

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية  
قسم الدراسات العسكرية والاستراتيجية  
تخصص دراسات استراتيجية ودولية

الموضوع

**الدولة الفاشلة في إفريقيا:  
جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجاً**

مذكرة في إطار الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

إشراف الأستاذ:

أ. تاحي طارق

إعداد الطالب:

بوزيدي عدنان

أعضاء لجنة المناقشة

د. بوعمامة زهير.....رئيساً

أ. تاحي طارق.....مشرفاً ومقرراً

أ. خواص مصطفى.....عضواً مناقشاً

السنة الجامعية: 2013-2014

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية  
قسم الدراسات العسكرية والاستراتيجية  
تخصص دراسات استراتيجية ودولية

الموضوع

**الدولة الفاشلة في إفريقيا:  
جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجاً**

مذكرة في إطار الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

إشراف الأستاذ:

أ. تاحي طارق

إعداد الطالب:

بوزيدي عدنان

السنة الجامعية: 2013-2014



الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى روح والدي الطاهرة رَحِمَهُ اللهُ، مثلي الأعلى

إليك أيها الأمر الحنون، أمد الله في عمرك

إلى إخوتي وأخواتي وأبنائهم

عدنان

شكر:

في البداية، نحمد الله ونشكر فضله العظيم على عونه في

إنجاز هذه المذكرة في شكلها الحالي، وبعد:

فإن واجب الوفاء تخمّر علينا أن نتقدم بواف الشكر إلى

الأستاذ تاحي طارق، لفضله بالإشراف على هذه المذكرة،

كما أتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة وموظفي المدرسة

الوطنية العليا للعلوم السياسية.

## خطة البحث:

### مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدولة الفاشلة

المبحث الثاني: التصورات النظرية للدول الفاشلة

المبحث الثالث: معايير درجة فشل الدول ومؤشراتها

الفصل الثاني: تشخيص ظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا

المبحث الأول: المنهجية والمؤشرات المستخدمة في "دليل الدول الفاشلة"

المبحث الثاني: قراءة تحليلية في "دليل الدول الفاشلة لعام 2013"

المبحث الثالث: عوامل فشل الدولة في إفريقيا

الفصل الثالث: فشل دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية

المبحث الأول: جمهورية الكونغو الديمقراطية ومسار الفشل

المبحث الثاني: التداعيات الداخلية لفشل الدولة

المبحث الثالث: التداعيات الخارجية لفشل الدولة

### خاتمة

قائمة المختصرات والرموز:

<b>CAD</b>	Comité d'Aide au Développement.
<b>CAST</b>	Conflict Assessment System Tools
<b>CIA</b>	Central Intelligence Agency
<b>DP</b>	Demographic Pressures
<b>ECO</b>	Poverty and Economic Decline
<b>FDLR</b>	Forces démocratiques de libération du Rwanda
<b>FE</b>	Factionalized Elites
<b>FSI</b>	Failed States Index
<b>GG</b>	Group Grievance
<b>GPI</b>	The Global Peace Index
<b>HDI</b>	The Human Development Index
<b>HF</b>	Human Flight and Brain Drain
<b>HR</b>	Human Rights and Rule of Law
<b>ISW</b>	Index of State Weakness in the developing world
<b>M23</b>	Mouvement du 23-mars
<b>OCDE</b>	Organisation de Coopération et de Développement Economique
<b>PS</b>	Public Services
<b>REF</b>	Refugees and internally displaced person
<b>SEC</b>	Security Apparatus
<b>SL</b>	State Legitimacy
<b>UED</b>	Uneven Economic Development
<b>Unicef , UNICEF</b>	United Nations International Children's Emergency Fund

## المخلص:

عرف مصطلح "الدول الفاشلة" خلال العقدين الماضيين انتشاراً واسعاً في الأوساط الأكاديمية والسياسية، والذي يعني عدم قدرة الجهاز الدولي على تأدية وظائفه الأساسية، خاصة المحافظة على الأمن المادي للمواطنين، والتي ينتج عنها اضطرابات داخلية، وامتدادات خارجية (تدخل الدول المجاورة، تدفق اللاجئين، انتقال عدوى اللااستقرار) التي يترتب عنها تهديد الأمن والسلم العالميين.

وتنشر سنوياً كل من المؤسسة البحثية صندوق دعم السلام ومجلة فورين بوليسي الأمريكية، "دليل الدول الفاشلة" اعتماداً على اثني عشرة (12) مؤشراً موزعة بين الميادين الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والعسكرية. ففي عام 2013، احتلت دول إفريقية (الصومال، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السودان وجنوب السودان...) المراتب الأولى في هذا الدليل.

بالرغم من أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تمتلك ثروات تؤهلها أن تكون أكثر الدول ازدهاراً وتقدماً، إلا أنها تعتبر دولة فاشلة، نصيب الفرد فيها من الدخل الوطني الخام يقارب 220 دولار أمريكي سنوياً، ومتوسط عمر أقل من 50 سنة، كما أن ضعف مؤسساتها ومساحتها الشاسعة أثرا سلبياً عليها وزادا من هشاشتها.

**الكلمات المفتاحية:** دول فاشلة، دليل الدول الفاشلة، إفريقيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية.

## **Abstract**

During the last two decades, the term “Failed states” has been popularized among academic and policy makers. As others terms it’s origin is american. Empirically, it concerns an instrument of state which cannot fill it’s essentials functions, and specially ensure the physical security of it’s population. It results from domestic disturbance but also external disturbance as intervention of neighbor, inflow of refugees, instability, so that peace and international security are threatened.

The think tank, fund for Peace and the Foreign Policy magazine publish every year the failed States Index based on twelve indicators divided in three categories: social, economic, military/ policy. In 2013, the african country (Somalia, Democratic Republic of Congo, Sudan, and South of Sudan) occupied first places.

Potentially extremely wealthy, the Democratic Republic of Congo could have been one of the most prosperous country of the world is a failed state, with a GDP per capita inferior of 220 USD, and life expectancy inferior of 50 years. The area of it’s land compared to the weakness of it’s institutions, weakened more again.

**Key words:** Failed states, Failed States Index, Africa, Democratic Republic of Congo.

## Résumé

Au cours des deux dernières décennies, le terme les «États faillis» a été popularisé parmi les universitaires et les décideurs politiques. Comme beaucoup de termes, il est d'origine américaine. Empiriquement, ce dont il s'agit: un appareil d'État ne peut plus remplir ses fonctions essentielles, et spécialement assurer la sécurité physique de sa population. Il en résulte non seulement des troubles internes, mais des prolongements extérieurs – intervention des voisins, afflux massif de réfugiés, contagion de l'instabilité –, de sorte que la paix et la sécurité internationales sont à leur tour menacées.

Le Think tank, le Fund for Peace, et le magazine Foreign Policy publient chaque année le Failed States Index basé sur douze indicateurs répartis en trois catégories: sociale, économique et politique/militaire. En 2013, des pays africains (la Somalie, la République démocratique du Congo, le Soudan et le Sud Soudan) y occupent les premières places.

Potentiellement extrêmement riche, la République Démocratique du Congo qui pourrait être l'un des pays les plus prospères du monde est un Etat failli, avec un PNB par habitant et par an inférieur à 220 dollars américains, une espérance de vie inférieure à 50 ans. L'étendue de son territoire comparée à la faiblesse de ses institutions, la fragilise encore plus.

**Mots clés:** États faillis, Index des États faillis, Afrique, République Démocratique du Congo.

يزخر الفكر الاستراتيجي الأمريكي بالعديد من المفاهيم والمصطلحات التي تنتجها من حين لآخر الدوائر والمؤسسات المسؤولة عن صناعة هذا الفكر، وتُعبّر هذه المفاهيم عن تصورات الإدارات الأمريكية المتعاقبة للعالم. ومن آخر هذه المصطلحات مصطلح "الدول الفاشلة" Failed States وهو مصطلح لم يحظ باهتمام إعلامي كاف، وربما يرجع السبب في ذلك إلى تسليط الأضواء على مصطلح "محور الشر" الذي تبناه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن ليصف به مجموعة الدول التي تناصبها إدارته العداء.

وعلى الرغم أن مصطلح "الدول الفاشلة" ظهر في بداية تسعينيات القرن الماضي في سياق بحث واشنطن عن توجه جديد لسياستها الخارجية في عالم ما بعد الحرب الباردة، إلا أن استخدام المصطلح شهد طفرة كبيرة في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة. وهو ما أثار العديد من التساؤلات حول مغزى هذا الاهتمام وهل يعبر عن تطور موضوعي في رؤية ظاهرة الدول الفاشلة باعتبارها تهدد الاستقرار والسلم العالميين أم تعبير عن مظهر جديد من مظاهر التدخل الأمريكي في شؤون الدول المتخلفة، لاسيما منها الإفريقية، على اعتبار أن قابلية الدول للانهيأ أو الفشل أكثر انتشاراً في إفريقيا، وهذا ما تؤكدته مجلة "السياسة الخارجية" Foreign Policy وصندوق دعم السلام Fund for Peace في تقريرهما المشترك باسم "دليل الدول الفاشلة" لعام 2013، والذي يغطي 178 دولة. ويركز التقرير على دراسة مجموعة من المؤشرات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية وتأثيرها على مجموعات من دول العالم.

وما يلفت الانتباه، التواجد الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية في المراتب الأولى لهذا التصنيف، ولذلك يمكن اعتبار هذا البلد نموذجاً واضحاً للدولة الفاشلة، وهذا ما تؤيده إحدى الدراسات التي تفترض أنه في حالة عودة الاستقرار الدائم، مع نسبة نمو ثابتة تقدر ب 5% سنوياً، فإنه يجب الانتظار إلى غاية

سنة 2060 حتى تعود الكونغو الديمقراطية إلى نفس مستوى التنمية الذي عرفته سنة 1960 تاريخ

حصولها على الاستقلال!<sup>1</sup>

## 1. إشكالية الدراسة:

من خلال ما تقدم من توطئة وتعريف بالموضوع، تناقش هذه الدراسة الإشكالية التالية:

### ماهي أهم المحددات التي تحكم فشل الدولة في إفريقيا؟

ولاعتبارات تحليلية، تم تفكيك الإشكالية السابقة إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- كيف عالجت التصورات النظرية والمفاهيمية ظاهرة الدول الفاشلة؟

- ماهي مؤشرات وعوامل فشل الدولة في إفريقيا؟

- ما هي التداخيات الداخلية والخارجية لفشل دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية؟

## 2. فرضيات الدراسة:

تمّ الانطلاق لبحث ودراسة إشكالية الموضوع من الفرضية المركزية التالية:

كلما ازداد الفشل الوظيفي للدول الإفريقية في الوفاء بالتزاماتها الداخلية والخارجية، ازدادت

تهديدات الاستقرار المحلي، الإقليمي والدولي.

وهو ما يمكن توضيحه أكثر بتقديم الفرضيات الجزئية التالية:

- الفرضية الأولى: أنّ انكشاف ظاهرة الدول الفاشلة فرضت مراجعة التصنيفات التقليدية للدولة.

- الفرضية الثانية: اللا استقرار الأمني والسياسي يساهم بقدر كبير في فشل الدول في إفريقيا.

- الفرضية الثالثة: فشل دولة الكونغو الديمقراطية يشكل تهديدات على محيطها الجيوسياسي (انتشار

الأوبئة، توسيع رقعة النزاعات المسلحة، الجريمة المنظمة والقرصنة...).

<sup>1</sup> Pascal Boniface, *La géopolitique : les relations internationales* (Paris: Groupe Eyrolles, 2011), p.104.

## 3. أهمية الموضوع:

من خلال ما سبق فإن هذه الدراسة تكتسي أهمية بالغة على المستويين العلمي والعملية:

## أهمية الموضوع على المستوى العلمي:

نهاية الحرب الباردة وما تلى ذلك من انفجار الصراعات الداخلية والإقليمية قد طرح وبشدة توجهاً جوهرياً في مجال الدراسات الاستراتيجية، تمثلت أهم ملامح هذه التوجهات في الاهتمام بقضايا وموضوعات جديدة، ويعتبر موضوع الدول الفاشلة من أحدث المواضيع المدرجة في المراكز البحثية الغربية، ولأن معظم الدول الفاشلة هي دول إفريقية وبعضها عربية فإن هذه الظاهرة تستدعي اهتمام أكاديمي من طرف المؤسسات العربية وتقديم شبكة قراءة وتحليل للظاهرة.

## أهمية الموضوع على المستوى العملي:

على اعتبار أن تصدير المشاكل والاضطرابات التي تحدث في الدول الفاشلة أمر محتمل بل هناك من ينظر إليه على أنه أمر حتمي فقد أصبح هذا الموضوع محل اهتمام مختلف الفواعل الدولية سواء كانت دولاً أو منظمات دولية أو إقليمية أو منظمات غير حكومية.

## 4. مبررات اختيار الموضوع:

اختيار الموضوع جاء استناداً إلى الدوافع التالية:

الدوافع الموضوعية: يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- العديد من الدول الواقعة جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى، مصنفة كدول على وشك الانهيار، بشكل خطير يهدد كيانها ويزعزع استقرار المنطقة.
- محاولة معرفة الأسباب الكامنة وراء الاهتمام الغربي بهذه الدول.

- محاولة تحليل المفارقة الموجودة بين التصنيف المتقدم للكونغو الديمقراطية في قائمة الدول الفاشلة، وما تزخر بها هذه الدولة من خيارات وموارد تؤهلها لريادة إفريقيا.
- البعد الاستراتيجي لموضوع الدراسة والذي يفتح الآفاق أمام البحوث في نفس المجال.
- **الدافع الذاتي:** المتمثل في البعد الإفريقي للجزائر، وهو الدافع الذي يستوجب دراسة الأزمات والمشاكل التي تعاني منها قارتنا، ومحاولة إيجاد الحلول لها.

## 5. أدبيات الدراسة:

من بين الأدبيات نذكر المقال الذي استخدم مفهوم الدولة الفاشلة بشكل أكاديمي لأول مرة، والذي نشره جيرالد هيلمان Gerald Helman وستيفن راتنر Steven Ratner في مجلة السياسة الخارجية سنة 1992، حيث أشار الباحثان إلى الدول الضعيفة التي أصبحت عاجزة عن تحمل مسؤولياتها تجاه مواطنيها، وكذا التزاماتها كعضو في الجماعة الدولية. كما أعدت مجلة فصلية واشنطن The Washington Quarterly التي يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بالعاصمة الأمريكية ملفاً خاصاً في عددها الصادر في صيف 2002، والذي تناول فيه خصائص جديدة للدولة الفاشلة. في السياق نفسه اهتم روبرت روتبرج Robert I. Rotberg من خلال مؤلفه فشل الدولة وضعف الدولة في زمن الرعب State Failure State Weakness In a Time of Terror، بظاهرة فشل الدول، حيث قدم عبر هذا المؤلف خصائص ومؤشرات فشل الدولة ثم تناول بالدراسة مجموعة من الدول الفاشلة التي قسمها حسب درجة فشلها إلى دول منهارة ودول ضعيفة، وحسب تأثيرها الأمني إلى دول ضعيفة خطيرة، ودول ضعيفة مسالمة.

كما دأب صندوق دعم السلام على نشر تقارير سنوية منذ عام 2005 حول الدول الفاشلة، ويعتمد هذا التقرير على نظام جمع المعلومات Thompson Dialog الذي يضم مصادر مفتوحة من أخبار ومقالات وتقارير إعلامية دولية ومحلية ووثائق عمومية.

ومن بين الدراسات غير المنشورة ذات الصلة بموضوع الدول الفاشلة يمكن الإشارة إلى:

- مذكرة ماجستير الموسومة "تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني: دراسة في العلاقة بين الفشل الدولتي والتهديدات الأمنية الجديدة"، للطالبة سميرة شرايطية، وقد قدمت هذه الدراسة تصوراً عن طبيعة الفشل الدولتي وتأثيره على الاستقرار الأمني من منظور علاقته بالتهديدات الأمنية الجديدة. كما تطرقت هذه الدراسة إلى الأزمات التي تعاني منها نظم الدول الفاشلة والمتمثلة في أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التوزيع وأزمة التغلغل.

- مذكرة ماجستير الموسومة "التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة: دراسة حالة دارفور"، للطالب زيدان زياني، تمحورت حول الارتباط السياقي contextual connexion الذي يرتبط فيه التدخل الدولي بالنزاع الداخلي في الدولة العاجزة (الدولة الفاشلة)، وينطلق التدخل الدولي المعتمد في هذه الدراسة من واجب المسؤولية وتتعدى مهامه التسويات المؤقتة والمحدودة لتشمل إعادة بناء الدول العاجزة وبناء سلام دائم بين أطراف النزاع.

## 6. الإطار النظري للدراسة:

بالنسبة للإطار النظري فإن الدراسة تجمع بين طرحين نظريين هما المنظور العقلاني بطرحيه الواقعي والليبرالي والمنظور التألمي. فالدراسة تستند إلى إحدى الافتراضات الأساسية للتصور الواقعي وهو اعتبار الدولة وحدة تحليل أساسية من منظور فهم حالة الأمن داخل هذه الوحدة ومن حدود تماسها مع الوحدات الأخرى، من جانب آخر فإن الدراسة ترتبط بإحدى المفاهيم الواقعية وهو اللااستقرار الذي ربطه الواقعيون باختلال القوة، من جهة أخرى تقتضي الدراسة تبني مفهوم واسع للأمن وتبني صيغ أخرى تتعامل مع الأزمات الإنسانية الحساسة مما استلزم الاستعانة بمقاربات قدمت أكثر من مستوى للتحليل، وإطار تحليلي لشكل من التهديدات تجاوزت الطابع العسكري، وهو ما قدمته التصورات الليبرالية إضافة لحاجة الدراسة لمنظور معرفي يكشف عن نمط من العلاقات بين الكتل التاريخية، وهو ما كشفته المقاربة النقدية.

## 7. المناهج المعتمدة:

استخدمت الدراسة المناهج والمقاربات التالية:

**منهج دراسة حالة:** وذلك من خلال تسليط الضوء على دولة الكونغو الديمقراطية لفهم مسار فشل الدولة فيها، والتداعيات الداخلية والخارجية لهذا الفشل.

**الاقتراب التاريخي:** يستدعى استخدامه في هذا البحث لنتبع ظاهرة الدولة الفاشلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصراعات التي أودت بفشل الدولة وعدم قدرتها على الخروج منها.

## 8. الإطار المفاهيمي:

**الأمن القومي:** تأمين كيان الدولة ضد الأخطار التي تتهددها داخلياً وخارجياً وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية<sup>1</sup>.

**الأمن الإنساني:** تفترض المقاربة المركزية للأمن الإنساني على الدولة احترام وتعزيز كل الأبعاد السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي تسمح للأفراد بالعيش بعيداً عن الخوف والخطر<sup>2</sup>.

**مفهوم الإرهاب:** مفهوم الإرهاب يعد من المفاهيم التي لا يوجد تعريف موحد له نظراً لتداخل المفهوم مع المفاهيم الأخرى كالعنف السياسي والجريمة المنظمة، حيث عرفه تورنتو Thornton أنه "استخدام الرعب كعمل رمزي الغاية منه التأثير على السلوك السياسي بواسطة وسائل غير اعتيادية تستلزم اللجوء إلى التهديد أو العنف"<sup>3</sup>.

## 9. تقسيم الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول ينقسم إلى ثلاثة مباحث يتناول المبحث الأول الإشكاليات المفاهيمية التي يثيرها مصطلح "الدولة الفاشلة"، المبحث الثاني يبرز مضامين أهم التصورات

<sup>1</sup> ثامر كامل الخزرجي، *العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات* (عمان: دار مجدلاوي، 2005)، ص. 323.

<sup>2</sup> عبد النور بن عنتر، *البعد المتوسطي للأمن الجزائري* (الجزائر: المكتبة العصرية، 2005)، ص. 29.

<sup>3</sup> ليندا بن طالب، *عسيل الأموال وعلاقته بمكافحة الإرهاب: دراسة مقارنة* (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2011)، ص. 143.

النظرية لظاهرة الدولة الفاشلة، والتي تناولت طبيعة الظاهرة، تطورها والبعد الأمني لها، أمّا المبحث الثالث يسمح بالتعرف على أهم معايير تحديد فشل الدول ومؤشراتها.

وسنتناول في الفصل الثاني تشخيص هذه الظاهرة في إفريقيا عبر ثلاث مباحث يتناول المبحث الأول المنهجية والمؤشرات المستخدمة في دليل الدول الفاشلة، التي يتم اعتمادها من أجل تحديد قائمة الدول الفاشلة ودرجة الفشل، المبحث الثاني يتناول قراءة تحليلية للمؤشرات الإفريقية في تقرير "دليل الدول الفاشلة لعام 2013"، أمّا المبحث الثالث فإنه يعرض العوامل المسببة لظاهرة فشل الدولة في إفريقيا.

ونخصص الفصل الثالث كدراسة تطبيقية، تأخذ جمهورية الكونغو الديمقراطية كنموذج يتجسد فيه مسار فشل الدولة وأيضاً التداعيات الخارجية والداخلية لهذا الفشل، من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث؛ يتناول المبحث الأول دراسة جغرافية وبشرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأيضاً السياق التاريخي لفشل هذه الدولة، المبحث الثاني يعرض الدولة والأفراد والجماعات كوحدات تحليل من خلال دراسة تداعيات فشل الدولة على الاستقرار الداخلي، أمّا المبحث الثالث فإنه يبحث في تداعيات فشل الدولة على المستوى الإقليمي والدولي.

## الفصل الأول:

### الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

شهدت الساحة السياسية الدولية مع نهاية الحرب الباردة ظهور فواعل ومفاهيم جديدة، نتيجة التحول الذي بدأ مع النصف الثاني للقرن الماضي، إذ صار العالم أكثر تعقيداً وغموضاً وخطورة بسبب سيرورتين متناقضتين هما: التكامل والتفكك.

فبينما تتجه الدول القوية أو الكبرى نحو العولمة والتكامل، نجد دولاً أو مجموعات داخل دول تقاوم مثل هذه العمليات، ممّا نتج عنه عدم استقرار واسع وتهديد متزايد للسلام الاقليمي والعالمي، وترتب عنه أيضاً انهيار العديد من الدول أبرزها الاتحاد اليوغسلافي سابقاً، هايتي، الصومال وأفغانستان، هاته التحولات أدت لحدوث ثورة في المجال الأكاديمي، تجسد ذلك في ظهور العديد من الدراسات والنظريات التي حاولت تفسير ظاهرة انهيار وفشل الدول.

وعليه، يتضمن هذا الفصل محاولة الضبط المفاهيمي والتأصيل النظري لإشكالية الدراسة، وذلك من خلال:

أولاً: التطرق إلى كبرى الإشكاليات التي يثيرها مصطلح "الدولة الفاشلة"، بداية بالمفهوم ذاته من خلال تقديم مختلف التعريفات، مروراً بنشأة وتطور المفهوم، وأخيراً ذكر بعض مظاهر الدولة الفاشلة؛  
ثانياً: إبراز مضامين أهم التصورات النظرية لظاهرة الدولة الفاشلة، والتي تناولت طبيعة الظاهرة، تطورها والبعء الأمني لها.

ثالثاً: معرفة متغيرات التصنيف، بمعنى ماهي المعايير التي يمكن أن نحكم بها على دولة أنّها فاشلة؟

### المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدولة الفاشلة

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى تطور مفهوم الدولة الفاشلة، بما يسمح بإدراك للموضوع، وفهم معمق للإشكالية. ومن أجل توضيح الصورة أكثر يمكن طرح الأسئلة التالية:

- ✓ مصطلح الدولة الفاشلة هل هو صيغة أو مفهوم، وإذا كان مفهوماً ما هو معناه وحدوده؟
- ✓ ماهي الرهانات السياسية التي يحملها هذا المفهوم؟ هل فقط لوصف وفهم مجموعة متنوعة من الحالات، أو أنه يتيح لنا تطوير استجابات مشتركة لهذه الحالات ووضع استراتيجية عمل لعلاج حالة الفشل؟

#### المطلب الأول: مفهوم الدولة الفاشلة

ينبغي التأكيد على ملاحظة أساسية تواجه الباحث عند محاولته لرسم حدود واضحة لتعريف الدول الفاشلة<sup>1</sup>: إن التعريف يختلف في حد ذاته باختلاف توجهات الدارسين وباختلاف الفاعلين، فقد تمّ استعمال المصطلح كمفهوم من مفاهيم العلاقات الدولية، وتمّ تداوله أيضاً من طرف صناع القرار، المؤسسات الدولية، المنظمات الحكومية وغير الحكومية، كما تمّ استعمال المصطلح من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية، كتعبير على الضعف والتخلف الاقتصادي للدول قبل أن يدخل الدائرة السياسية ومؤسسات صنع القرار أو حقل العلاقات الدولية؛ هناك من ينطلق في تعريفه للدول الفاشلة من خلال مقارنتها بالدول "المستقرة" بمعنى المتطورة وهو ما يطرح إشكالية تحديد نموذج الدولة "المستقرة" الذي قد

<sup>1</sup> فريال مناي، رقية غربي، "طبيعة العلاقة بين الدول الفاشلة والإرهاب الدولي: منطقة الساحل الإفريقي نموذجاً" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية الجزائرية حول الساحل الإفريقي، جامعة 08 ماي 1945 قالة- الجزائر، قسم العلوم السياسية، 24 و25 نوفمبر 2013)، ص ص. 7-8.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

يختلف باختلاف التوجهات وهو ما يراه البعض تحيزاً للنموذج الغربي. وعلى هذا الأساس يلاحظ تعدد المفاهيم والتسميات الدالة على المفهوم.

رغم تعدد التعاريف التي وضعها المختصون والهيئات الدولية لتحديد هذا المصطلح إلا أن أي منها لم يحقق الإجماع، وعموماً يمكن أن نذكر بعض المحاولات فيما يلي:

**الدولة الفاشلة كمفهوم تحليلي:** حسب **مارتن غريفيثس Martin Griffiths** و**تيري أوكالاهاان**

**Terry O'Callaghan**: "الدولة الفاشلة هي بالاسم دولة ذات سيادة، ولكنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية واقتصادية قابلة للحياة، إنها دولة أصبحت غير قابلة للحكم تنقصها الشرعية في نظر المجتمع الدولي".<sup>1</sup>

بالنسبة لـ **ويليام أولسون William Olson** الدولة الفاشلة: "هي تلك الدولة التي تواجه مشاكل حقيقية تعرض وحدتها وبقائها واستمرارها للخطر"<sup>2</sup>، وهو تعريف عام كون أنه لا يشير إلى طبيعة المشكلات الحقيقية التي تواجه هذه الدول ومصدرها، كما أن تعرض دولة ما لتحديات لا يعني بالضرورة فشلها إنما الأمور تقاس بالنتائج.

أمّا **رونالد زيمرمان Roland Zimmerman** فيرى أن الدولة الفاشلة هي: "الدولة التي لا تمتلك قوة أو سلطة شرعية على إقليمها، ولا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية وخاصة احترام القانون"<sup>3</sup>، هذا التعريف مرتبط بالمفهوم الفيبري\* للدولة، حيث أن ما يميّز الدول الفاشلة هو فقدانها لمركزية العنف الشرعي وفرض احترام القوانين.

<sup>1</sup> مارتن غريفيثس، تيري أوكالاهاان، مرجع سابق، ص. 221.

<sup>2</sup> زيدان زياني، **التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة: دراسة حالة دارفور**، مذكرة ماجستير (جامعة الحاج لخضر-باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008-2009)، ص. 16.

<sup>3</sup> **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

\* نسبة إلى **ماكس فيبر Max Weber** الذي عرّف الدولة بأنها "جهاز يحتكر الاستخدام الشرعي للقوة المادية على السكان الخاضعين لسيادتها".

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

أمّا الدولة الفاشلة حسب سارج سور Serge Sur فهي: "تلك الدولة التي لا تستطيع حل مشاكلها لوحدها، والتي هي بحاجة لتدخل خارجي، حتى في حالة غياب موافقة الدولة المعنية"<sup>1</sup>، هذا التعريف يمنح للدول الأجنبية حق التدخل في الدولة الفاشلة دون أي اعتبار لمبدأ السيادة.

كمفهوم عملي: عرفت فرقة عمل حول اللا استقرار السياسي الدولة الفاشلة: "هي الدولة التي تعمل من خلال تركيبة معقدة من الصراعات السياسية الشديدة وأزمات النظام والتي تتصف أيضاً بالانهيار التام أو شبه التام للسلطة السياسية المركزية فيها."<sup>2</sup>

بينما يشير معهد Strategic Assessment إلى أن الدولة الفاشلة هي الدولة غير القادرة على تسيير تحديات النزاعات الإثنية العشائرية، والقبلية أو الدينية، مما يؤدي لفوضى داخلية وانتهاكات لحقوق الإنسان التي تبدأ بانهايار دولة القانون إلى حركة اللاجئين. أمّا المرحلة الحرجة فهي مرحلة التحول التدريجي من عنف داخلي منقطع إلى حرب أهلية كاملة<sup>3</sup>. هذا التعريف يوحي بأن الفشل قد لا ينحصر فقط في تسبب الدولة الفاشلة في أخطار في محيطها الداخلي أو للدول المجاورة، بل قد يؤدي عجزها إلى تنامي تهديدها للأمن والسلم العالميين.

مفهوم الدولة الفاشلة وفق القانون الدولي: رغم تشعب وتعدد التعاريف لم يرد تعريف اصطلاحي قانوني للدول الفاشلة، لكن ظهرت وجهات نظر قانونية حول الموضوع، ففشل الدولة من وجهة نظر القانون الدولي يمثل عجز في تطبيق المعايير القانونية وتنفيذ قواعد القانون الدولي، وبذلك فإن فشل الدولة هو في الأساس مشكلة هيكلية لصيانة القانون والنظام الدوليين.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Serge Sur, "Sur les Etats défailants", *Commentaire*, no. 112 (hiver 2005), p. 895.

<sup>2</sup> Christopher J. Kinnan, "Failed State 2030: Nigeria A-Case Study", *Occasional Paper*, no. 67 (Feb 2011), p. 115.

<sup>3</sup> زيدان زياني، مرجع سابق، ص. 18.

<sup>4</sup> Gerard Kreijen, *Sovereignty And Effectiveness: Legal Lessons from the Decolonization of Sub-Saharan Africa* (Boston: Martinus Nijhoff Publishers, 2004), p. 10.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تحتفظ الدول الفاشلة بالصفة القانونية ككيان سيادي، إلا أنها دول فقدت الأغراض العملية وقابلية الممارسة، أي أنه لا يوجد هيكل يمثل الدولة وملزم قانونياً على المستوى الداخلي وعلى المستوى الدولي، لذلك لا يكون هناك سحب للاعتراف الدولي بهذه الدولة بشكل صريح ما يؤدي لنهاية الكائن السيادي، ولكن ما يحدث هو توقف العلاقات الدبلوماسية مع أعضاء الجماعة الدولية، كما أن أي عقوبات اقتصادية أو دبلوماسية اتجاه هذه الدول لا تجدي أي نفع<sup>1</sup>.

تتمتع الدولة كموضوع للقانون الدولي بالشخصية المعنوية القانونية وهي وضع قانوني يخول الكيان السيادي حق التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات في إطار القانون الدولي، وبهذه الصفة تتحمل الدولة مسؤولية أي اختراقات للمعايير الدولية، بالنسبة لمسؤولية الدولة الفاشلة اتجاه القانون الدولي في حالة وجود أي انتهاكات فانه من حيث المبدأ لا يمكن لأي دولة أن تتحمل مسؤولية أي اختراقات إذا لم يكن لديها مؤسسات أو مسؤولين خولوا حق التصرف نيابة عن الدولة، أي أنه لا يمكن أن تحمل هذه الدول مسؤولية عدم ردعها لاختراقات القانون الدولي من قبل الأفراد بالنظر لعدم توفر القوة الضرورية للتصرف، إلا إذا ارتكبت هذه الاختراقات من طرف شخص أو مجموعة من الأشخاص يمارسون شكل من أشكال السلطة الحكومية، أو إذا ارتكبت هذه الاختراقات من طرف حركة متمردة استطاعت الوصول إلى السلطة أو استطاعت تكوين دولة جديدة<sup>2</sup>.

من خلال التعاريف السابقة الذكر، نتوصل إلى تعريف إجرائي للدولة الفاشلة: هي دولة تتمتع بوجودها القانوني على المستوى الدولي ولكن سلطتها أصبحت ضعيفة وعاجزة على الوفاء بالتزاماتها الداخلية اتجاه مواطنيها والخارجية اتجاه الجماعة الدولية وهذا العجز يتمركز على مستويين: مستوى

---

<sup>1</sup> Daniel Thürer, "The « Failed State » and International Law", *International Review of the Red Cross*, no. 836 (1999), pp. 731-76, disponible sur <http://www.globalpolicy.org/component/content/article/173-sovereign/30464.html>, consulté le 12 février 2014.

<sup>2</sup> *Idem*.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

ضيق وهو فقدان مركزية العنف الشرعي في ظل صراعات داخلية ومستوى واسع وهو العجز في تقديم الخدمات الاجتماعية لمواطنيها وضعف التنمية الإنسانية مع غياب دولة القانون والديمقراطية.

ومن الضروري منهجياً التمييز بين مصطلح الدولة الفاشلة والمصطلحات الأخرى المشابهة لها؛ "الدولة الضعيفة" "Weak State"، "الدولة المنهارة" "Collapsed State" و"الدولة الهشة" "Fragile State". حيث أن "الدولة الضعيفة هي التي تجد صعوبة في توفير حاجيات السكان مثل الصحة، التعليم، الدفاع الوطني، الخدمات الاجتماعية الأساسية وتوفير الأمن، أما الدولة الفاشلة فتشير إلى فقدان قدرة الدولة على أداء الوظائف الأساسية، حتى إن بقيت مؤسسات الدولة قائمة إلا أنها تعاني من عجز كبير في أداء وظائفها"<sup>1</sup>. وتعتبر الدولة المنهارة بمثابة النسخة الراديكالية للدولة الفاشلة، حيث تكون السلطة (القوة الشرعية)، القانون والنظام السياسي قد تعرضت للانهار التام وأصبحت بحاجة إلى إعادة البناء"<sup>2</sup>. كما وضعت "لجنة المساعدة الإنمائية "CAD\* التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE\*\* تعريفاً "للدولة الهشة" بأنها الحالة التي تكون فيها الحكومة والهيئات العمومية ليس لديها الإمكانيات و/أو الإرادة السياسية لضمان الأمن وحماية المواطنين، وغير قادرة على التسيير الفعال للقضايا العمومية وغير قادرة على مكافحة الفقر الذي يعاني منه السكان"<sup>3</sup>. بذلك نجد أن مصطلح الدولة الفاشلة أشمل من مصطلح الدولة الهشة الذي يتناول ظاهرة فشل الدولة من منظور اقتصادي ومؤسسي فقط.

<sup>1</sup> Benoit Dupont et autres, "La gouvernance de la sécurité dans les États faibles et défaillants", disponible sur <http://champpenal.revues.org/620> ; DOI : 10.4000/champpenal.620, consulté le 29 mars 2014.

<sup>2</sup> I. William Zartman, *Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority* (London: Lynne Rienner Publishers, 1995), p. 1.

\* CAD : Comité d'Aide au Développement.

\*\* OCDE : Organisation de Coopération et de Développement Economique.

<sup>3</sup> Xavier Rouha, "Etats fragiles population en danger", *Dimension*, no. 3 (Mars- Avril 2010), p. 5.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

كما رأينا فإن مفهوم الدولة الفاشلة ليس مفهوماً محايداً بالنسبة للرهانات الكبرى المتواجدة على الساحة السياسية الدولية من 1992 إلى غاية يومنا هذا، بل على العكس من ذلك فهو مفهوم مسيئ، تمّ فرضه من قبل جهات أكاديمية وسياسية أمريكية، وهو ما سيتمّ التطرق إليه في المطلب التالي.

### المطلب الثاني: نشأة وتطور مفهوم الدولة الفاشلة

لقد تمّ استخدام مفهوم الدولة الفاشلة في مرحلتين مختلفتين، ترتبط في مجملها بطبيعة الظروف الدولية التي نشأت في خضمها هذه الظاهرة؛ المرحلة الأولى من 1992 إلى 1995، حيث أُعتمد المصطلح لدى الإدارة الأمريكية، قبل أن يعرف هذا التوجه تقهقراً واضحاً في الفترة الممتدة من 1996 إلى 2001. والمرحلة الثانية أعقبت أحداث سبتمبر 2001، حيث أعادت الإدارة الأمريكية استخدام المفهوم مرة أخرى وكذا بعض الفواعل الآخرين كالجمعيات، رجال الإعلام، وجامعيين لينتشر في باقي العالم. وما ساهم في العودة إلى استخدام هذا المصطلح هو غياب أطراف ترفضه في حين هناك جهات ذات شرعية تعتمده على غرار الإدارة الأمريكية.

### 1. المرحلة الأولى 1992-1995:

أول من استخدم مصطلح الدولة الفاشلة مستشاران في الحكومة الأمريكية هما: جيرالد هيلمان Gerald Helman وستيفن راتنر Steven Ratner في مقال لهما نُشر في نهاية عام 1992 في مجلة السياسة الخارجية<sup>1</sup> Foreign Policy التي أسسها صامويل هنتنجتون Samuel Huntington<sup>2</sup>، حيث اعتبر أنه: "[...] بدت ظاهرة خطيرة تتمثل في "الدولة الفاشلة"، العاجزة عن

<sup>1</sup> Gerald B. Helman, Steven R. Ratner, "Saving Failed States", *Foreign Policy*, (winter 1992-1993), pp. 3-20.

<sup>2</sup> أنظر إلى موقع Foreign Policy :

<http://fpgroup.foreignpolicy.com/about/history/>, consulté le 16 Février 2014.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المحافظة على دورها كعضو داخل المجموعة الدولية.[...] بسبب العنف والفوضى فإن هذه الدول تضع

مواطنيها في خطر وتمثل تهديدا لجيرانها من خلال قوافل اللاجئين وعدم الاستقرار والحرب العشوائية<sup>1</sup>.

وبدأ تداول المصطلح داخل الإدارة الأمريكية، بداية مع تصريح مادلين أولبرييت Madleine

Albright التي كانت وقتئذ ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية لدى هيئة الأمم خلال تدخل القوات

الأمريكية في الصومال<sup>2</sup>، وهو ما دفع بالإدارة الأمريكية فيما بعد إلى تكليف وكالة المخابرات المركزية

(C.I.A) بدراسة الدول الفاشلة، عرف هذا الفريق باسم: فرقة عمل حول الفشل الدولة State Failure

Task Force ليتغير اسمه لاحقاً إلى فرقة عمل حول الاستقرار السياسي Political Instability

Task Force، ومن أهدافه إجراء تقييم دقيق لآفاق البلدان من حيث التغييرات السياسية الرئيسية وتحديد

عوامل الخطر الكبرى التي تهم صناع القرار في الولايات المتحدة<sup>3</sup>.

وشهدت نفس الفترة ولوج هذا المصطلح في الوسط الأكاديمي الأمريكي بداية مع صدور كتاب

وليام زرتمان\* I. William Zartman سنة 1995: الدول المنهارة: التفكك واستعادة السلطة الشرعية

،Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority

وقام زرتمان من خلال كتابه بدراسة نفس الظاهرة المدروسة من قبل هلمان وراتنار. حيث قدم زرتمان

تشخيصاً للدولة الفاشلة على أنها تلك الدولة التي تعرف "الفراغ المؤسسي" الذي يعني حالة الفشل

والترهل يصيب مؤسسات الدولة فيجعلها غير قادرة على مجابهة كل الأخطار والتهديدات داخلية كانت أم

خارجية، وأبرز هذه المؤسسات نجد المؤسسات السياسية بمختلف أشكالها وأنواعها، المؤسسات

الاقتصادية والمؤسسات الأمنية، واقترح ضرورة إعادة بناء السلطة. وهما أمران مرتبطان ببعضهما البعض

<sup>1</sup> Gerald B.Helman, Steven R. Ratner, *Op. cit.*, p. 3.

<sup>2</sup> In: Michael R. Gordon, "Faction in Somalia Delaying U.S. Plan To Pull Out Troops", *N.Y.T.*, August 10, 1993.

<sup>3</sup> أنظر إلى موقع Political Instability Task Force :

<http://globalpolicy.gmu.pitf>, consulté le 18 février 2014.

\* زرتمان هو بروفيسور صاحب نفوذ كبير بجامعة Johns Hopkins University

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

بشكل أساسي. وعلى غرار هلمان وراتنار فإن زرتمان يؤكد على ضرورة التدخل الخارجي، دون منح أي اعتبار للسيادة في حالة القوة السياسية المستبدة والتي لا تستخدم قوتها بشكل مسؤول<sup>1</sup>. كما ظهر الاستخدام الثاني لمصطلح الدولة الفاشلة والذي ساعد على انتشاره في مقال جون جرمان غرو Jean Germain Gros الصادر في مجلة Third World Quarterly في 1996، هذا المقال يقترح تصنيفاً للدول الفاشلة. حيث يوضح المؤلف ما يجب أن تكون عليه "الدولة الناجحة" "state successful" وكذا ما يجب على الفاعلين السياسيين عمله بُغية سد تلك الفجوة الحادة القائمة ما بين الدولة الفاشلة والدولة الناجحة. وُصف هذا التصنيف بالتعسفي والعنصري<sup>2</sup>، خصوصاً حين يُشبه غرو حكام الدول المستهدفة بالباشاوات الفاسدين والمرتشين، الذين يسعون إلى تحقيق أهدافهم ومصالحهم الشخصية. مما سبق يظهر أن منهجية الدارسين تختلف؛ فمنهم من يركز على كيفية تغيير واقع الفشل (التدخل)، ومنهم من يركز على ما يجب أن يكون (دراسة الدولة الفاشلة).

لكن رغم هذه المساهمات الأكاديمية فقد بقي اهتمام الباحثين بموضوع الدول الفاشلة في هذه المرحلة متواضعاً مقارنة مع المرحلة اللاحقة التي عرفت انتعاشاً للدراسات الأكاديمية التي تناولت الموضوع.

### 2. المرحلة الثانية منذ 2001:

قبل تاريخ الحادي عشر سبتمبر 2001، أي في الفترة الممتدة بين 1996 و 2001 عرف مصطلح الدولة الفاشلة تفهقراً واضحاً في الأوساط العلمية والإعلامية الى غاية وقوع تلك الأحداث التي أعادت بعث هذا التوجه بقوة، فقد استعملت الإدارة الأمريكية المفهوم لتفسير نشاط تنظيم القاعدة في أفغانستان،

<sup>1</sup> I. William Zartman, *Op. cit.*, p. 267.

<sup>2</sup> Jennifer Miliken, Keith Krause, "State Failure, State Collapse, and State Reconstruction: Concepts, Lesson and Strategies", *Development and Change*, vol. 33, no. 5 (2002), pp. 753-774.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

حيث عرفت الساحة الأكاديمية خلال هذه الفترة طفرة في الإنتاج الفكري الذي تناول مفهوم الدولة الفاشلة، بقيادة البروفيسور روبرت روتبرج Robert Rotberg.

خلال سنوات 1980 شغل روتبرج منصب أستاذ العلوم السياسية والتاريخ بجامعة هارفرد، مختصاً بالمسائل الإفريقية. وفي منتصف سنوات تسعينات القرن الماضي، أصبح روتبرج رئيساً لمؤسسة السلام العالمي \* World Peace Foundation وتحت هذه الصفة قام بنشر مقال في مجلة فورين بوليسي في ربيع 1996، ساند فيها بشكل قوي استمرار التدخل الأمريكي في هايتي<sup>1</sup> بحكم أنها دولة فاشلة. وبداية من سنة 2001، تخصص روتبرج أكثر في موضوع الدولة الفاشلة، حيث نشر العديد من الدراسات حول هذا الموضوع، نذكر من أهم تلك الدراسات:

2003: فشل الدولة وضعف الدولة في زمن الرعب State Failure and State Weakness in a Time of Terror.

2004: عندما تفشل الدول: الأسباب والنتائج When States fail: Causes and Consequences.

2004: تشكيل نيجيريا جديدة: مواجهة التحديات Crafting the New Nigeria: Confronting the Challenges.

2005: مكافحة الإرهاب في القرن الإفريقي Battling Terrorism in the Horn of Africa.

2007: بناء أفغانستان جديدة Building a New Afghanistan.

2007: الأعظم شراً: التعامل مع الأمم القمعية والماردة

.Worst of the Worst: Dealing with Repressive and Rogue Nations

\* مؤسسة السلام العالمي هي هيئة تم تأسيسها سنة 1910 هدفها ترقية السلام في العالم.

<sup>1</sup> Robert Rotberg, "Clinton was right", *Foreign Policy*, (Spring 1996), pp. 135-141.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

بالإضافة إلى هذه المؤلفات، فإن روتبرج طور رؤيته حول فشل الدولة في العديد من المقالات العلمية<sup>1</sup> أو الصحفية. ولكن بصمة روتبرج في بلورة مصطلح الدولة الفاشلة، ازدادت مع إنشاء دليل الدول الفاشلة Failed States Index السنوي في 2005.

وأضحى مصطلح الدولة الفاشلة خلال سنوات قليلة، مفهوماً مهيماً في السياسة الخارجية الأمريكية. حيث قامت الإدارة الأمريكية في شهر سبتمبر 2004 بإنشاء قسم جديد سمي مكتب المنسق للإعمار وتحقيق الاستقرار and Office of the Coordinator for Reconstruction and Stabilization مهمته: "[...] قيادة وتنسيق وإضفاء الطابع المؤسسي على القدرات المدنية لحكومة الولايات المتحدة للوقاية أو التحضير لحالات ما بعد الصراع، والمساعدة على تحقيق الاستقرار وإعادة بناء المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية تأتي بعد صراع أو حرب أهلية"<sup>2</sup>.

### 3. رواج مصطلح الدولة الفاشلة:

يرجع رواج مصطلح الدولة الفاشلة إلى الحاجات الظرفية المتعلقة بالسياسة الخارجية وإلى الإنتاج المعرفي المترتب عنه، ولكن أيضاً إلى الآليات المستعملة لـ "تسويق" هذا المصطلح.<sup>3</sup> في البدء، أي في بداية سنوات التسعينيات من القرن الماضي، كان التأكيد على ضرورة الاهتمام بالدول الفاشلة لأن الأنظمة السياسية تشكل خطراً على مواطنيها وعلى الدول المجاورة لها. فالمسألة هنا هي حماية السكان المهددين من الدولة التي هي من المفترض أن تسهر على حمايتهم. فالشرعنة الأخلاقية (إنقاذ الشعوب

<sup>1</sup> "The New nature of Nations-State Failure", *The Washington Quarterly*, issue 3, vol. 25, (2002) ; "Failed State in a Word of Terror", *Foreign Affairs*, issue 4, vol. 81 (July/August 2002) ; "The Roots of Africa Leadership Deficit", *Compass A journal of Leadership*, issue 1, vol. 1 (Oct. 2003) ; "Strengthening Governance : Ranking Countries Would Help", *The Washington Quarterly*, issue 1, vol. 28 (Winter 2004/2005) ; "Strengthening African Leadership", *Foreign Affairs*, issue 4, vol. 83 (July/August 2004) ; "Leadership in Africa", *Chimera*, issue 2, vol. 2 (Summer 2004) ; "Weak and Failing States: Critical new Security Issues", *Turkish Policy Quarterly*, issue 2, vol. 3 (Summer 2004).

<sup>2</sup> Vincent Chapaux, "Réussite, Fragilité, Faillite: Les états de l'Etat dans les discours politiques et les discours « experts »", p. 13, disponible sur:

[www.absp-cf.be/IMG/pdf/chapaux.pdf](http://www.absp-cf.be/IMG/pdf/chapaux.pdf), consulté le 18 février 2014.

<sup>3</sup> *Ibid.*, p. 14.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

من الخطر) مضاعفة بشرعنة " سوسيو-قانونية" التي تفترض أنه في حالة قيام الحكومات بمجازر ضد مواطنيها، فإنها بذلك تفقد سيادتها لصالح الشعب، وبالتالي فإن التدخل العسكري يكون شرعياً وقانونياً إذا رغب الشعب بذلك. ويستند المختصون لتبرير هذا الادعاء على أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة التي تستعمل كلمة بلد (وليس دولة) من أجل تحديد الكيان المسؤول على الموافقة.<sup>1</sup> هذا التمييز استخدمه رئيس الوزراء البريطاني جون مايجور John Major شهر جانفي 1992 في جلسة لمجلس الأمن التي أسست لـ"العهد الجديد" ما بعد الحرب الباردة. وتُبرر الإشارة إلى البلد عوض الدولة بضرورة الفصل بين النظام السياسي والمجتمع المدني (الشعب)، حيث يصبح هذا الأخير مركز الاهتمام وإلى حد ما الفاعل المرجعي في حالة فقدان المؤسسات الحكومية لمصداقيتها، وهي تقنية شرعنة تُستعمل مراراً في الخطابات المبررة للعمليات العسكرية.<sup>2</sup>

بعد 11 سبتمبر 2001، أعادت الولايات المتحدة الأمريكية استعمال مصطلح الدولة الفاشلة كمبرر للتدخل في أفغانستان. حيث لم تعد الدولة الفاشلة تقدم كتهديد لسكانها وأقرب جيرانها بل هي أصبحت تشكل خطراً على الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. وتُقدم أفغانستان كدليل على أن الدول الضعيفة تشكل تهديداً للعالم لأنها مثلت معقلاً من معازل التنظيمات الإرهابية. هذه الفكرة هي بالأساس أمريكية، ولكن تم استعمالها بشكل واسع من طرف المنظمات الدولية لا سيما هيئة الأمم المتحدة، حيث صارت الدول الفاشلة مسألة مركزية لديها\*.

على الصعيد الرسمي فقد واجه مصطلح الدولة الفاشلة تياراً معارضاً قادته فنزويلا والتي تعتبر من الدول القليلة التي انتقدت هذا الأمر بشكل علني من على منبر هيئة الأمم المتحدة.<sup>3</sup> نفس الأمر بالنسبة

<sup>1</sup>Cynthia Weber, *Simulating Sovereignty: Intervention, the State, and Symbolic Exchange* (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), p. 96.

<sup>2</sup> Anne Morelli, *Principes élémentaires de propagande de guerre* (Bruxelles: Labor, 2001), p. 21.

\* تمثل الدولة الفاشلة موضوعاً مركزياً بالنسبة إلى هيئة الأمم المتحدة، وهو ما دفعها إلى تأسيس "لجنة بناء السلام".  
<sup>3</sup>Vincent Chapaux, *Op. cit.*, p. 16.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

لكوت ديفوار التي رتبت سنة 2005 كأول دولة فاشلة، حيث عارضت إصاق هذه التسمية بها وخصوصاً وأن هذا التوصيف قد يُستعمل لتبرير تدخل غير مرحب به من طرف حكومة كوت ديفوار.

على المستوى الأكاديمي أيضاً، يوجد نوع من المعارضة لمصطلح الدولة الفاشلة بدأ بالتطور بداية سنوات 2000. من ضمن هذه الحركة يمكن الإشارة خصوصاً لحدثين. الأول هو الملتقى المنظم من طرف جامعة Sussex University في أبريل 2001؛ والذي خلص إلى اعتبار مصطلح الدولة الفاشلة مُنتجاً غريباً ترتب عن رغبة الغرب تحمل أعباء وواجب التدخل<sup>1</sup>. كما انتقدت الدراسة النقدية لمفهوم الدولة الفاشلة الصادرة في مجلة Development and Change في 2002 المصطلحات الواردة في الدراسات المخصصة للدول الفاشلة. وإن أهم دراسة منتقدة لطرح الدولة الفاشلة كانت سنة 2005 للكاتبة روزا بروكس Rosa Ehrenreich Brooks والتي تطرح من خلالها سؤالاً مهماً: هل الدول هي التي فشلت أم هي الدولة نفسها تعتبر نموذجاً فاشلاً لتنظيم المجتمعات؟ («? Failed States or State as a Failure»).<sup>2</sup> ويعد كتاب نعوم تشومسكي Noam Chomsky الصادر في 2006، العمل النقدي الأشد تركيزاً، بتبينه كيف تحوز الولايات المتحدة ذاتها العديد من سمات وخصائص الدولة الفاشلة، ولذلك فهي تُشكّل خطراً متعاضماً على شعبها هي وعلى العالم:

"إن "النظام" الأمريكي أخذ في اكتساب بعض سمات "الدول الفاشلة"، [...] .  
ولئن كان هذا المفهوم "مفهوماً ملتبساً وغير دقيق إلى حد الشعور بالإحباط"،  
إلا أن بالوسع التعرف هنا على بعض الخصائص الأولية للدول الفاشلة.  
[...] لعلّ أصعب مهمة تنتظر أيّاً منا، ولعلّها الأخطر، هي أن ننظر في المرأة  
بمنتهى الصدق. فإذا ما فعلنا ذلك، فلن نجد صعوبة كبيرة في العثور على  
خصائص وصفات "الدولة الفاشلة" في عقر دارنا".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> *Idem*.

<sup>2</sup> Rosa Ehrenreich Brooks, « Failed States, or State as a Failure », *The University of Chicago Law Review*, vol. 72, no 4 (Fall 2005), pp.1159-1196.

<sup>3</sup> نعوم تشومسكي، *الدول الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية*، ترجمة سامي الكعكي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007)، ص ص. 7، 8.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

إن الانتقادات الموجهة إلى أطروحة الدولة الفاشلة تدفعنا إلى التساؤل:

- متى يمكن أن نحكم على دولة أنها فاشلة؟
- ومن له السلطة التقديرية لإصدار مثل هذه الأحكام؟

### المطلب الثالث: مظاهر فشل الدولة

حدد روبرت روتبرج ست خصائص لفشل الدولة وهي:

1. **العنف الدائم:** إن الحدة المطلقة للعنف لا تحدد وحدها الدولة "الفاشلة"، بل خاصية استمرارية هذا العنف (كما هو الحال في أنغولا وبورندي وغيرهما). كما أن اتجاه أي عنف ضد الحكومة أو النظام القائمين، والخاصية الشديدة للمطالب السياسية والجغرافية من أجل اقتسام السلطة أو الاستقلال هو الذي يسوّغ أو يبرر اعتبار العنف محددًا للدولة الفاشلة.

2. **الحرب الأهلية:** يظهر فشل دولة ما بجلاء عندما يتحول العنف إلى حرب داخلية شاملة، وعندما تتراجع مستويات العيش بشكل كبير، وعندما تنهار البنية التحتية للحياة العادية، وعندما تتغلب مصالح الحكام على مسؤوليتهم في تحسين ظروف شعوبهم. وغالباً ما تكون جذور الحروب الأهلية المميزة للدول "الفاشلة" في العداة الاثني أو الديني أو اللغوي أو أي عداة آخر بين المجموعات المكونة للمجتمع (حالة العداة التاريخي بين الهوتو والتوتسي)<sup>1</sup>.

3. **وجود تناقضات بين الجماعات:** حيث لا توجد دولة فاشلة بدون تباينات بين الجماعات، غير أنه ينبغي الإشارة إلى أن وجود العديد من الدول القومية الضعيفة التي تتميز بتفاوت كبير بين المالكين وغير المالكين، ووجود بعض الدول الحديثة التي تضم مجموعة غير متجانسة من المصالح الإثنية والدينية

<sup>1</sup> روبرت روتبرج، "الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية"، ترجمة د. شهرت العالم، *الثقافة العالمية*، العدد 117 (مارس-أفريل 2003)، ص. 51.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

واللغوية، يعد عاملاً مساعداً أكثر منه سبباً أصلياً لفشل الدولة القومية. ففشل الدولة لا يعود بالدرجة الأولى إلى عدم القدرة على بناء أُمم انطلاقاً من كتلة من المجموعات الإثنية.

4. **العجز عن مراقبة الحدود:** لا تستطيع الدول الفاشلة مراقبة حدودها، لأنها تكون قد فقدت سلطاتها على أجزاء كبيرة من الإقليم. وتكون ممارسة السلطة الرسمية محدودة بشكل كبير في عاصمة الدولة، أو في منطقة عرقية محددة أو أكثر. ويعتبر مدى الامتداد الجغرافي للدولة الذي تمارس عليه الحكومة مراقبتها بشكل فعلي أحد معايير اتساع فشل الدولة، كما هو حال جمهورية الكونغو الديمقراطية العاجزة عن مراقبة حدودها الشرقية مع رواندا وبورندي. وعادة ما تلجأ الدولة إلى استعمال الميليشيات لتأمين الحدود.

5. **افتراس الدولة لمواطنيها:** إذ يدفعها إلى ذلك العداء العرقي أو غيره من أنواع العداء بين المجتمعات المحلية، أو عدم استقرار النظام. وكما هو الحال في زائير/ جمهورية الكونغو الديمقراطية تحت قيادة موبوتو سيسى سيكو أو أفغانستان تحت قيادة طالبان، يزداد قمع الكوادر الحاكمة لغالبية المواطنين أو ابتزازهم والتحرش بهم، على حين تفضل نخبة صغيرة.

6. **نمو العنف الإجرامي:** يعد نمو العنف الإجرامي وتكاثره أحد معالم فشل الدولة؛ فعندما تضعف سلطة الدولة وعندما تقوم الدولة بقمع مواطنيها، فإن الفوضى العامة تصير هي سيدة الموقف؛ من خلال سيطرة العصابات والجماعات الإجرامية على شوارع المدن، وانتشار أكثر فأكثر لتجارة الأسلحة والمخدرات، وتُشَلِّق قوات الشرطة النظامية، فمن الطبيعي في هذه الحالة أن يلجأ المواطنون لحماية أنفسهم إلى زعماء الميليشيات أو الوجهاء الأقوياء الذين يجسدون النظامين الاثني والعشائري، وبالتالي بروز قوة جديدة في الوقت الذي تتحل فيه جميع المؤسسات بما في ذلك الدولة نفسها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص ص. 52-53.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

في حين يميز دانييل ثورر Thürer Daniel بين المقترب القانوني - السياسي والمقترب

الاجتماعي في تفسير ظاهرة الدولة "الفاشلة". فبحسب وجهة النظر القانونية - السياسية، توجد ثلاثة

مظاهر تميز ظاهرة الدولة "الفاشلة" وهي<sup>1</sup>:

أولاً: المظهر الجغرافي والإقليمي، بمعنى أن فشل الدولة يترافق جوهرياً مع مشكلات داخلية وباطنية

النمو، حتى وإن كانت لها بشكل عرضي تأثيرات تتجاوز الحدود. وتمثل هذه الظاهرة انفجاراً داخلياً أكثر

منه انفجاراً لبنى القوة والسلطة، وتفكيكاً للدولة وتدميراً لها أكثر منه تقطيعاً لأوصالها؛

ثانياً: المظهر السياسي، بمعنى الانهيار الداخلي للقانون والنظام. يكون التأكيد هنا على الانحلال التام

أو الشبه التام للبنى الضامنة للقانون والنظام، أكثر من أي شكل من أشكال انقسام سلطة الدولة التي

تظهر في الحروب الأهلية عندما يتقاتل العسكريون أو أفراد المنظمات الشبه العسكرية فيما بينهم لتعزيز

مواقعهم داخل الدولة أو الانفصال عنها.

ثالثاً: المظهر الوظيفي، الذي يعني غياب الأجهزة القادرة على تمثيل إرادة وسيادة الدولة وعلى تسهيل

تفاعلها على المستوى الخارجي؛ فالمؤسسات الموجودة إما أنها لا تملك السلطة للتفاوض والتمثيل والتنفيذ،

أو أنها غير جديرة تماماً بالثقة. باختصار يمكن أن ننظر إلى الدولة "الفاشلة" من خلال وجهة النظر

القانونية-السياسية بأنها على الرغم من احتفاظها بالقدرة القانونية (الشرعية)، فإنها تفتقد إلى القدرة على

ممارستها في سبيل تحقيق أهدافها.

أمّا بالنسبة للمنظور الاجتماعي، فإن الدولة "الفاشلة" تتميز بوجود انهيار لجوهر الحكم الذي وصفه

"ماكس فيبر" بـ "احتكار الاستعمال المشروع للعنف المادي". نجد في هذه الدول الشرطة والقضاء وباقي

الأجهزة الأخرى المكلفة بالحفاظ على القانون والنظام، إمّا أنها لم تعد موجودة أو أنها غير قادرة إلى حد

كبير على الاشتغال، وفي حالات كثيرة تستعمل لأغراض أخرى غير تلك المقصودة من إنشائها.

<sup>1</sup> Daniel Thürer, *Op. cit.*, pp. 731-761.

### المبحث الثاني: التصورات النظرية للدول الفاشلة

عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تجاوز المنظور التقليدي لتصنيف الدولة، نتيجة التحولات العالمية والطبيعة الجديدة للتهديدات ومشاكل الأمن الداخلية للعديد من الدول، مما قدم إطاراً تحليلياً يبحث في صنف جديد من الدول هي الدول الفاشلة، وقد شمل هذا الإطار التحليلي على العديد من المحاولات التنظيرية التي سلطت الضوء على طبيعة الظاهرة، تطورها، وتأثيرها على الاستقرار الداخلي والخارجي.

#### المطلب الأول: مقارنة الدول الضعيفة والفاشلة عند باري بوزان

ميز باري بوزان Barry Buzan بين مفهوم الدولة "كدولة" (State) وبين الدولة "كقوة" (Power) أي أنّ قوة أو ضعف الدولة "كقوة" تتعلق بقوتها في الميدان الاقتصادي والعسكري، بخلاف أن قوة أو ضعف الدولة "كدولة" بمستوى ترابط النسيج الاجتماعي والسياسي، الذي يتحدد من خلال قدرة النظام على خلق اجماع سياسي واجتماعي داخل حدوده.

ويقدم بوزان ثلاثة أبعاد مترابطة فيما بينها، يمكن من خلالها إدراك ضعف الدولة<sup>1</sup>:

1. عدم وجود أسس وقواعد تثبت شرعية النظام السياسي.
2. عدم القدرة على مراقبة والتحكم في التراب الوطني.
3. وجود بنى وهياكل مؤسساتية جد ضعيفة، غير قادرة على ضمان الفاعلية المطلوبة.

كما قدم بوزان مقارنة حول ديناميات الأمن في الدول الضعيفة والفاشلة، مركزاً على بعض الدول الإفريقية، فبالنسبة له المشهد الأمني في هذه الدول غلبت عليه الحروب، المجاعة، الممارسات السياسية

<sup>1</sup> فريال منايفي، رقبة غربي، مرجع سابق، ص. 8.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المدمة، والتدهور البيئي. واستخدم بوزان في دراسته للبعد الأمني لفشل الدولة وآثاره، طريقة التحليل عبر القطاعات تحت افتراض مفاده أن الفشل الرّسمي للدول يكون في الأساس على مستوى القطاع العسكري السياسي، دون أن يلغي القطاعات الأخرى أو ينقص من أهميتها فهو يرى أن الفشل الاقتصادي مرهون بالفشل السياسي، حيث يفترض أن التطور الاقتصادي وحده إذا تمكنت هذه الدول من تحقيقه لا يمكنها من كسر دورة الفشل، وقد أخفقت معظم الدول الفاشلة والضعيفة في حل هذه المعضلة، مما جعل محيطها يشهد كثافة عالية من عدم الأمان<sup>1</sup>. بذلك فإن مقارنة بوزان تركز في الأساس على البعد المؤسسي في دراسة الدول الفاشلة، حيث أن الفشل حسب هذه المقاربة هو فشل المؤسسات بالدرجة الأولى.

وحسب بوزان تعاني الأنظمة السياسية في الدول الفاشلة من عدة مشاكل أخطرها تمرد الجنود النظاميين، إضافة إلى المحاولات الفاشلة التي قادها الغرب في الإصلاح (برامج التكيف الهيكلي، الضغوط من أجل التحول الديمقراطي، تدخل المنظمات غير الحكومية، واستخدام عمليات حفظ السّلام للأمم المتحدة)، والتي زادت من الضعف الاقتصادي لهذه الدول بسبب الخصخصة المنتشرة للاقتصاديات المحلية من طرف القادة وأمراء الحرب وهو ما جعل هذه الدول تعاني من معضلتين:

### أ- الطبيعة غير الدولية للدولة نفسها:

يتساءل بوزان ما هو المقصود بـ "الدولة" في الدول الفاشلة الإفريقية؟ فهذه الدول تتمتع بلباس السيادة القانونية، مما يجعل الأطراف الخارجية تتوهم في الغالب رؤية نسخة عن الدولة الحديثة. لذا من المهم النظر إلى النظام وليس الدولة<sup>2</sup>. وهنا يشير بوزان إلى أنّ محاولة خلق نظام "وستفالي" في هذه الدول قد أخفقت، وهذا الإخفاق مرتبط بالدرجة الأولى بعنصر الإرادة، فهذه الأنظمة ليست عاجزة عملياً

<sup>1</sup> Barry Buzan, Ole Waever, *Regions and Powers: The Structure of International Security* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), pp. 219 -220.

<sup>2</sup> *Ibid.*, pp. 224-225.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

على الحكم، ولكنها لا ترغب بذلك أو لا تحاول العمل كدولة بالمفهوم الحديث إضافة إلى فشلها في تطوير الوعي أو الإحساس بالانتماء للمجتمع وطني، وهيمنة الولاء لذوي القرى والعشيرة.

### ب- الفواعل غير الدولتية المنافسة للدولة:

توجد على الساحة السياسية في الدول الضعيفة والفاشلة الكثير من الكيانات الفاعلة غير الدولتية مثل عصابات المافيا، الشركات، وجيوش المرتزقة وغيرها. وتركز هذه المقاربة على اضمحلال الدولة لصالح حركات التمرد التي تمارس السيطرة على الأراضي، السكان، والتجارة، مع نوع من الاعتراف الداخلي وحتى الخارجي في بعض الأحيان. هذا ما يجعل الوضع الأمني في الدول الفاشلة يشهد عدم استقرار سياسي، سوء إدارة الاقتصاد، انقلابات، حروب أهلية، مجاعات، لاجئين، هجرات، شبكات للجريمة، انتشار الأمراض، وصراعات عرقية<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: نظرية الدولة الضعيفة لكالف هولستي

كانت أعمال بوزان خطوة مهمة أمام الباحث كالف هولستي Kalevi.J Holsti في تحليله لمفهوم الدولة الفاشلة، حيث أشار إلى أن المشكلة الأساسية في الألفية القادمة لن تكون الحرب بين الدول، ولكن الحروب داخل الدول، وأكثر ما يميز هذه الحروب أنها نتيجة مباشرة للدول الضعيفة<sup>2</sup>. وذلك من خلال مؤلفه الدولة، الحرب، وحالة الحرب The State, War, and the State of War.

ويركز تصور هولستي للدول الضعيفة على نقطتين أساسيتين:

<sup>1</sup> Ibid., pp. 227-228.

<sup>2</sup> سميرة شرايطية، تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني: دراسة في العلاقة بين الفشل الدولتي والتهديدات الأمنية الجديدة، مذكرة ماجستير (جامعة محمد خيضر - بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010)، ص. 36.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

أولاً. الخصائص البنوية للدول الضعيفة :

أشار هولستي إلى أبرز خصائص الدول الضعيفة وهي:

أ- غياب الشرعية العمودية، بحيث أن الشعب لا يلتزم بالقوانين والقواعد الصادرة باسم السلطة.  
ب- شخصنة الدولة، حيث أن القادة في الدول الضعيفة لا يميزون بين شخصهم وبين الدولة مؤسساتها<sup>1</sup>  
لذلك فإن بعض أسباب ضعف هذه الدول هي نفس أسباب ضعف الدول الأوروبية في القرن السابع عشر وهي غياب الفصل بين المصالح العامة والمصالح الخاصة للحكام والبيروقراطيين<sup>2</sup>.

ج- تنوع الطوائف والإثنيات في الدول الضعيفة مما يخلق نوعاً من الشرعية الأفقية، حيث لا يوجد طرف محدد يتكلم باسم الجماعة، وأغلب الحروب الإثنية ليست نتيجة للكراهية أو عدوانية هذه الجماعات والأقليات بطبعها اتجاه بعضها البعض ولكن بسبب سياسات الدولة غير العادلة، وبذلك فإن بعض الدول أصبحت ضعيفة لأنها أسست أنظمة اجتماعية، اقتصادية وسياسية مبنية على الهيمنة واللاعادلة<sup>3</sup>.

ثانياً. معضلة القوة في الدول الضعيفة :

حسب هولستي فإن الدول الضعيفة تواجه مشاكل يصعب حلها، فعندما تحاول الدولة فرض قوتها السلطوية، فإن قدرة الدولة تكون محدودة بسبب وجود مراكز محلية للمقاومة، نتيجة تسلط البيروقراطية والفساد وبسبب الانقسامات الاجتماعية على طول الخطوط الإثنية، الدينية، العشائرية، الطائفية والثقافية. يفترض أن تكون الدولة قوية لزيادة تماسك المجتمع والمساعدة على تأسيس هوية وطنية وتقديم خدمات، إلا أن هذه الدول لا تمتلك الموارد للقيام بهذه الوظائف وهو ما يجعلها ضعيفة من الناحية الشرعية والمؤسسية، مما يطرح إشكالية سلوك المواطنين تجاه الدولة ومن يتصرف باسمها والذي قد يكون المتمردين، المقاتلين... الخ، هؤلاء يضعون قواعد خاصة بهم تختلف عن قواعد الدولة لذلك

<sup>1</sup> Kalevi J. Holsti, *The State, War, and the State of War* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), p.119.

<sup>2</sup> سميرة شرايطية، مرجع سابق، ص. 37.

<sup>3</sup> Kalevi J. Holsti, *Op. cit.*, p. 107.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تتحول هذه الدول إلى مسرح للحروب الأهلية والإبادات الجماعية وحركات التمرد كما حدث في الصومال<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: التصور النقدي للدول الفاشلة

وجهت المقاربة النقدية عدة انتقادات للمقاربات الوضعية\* التي اهتمت بدراسة الدول الفاشلة، فهذه المقاربات حسب التصور النقدي لم تهتم بظاهرة الدول الفاشلة من حيث إخفاقها في توفير أمن مواطنيها ولكن من زاوية فشلها في أداء مسؤولياتها اتجاه الجماعة الدولية بسبب سماحها للفواعل غير الدولاتية باستعمال أراضيها كقواعد لنشاطاتها الإجرامية الموجهة ضد المصالح الغربية، فهذه النظرة حسب النقاد تهتم بأمن الغرب فقط، وهو ما يجعل المشاكل الأمنية الناتجة عن فشل الدول تواجه بالتدخلات الدولية وإعادة بناء النظام دون الاهتمام بمصالح مواطني تلك الدول، ولذلك فالمقاربة النقدية للدراسات الأمنية تحاول من جهة الإجابة على السؤال التالي: **من الذي تسبب في فشل الدول؟** ومن ثم البحث عن السياق السوسيو-اقتصادي الذي يؤدي ببعض الدول للفشل، بينما تتجح دول أخرى في أداء مهامها والتزاماتها<sup>2</sup>. ومن جهة أخرى تلقي الدراسات النقدية الضوء على تأثير فشل الدول على أمن المواطنين والجماعات داخلها.

تأثر النقاد بالفكر الغرامشي، الذي يرى أن الدولة لا ترتدي دور القوة فقط بل دور الهيمنة، فالدولة عند أنطونيو غرامشي Antonio Gramshi ليست مؤسسات محدودة وحكومة موظفين أو قادة

<sup>1</sup> سميرة شرايطية، مرجع سابق، ص.37.

\* المقاربات الوضعية هي مجموعة من النظريات والاتجاهات التي صاحبت حركة التنظير الأولى وتعرف أيضا بالمقاربات التفسيرية (المثالية، القانونية، الواقعية، الماركسية ونظرية التكامل الدولي).

<sup>2</sup> Paul D. Williams, *Security Studies: An Introduction* (London: Routledge, 2008), p. 95.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

سياسيين وشخصيات بمسؤوليات حكومية مباشرة، وإنما الدولة وحدة مركبة من النشاطات العملية والنظرية التي من خلالها تبرر هيمنتها وتكتسب الموافقة على الحكم<sup>1</sup>.

وتركز المقاربة النقدية على درجة الاندماج المجتمعي بين البنية السياسية والمجتمع وشكل الفصل بين الاقتصاد والسلطة السياسية، فالدول الفاشلة حسب هذه المقاربة تعاني من ضعف هياكل الدولة التي بُنيت بعد التحرر من الاستعمار، هذه البنى افتقرت للتوفيق بين الأبعاد الإقليمية للدولة وعرقيتها وبنائها الاجتماعي والحضاري، وبالنظر لدور القوى الاجتماعية في تحويل كيانات تاريخية معينة إلى شكل معين من الدول، فإن الدول الفاشلة شهدت صراعات بين القوى الاجتماعية من أجل الهيمنة والسيطرة، فالعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في هذه الدول ترتبط بشكل واسع بأنماط علاقات الإنتاج وعمليات التراكم، حيث أصبحت السلطة السياسية مراكز لإنتاج وإعادة توزيع الثروات بين المهيمنين على المجتمع السياسي، في ظل إرث استعماري وتبعية وسيطرة فكرة الحرب إضافة إلى القيود البيئية، فهذه الدول حسب التصور النقدي ليست سوى "ظل دولة" (Shadow statehood)، فهي تشكل فوضى قادمة وتعتبر مصدراً للتهديدات على مواطنيها بالدرجة الأولى وعلى الاستقرار الإقليمي والدولي كذلك<sup>2</sup>.

وتذهب أميتان أشاريا Amitan Acharya إلى التركيز على دور العامل الخارجي في فشل الدولة، فخلال فترة الحرب الباردة كانت أراضي هذه الدول مسرحاً للحروب بالوكالة بتحريض من أحد القطبين، ومع نهاية الحرب الباردة بالرغم من تراجع العامل الخارجي في الحروب بين الدول الفاشلة، إلا أن المشروعية التي فرضتها المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد عززت عدم

<sup>1</sup> Pinar Bilgin, Adam David Morton, "Historicising Representation of "Failed States": Beyond the Cold-War Annexation of the Social Sciences", *Third World*, vol. 23, no. 1 (2002), pp. 55-80.

<sup>2</sup> *Ibid.*, p.74.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

الاستقرار داخل هذه الدول، حيث تفترض أن سياسات إعادة الهيكلة وتراكم حجم الديون خلق نزاعات سياسية وحالات لا أمن لهذه الأنظمة<sup>1</sup>.

فالمقاربة النقدية تركز على دور المؤسسات والنخب السياسية في مسار فشل الدول، إلى جانب دور العامل الخارجي في الضعف الهيكلي، هذه النظرة تظهر في مفهوم "العنف البنيوي" (Structural Violence) الذي قدمه جون فالتون Johan Galtung ويشير هذا المفهوم إلى العنف غير المادي الذي تحدثه أبنية مجتمع معين بشكل يمنع الأفراد من تحقيق ذاتهم ويعرف هذا النوع من الأمم توزيع غير عادل للثروات، وذلك إما بسبب المؤسسة البنيوية أو المركزية الإثنية العنصرية أو للطبقية القومية<sup>2</sup>.

إلى جانب هذه المحاولات التنظيرية التي سلطت الضوء على ظاهرة الدولة الفاشلة، اهتمت بعض المراكز والمؤسسات البحثية بالجانب التطبيقي لهذه الظاهرة، بغية إعطاء صورة أكثر وضوحاً حول مفهوم الدولة الفاشلة، وهذا ما سيتمّ التطرق إليه في المبحث التالي.

<sup>1</sup> Keith Krause, Michael C. Williams, *Critical Security Studies: Concepts and Cases* (London: UCL Press Limited, 1997), pp. 309 -310.

<sup>2</sup> سميرة شرايطية، مرجع سابق، ص ص. 39، 40.

### المبحث الثالث: معايير درجة فشل الدول ومؤشراتها

تحاول الأدبيات الرائجة تحديد مفهوم "الدولة الفاشلة" من خلال المنظور الكيفي، ويرغم من تمكنه (المنظور الكيفي) من الوصول إلى مستوى متقدم من التنوع والهيمنة على حقل الدراسات ذات العلاقة، إلا أن العقدين الأخيرين شهدا ظهور توجه لدى الدارسين الناشطين في بعض المجمعات الأكاديمية، يحاول التخفيف من هيمنة المنظور الكيفي البحت مقابل التوظيف المتزايد للدراسات الكمية لفحص مدى إمبريقية نتائج البحث المتوفرة، إذا اعتمدت جملة من المؤشرات الدالة على فشل الدولة وأخضعتها إلى قياسات محددة لتصل إلى نتائج بالأرقام تقيد، حسبهم، في التمييز بين الدول الفاشلة، الدول المهددة بالفشل، والدول التي تقع في منأى من ذلك حسب الترتيب العالمي للدول. ورغم الرواج الذي حظي به هذا التوجه الجديد، إلا أنه لم يسلم من المساءلة خاصة فيما يتعلق بمدى إمكانية التسليم بالدراسة الكمية في تصنيف الدول الفاشلة الإفريقية.

### المطلب الأول: طبيعة المناهج الدولية لقياس فشل الدولة

برغم التحديات التي واجهت الباحثين عند تحديدهم لمفهوم الدولة الفاشلة فإنهم قاموا بابتكار أدوات تحليلية تعتمد على مناهج كمية وكيفية لقياس هشاشة الدول، وفي الحقيقة أنّ الفاعلين الذين قاموا بصياغة هذه البرامج هم مختلفون، فالبعض هو من قام بابتكار هذه المؤشرات والآخر يقوم باستخدامها كالمنظمات غير الحكومية، الدول، المنظمات الدولية، القطاع الخاص<sup>1</sup>.

ومن أهم المؤشرات التي تهتم بقياس فشل الدول في العالم نذكر:

<sup>1</sup> فريال منايفي، رقبة غربي، مرجع سابق، ص. 11.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

أولاً. دليل السلام العالمي (GPI):

هو مؤشر يقيس الاستقرار في 162 دولة حول العالم، وهو من إنتاج معهد الاقتصاد والسلام\* Institute of Economics & Peace بالتعاون مع مركز دراسات السلام والنزاعات في جامعة سيدني بأستراليا مع تحليل البيانات من قبل وحدة الاستخبارات الاقتصادية Economist Intelligence Unit (EIU). صدرت القائمة الأولى لهذا الدليل في ماي 2007 ويعتبر رجل الأعمال الأسترالي ستيف كيليليا Steve Killelea مؤسس مؤشر السلام العالمي، الذي تم إقراره من قبل شخصيات عالمية مثل الدالاي لاما DalaĪ-lama والأسقف الجنوب الإفريقي ديزموند توتو Desmond Tutu والحاصل على جائزة نوبل للسلام البنغالي محمد يونس، رئيسة إيرلندا السابقة ماري روبنسون Mary Robinson والرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر Jimmy Carter. يستخدم هذا الدليل 23 مؤشراً تمثل العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالسلام<sup>1</sup>، والفرق الرئيسي بين هذا المؤشر وبين باقي المؤشرات هو أن دليل السلام العالمي هو أكثر تركيزاً على اتجاهات الصراعات المسلحة<sup>2</sup>.

ثانياً. دليل التنمية البشرية (HDI):

وهو المؤشر الذي درجت الأمم المتحدة على استخدامه في تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي تُصدرها سنوياً منذ بداية التسعينات لرصد الأداء التنموي، بما في ذلك تراجع معدلات الفقر، والذي يصنّف الدول من حيث مستوى تنميتها على ميزان تفاوت قيمه ما بين الصفر الذي يعبر عن أدنى مستوى للتنمية، والواحد الصحيح الذي يُعبر عن أعلى مستوى للتنمية من حيث

\* معهد الاقتصاد والسلام هو مؤسسة أمريكية تبحث في العلاقة بين الاقتصاد والأعمال والسلام.

<sup>1</sup> لمزيد من التفاصيل حول دليل السلام العالمي، أنظر موقع **Institute Economics & Peace**:

<http://economicsandpeace.org/research/iep-indices-data/global-peace-index>

<sup>2</sup> Edward Newman, "Failed States and International Order: Constructing a Post-Westphalian World", *Contemporary Security Policy*, Vol. 30, no. 3 (2009), pp. 421-443.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

البعد والقرب من ثلاثة أهداف رئيسية، هي: العمر الذي يقاس بالعمر المتوقع عند الولادة؛ والمعرفة التي تُقاس بمتوسط معدل الوعي بالقراءة والكتابة، ومعدل التسجيل في المراحل التعليمية المختلفة؛ أما المكوّن الأخير فهو مستوى المعيشة، ويقاس بدخل الفرد الحقيقي، مع الأخذ بعين الاعتبار التفاوت في القدرات الشرائية للعملاء، ويكون نصيب كلّ من المكوّنات الثلاث المعيرة عن الصحة والتعليم ومستوى المعيشة في حساب المؤشر الإجمالي هو الثلث<sup>1</sup>، ويتم تصنيف الدول طبقاً لهذا المؤشر إلى أربع مجموعات، هي دول منخفضة التنمية البشرية، دول متوسطة التنمية البشرية، دول مرتفعة التنمية، ودول التنمية البشرية بها مرتفعة جداً<sup>2</sup>.

### ثالثاً. دليل الدول الضعيفة في عالم متغير (ISW):

تقدم مؤسسة بروكينز Brookings Institution دليلاً للدول الضعيفة والفاشلة عبر العالم يضم 141 دولة نامية والتي يرتبها بناءً على أدائها النسبي على مستوى أربعة مجالات أساسية هي: المجال السياسي، المجال الاقتصادي، المجال الأمني والرفاه الاجتماعي، وتحدد الدول الضعيفة بالبلدان التي تفتقر وتُقيّم درجة الدولة بناءً على 20 مؤشراً موزعة على هذه المجالات الأربعة، وتحدد الدول الضعيفة بالبلدان التي تفتقر إلى القدرة الأساسية و/ أو الإرادة لتحقيق بيئة مواتية للنمو الاقتصادي المستدام والعاقل، إنشاء ومحافظة على مشروعية، شفافية ومساءلة المؤسسات السياسية، تأمين السكان من الصراع العنيف والسيطرة على الأراضي، وتلبية احتياجات الإنسان الأساسية للسكان.<sup>3</sup> إلا أنّ هذه المؤشرات تبقى غير كافية لتشخيص درجة الفشل، حيث يغيب بين هذه المؤشرات عامل التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدولة والذي يظهر عجز الحكومة عن أداء مهامها، كما لم يظهر مدى قدرة القوات العسكرية

<sup>1</sup> Michael P. Todaro and S. C. Smith, *Economic Development* (Boston: Pearson, 2009), pp. 49-56.

<sup>2</sup> تقرير التنمية البشرية 2013، وغيره من التقارير السابقة، متاحة على الموقع التالي: [hdr.undp.org](http://hdr.undp.org).

<sup>3</sup> Susan E. Rice, Stewart Patrick, *Index of State Weakness in the Developing World* (Washington, DC: The Brookings Institution, 2008), p. 03.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

الحكومية وقوات الشرطة في التحكم والسيطرة على الإقليم من ثم مدى ملاءمتها لأن تكون ملجأً آمناً للتنظيمات الإرهابية والإجرامية<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: دليل الدول الفاشلة (FSI)

هناك العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية التي حاولت أن تحدد سمات ومميزات مشتركة للدول الفاشلة، ومن ثم الخروج بمؤشرات ومعايير معينة يمكن من خلالها قياس فشل الدولة، إلا أننا سوف نحاول في هذه الدراسة التركيز أكثر على "دليل الدول الفاشلة"، باعتباره الأكثر شمولية ودقة، لاعتماده على عدة متغيرات ومؤشرات لقياس فشل الدول، كما أنه يُحظى باهتمام الباحثين وصناع القرار في العالم مقارنة بالدراسات والتقارير الأخرى<sup>2</sup>.

يساهم في إعداد هذا التقرير الذي بدأ نشاطه سنة 2005 كل من صندوق دعم السلام Fund for Peace وهو مؤسسة بحثية مستقلة ومجلة فورين بوليسي الأمريكية، تقوم هاتين المؤسساتين بدراسة موسعة حول الدول الفاشلة أو الضعيفة، حيث أوضح تقرير سنة 2005 أنه هناك نحو مليارين من سكان العالم يعيشون في دول غير مستقرة تحمل معالم الانهيار أو قريب من حافته.

وقد أحصى هذا التقرير الذي نشرته مجلة فورين بوليسي 76 دولة من دول العالم - تم تصنيفها تراتبياً- تحمل علامات عدم الاستقرار وتعد الأقرب لأن تكون دول فاشلة اعتماداً على قياس اثني عشرة

<sup>1</sup> سميرة شرايطية، مرجع سابق، ص ص. 79-81.

<sup>2</sup> Lionel Gallet, "L'indexation des États fragiles : nouvel outil des relations internationales", p. 03, disponible sur :

[http://www.psi.ulaval.ca/fileadmin/psi/documents/Documents/Mise\\_au\\_point/Mise\\_au\\_point\\_-\\_Les\\_Etats\\_Fragiles.pdf](http://www.psi.ulaval.ca/fileadmin/psi/documents/Documents/Mise_au_point/Mise_au_point_-_Les_Etats_Fragiles.pdf), consulté le 29 mars 2014.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

(12) مؤشراً موزعة بين الميادين الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والعسكرية\*، تمّ جمع البيانات من

عشرات الألاف من مصادر الإعلام الدولية والمحلية المقروءة، المسموعة والمرئية لمدة سنة.<sup>1</sup>

مزاياه: من أهم مزاياه ما يلي:

✓ يعتبر دليل الدول الفاشلة وسيلة مهمة في يد الباحثين وصناع القرار تمكنهم من رصد كل المتغيرات الدولية، فهو يسمح لهؤلاء بتقديم صورة شاملة ودقيقة عن طبيعة الاستقرار في دول العالم، هذه الدقة ممكنة لأن الدليل يعتمد على تجميع عدد وافر من المؤشرات البيانية والإحصائية أداة قياسية بمعنى الكلمة، لأنه يعتمد على متغيرات مختلفة ومتنوعة، وهذا ما يعطيه تغطية واقعية لحالة الدول وبالتالي فهو يسمح بدراسة المتغيرات السلبية والإيجابية للدول عبر الزمن.

✓ يسمح هذا الدليل أيضاً من جهة بتقييم مدى التزام الدول "المستقرة" وفعاليتها اتجاه هذه الدول الضعيفة، ومن جهة أخرى يساعد الدول "المستقرة" على تقييم نجاعة برامج المساعدة التي تقدمها إلى هاته الدول، وبهذا فإنّ الدليل زيادة على أنه يُوفر تحاليل نسبية بأثر رجعي، فهو كذلك وسيلة لتعزيز الدراسات الإستشراافية.

عيوب: لكن ما يعاب على هذا النظام:

x مبالغته في الاعتماد على دراسة كمية للمتغيرات، لأن الدراسة الكمية لهذه المتغيرات وحدها غير كاف لتفسير الواقع، هذا الواقع المركب من مجموعة من المعطيات السياسية، الإيديولوجية والعلمية.

x إنّ تصنيف الدول وفق درجة ومستوى ضعفها، لا يأخذ بعين الاعتبار التطورات الثقافية والحضارية والسياسية لهذه الدول.

\* سيتم التطرق لهذه المؤشرات بالتفصيل في الفصل الثاني.

<sup>1</sup> *Ibid.*, p. 04.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

x هناك من يعتقد أنّ هذه المنهجية في تقييم الدول لا تعكس إلا وجهة نظر غربية خالصة للدول

الغنية ونخبة معينة لا تدرك الواقع الملموس للدول الضعيفة<sup>1</sup>.

x النتائج التي يصل إليها دليل الدول الفاشلة بمختلف اتجاهاته، تبقى نسبية خاصة في بعدها

الاستشراقي، لأن طبيعة العلاقات الدولية تخضع لمجموعة من المتغيرات، تجعل من عملية الاستشراق

بأي وضع معين في غاية الصعوبة والتعقيد، فإيسلندا التي تمّ اعتبارها دولة "مستقرة" كانت على حافة

الإفلاس سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية، وهو ما جعلها تتلقى مساعدة من صندوق النقد الدولي

تقدر بحوالي مليار أورو حتى تتخطى حالة الإفلاس. مثال آخر على محدودية هذا النظام القياسي،

العراق بسبب التدخل الخارجي تحول من دولة كانت لها نسبة معينة من الاستقرار إلى دولة منهارة على

المستوى الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي<sup>2</sup>.

لكن يبقى "دليل الدول الفاشلة" لصندوق دعم السلام وفورين بولسي أكثر المؤشرات تتبعاً لأوضاع

الدول الفاشلة، والأكثر انتظاماً في إصداره.

<sup>1</sup> فريال منايفي، رقية غربي، مرجع سابق، ص. 13.

<sup>2</sup> Lionel Gallet, *Op.Cit.*, p. 05.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

مما تقدم يمكننا الخروج بالاستنتاجات التالية:

1. منذ بروز مفهوم الدولة الفاشلة بعد نهاية الحرب الباردة حُظي هذا المفهوم باهتمام واضح، ليس فقط من قبل الباحثين الأكاديميين في حقل العلاقات الدولية، وإنما من قبل دوائر صناع القرار داخل الدول الغربية. ولقد تصاعد هذا الاهتمام بوضوح بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أصبح المصطلح يأخذ أبعاد مغايرة وأهداف مختلفة، أخطرها هي محاولة إضفاء الشرعية على عمليات التدخل العسكري فيما أُصطلح عليه بالدول الفاشلة.

2. يبدو فشل الدولة للعيان عندما يتصاعد العنف ويصل إلى حرب داخلية شاملة، وعندما تتدهور مستويات المعيشة تدهوراً كبيراً، وعندما تضعف البنية الأساسية للحياة العادية، وعندما يتخلى الحكام عن مسؤولياتهم بشأن تحسين أحوال شعوبهم ومحيطهم.

3. اهتمام أهم المراكز والمؤسسات البحثية باستحداث العديد من المؤشرات التي يتم اعتمادها بغرض تسهيل عملية تشخيص ظاهرة الدولة الفاشلة وتحديد درجة فشل الدول.

وهنا تبرز الدول الإفريقية كنموذج يستحق الدراسة، نظراً للتواجد الدائم لأغلبها ضمن قائمة الدول

الأكثر فشلاً في أغلب هذه المؤشرات، لاسيّما "دليل الدول الفاشلة".

## الفصل الثاني:

تشخيص ظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا

## الفصل الثاني: تشخيص ظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا

---

شهدت إفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة تغيرات سياسية واقتصادية عميقة؛ حيث انهارت الدولة في عدد من أجزائها أو كادت مثل الصومال، منطقة البحيرات الكبرى، سيراليون وليبيريا، وظهرت دول جديدة مثل إريتريا وجنوب السودان، كما زادت وتيرة النزاعات الإثنية والحروب الأهلية الأمر الذي أدى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والإنسانية. ولهذا يعتبر فشل الدولة في إفريقيا ظاهرة معقدة تتطلب تسليط الضوء على مختلف الأبعاد التي تتداخل في تكوينها لذلك سيتم من خلال هذا الفصل تشخيص هذه الظاهرة عبر ثلاثة مباحث يتناول المبحث الأول المنهجية والمؤشرات المستخدمة في دليل الدول الفاشلة، التي يتم اعتمادها من أجل تحديد قائمة الدول الفاشلة ودرجة الفشل، المبحث الثاني يتناول قراءة تحليلية للمؤشرات الإفريقية في تقرير "دليل الدول الفاشلة لعام 2013"، أما المبحث الثالث فإنه يعرض العوامل المسببة لظاهرة فشل الدولة في إفريقيا.

### المبحث الأول: المنهجية والمؤشرات المستخدمة في "دليل الدول الفاشلة".

تأسس صندوق دعم السلام في عام 1957، وهو مؤسسة تعليمية وبحثية تتمثل مهمته في "تجنب الحرب وتلطيف الوضعيات التي تسببها". وكجزء من هذه المهمة، تركز هذه المؤسسة على تطوير استراتيجيات عملية وأدوات تحليلية لمواجهة التحديات الأمنية الناجمة عن ضعف وفشل الدول. ومن بين تلك الأدوات التحليلية برنامج "Conflict Assessment System Tools" الذي يعرف اختصاراً بـ CAST، ويستعمل هذا البرنامج لتقييم الصراعات، وهو أيضاً البرنامج القاعدي المعتمد في إعداد دليل الدول الفاشلة السنوي. ويوفر هذا الدليل تحليلاً مقارناً لحالات الخطر أو التعرض لصراع داخلي عنيف على الصعيد العالمي.<sup>1</sup> وتُصدرُ سنوياً مجلة فورين بوليسي مقالات تحليلية ذات صلة بنتائج التقارير الواردة في الدليل، في محاولة لربط النتائج الإحصائية الرقمية بالقضايا المثارة على الساحة الدولية والإقليمية. ومن خلال هذا المبحث سنحاول الإجابة على السؤالين التاليين:

ماهي المنهجية المستخدمة في هذا الدليل؟ وماهي المؤشرات المستعملة الدالة على فشل الدولة؟

### المطلب الأول: المنهجية المستخدمة

تستخدم هذه منهجية المؤشرات النوعية والكمية على حد سواء، وتعتمد على مصادر البيانات المفتوحة\*، وتعطي نتائج قابلة للقياس الكمي. حيث طوّرت برمجيات تطبيقية متنوعة يمكن اعتمادها من

<sup>1</sup> The Fund for Peace, *CAST Conflict Assessment Framework Manual*, (Washington, D.C: The Fund for Peace Publication, 2014), p. 03.

\* تتمثل هذه المصادر في الأخبار والمقالات والتقارير الإعلامية الدولية والمحلية والوثائق العمومية وتقارير وزارة الخارجية الأمريكية بالإضافة إلى الدراسات المستقلة.

## الفصل الثاني: تشخيص ظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا

قبل الحكومات، المنظمات الدولية، الشركات الخاصة، المنظمات الإنسانية، الجيش والباحثين الأكاديميين ووسائل الإعلام.

وبرغم من اختلاف دينامية كل حالة، فإن هذه النزاعات تنشأ نتيجة لضغوطات اجتماعية، اقتصادية وسياسية، يقابلها غياب الهيئات الحكومية المحترفة، الشرعية والممثلة. وهنا تبرز أهمية ضرورة استيعاب ورصد الظروف التي تساهم في تشكل الدول الضعيفة والفاشلة حتى يمكن معالجة الآثار المترتبة عنها، أو تخفيف التأثيرات السلبية لهذه الدول، وأيضاً الحصول على نظام للإنذار المبكر عن فشل وانهيار الدول. كما يُسعى من خلال المنهجية المعتمدة في هذا الدليل على تحديد وفهم الاتجاهات الاجتماعية الكبرى، وذلك من خلال الجمع بين الاختصاصات المتنوعة، والمزج بين المناهج الكمية والنوعية، والحصول على تقديرات تنبؤية، لأنه من المستحيل رصد المشاكل بدقة في غياب المعطيات الصحيحة. فصناع القرار بحاجة إلى الوصول إلى هذا النوع من المعطيات من أجل وضع استراتيجيات فعالة وقابلة للتنفيذ، فدليل الدول الفاشلة لصندوق دعم السلام هو أداة تحليلية ونقدية قادرة ليس فقط على تسليط الضوء على الضغوطات العادية التي تعرفها كل الدول، ولكن أيضاً تسمح بالتعرف على توقيت هذه الضغوطات التي تدفع الدول نحو حافة الفشل<sup>1</sup>.

وتكمن نجاعة دليل الدول الفاشلة في قدرته على معالجة ملايين المعلومات وتحويلها إلى بيانات سهلة ومفيدة؛ حيث يجمع صندوق دعم السلام يومياً الآلاف من التقارير والأخبار من مختلف أنحاء العالم، ويقوم بتصنيفها إلى ضغوط اجتماعية، اقتصادية وسياسية التي قد تواجه أي دولة من الدول المائة والثمانية وسبعين (178) التي شملتها الدراسة. وتتم عملية تحليل الوثائق المتحصل عليها من خلال الاستعانة بمعايير بحث دقيقة، ومن ثم تُمنح نتائج كل دولة باستخدام اثني عشرة (12) مؤشراً أساسياً، والتي تتضمن بدورها أكثر من مئة (100) مؤشر فرعي. ويقوم البرنامج بتحليل مضمون

<sup>1</sup> The Fund for Peace, "The Methodology Behind the Index", disponible sur <http://ffp.statesindex.org/methodology>, consulté le 10 avril 2014.

## الفصل الثاني: تشخيص ظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا

المعلومات المجمعة، من خلال استخدام معايير بحث وخوارزميات معقدة، بما يسمح بفرز المعطيات المهمة عن غيرها. ولمزيد من دقة التقييم يتم مطابقة البيانات المتحصل عليها بوسيلتين أخريين؛ الأولى، التحليل الكمي والمدخل الكمية المرتكزة على الأحداث الرئيسية للدول المدروسة، حيث أنّ النتائج المتحصل عليها من برنامج CAST يجري مقارنتها مع مجموعة كاملة من الإحصائيات الأساسية، والثانية، التحليل البشري من أجل ضمان عدم الحصول على تفسيرات مغلوطة للبيانات الأولية.<sup>1</sup>

### تقييم وتصنيف المؤشرات:

تسمح المؤشرات المستخدمة بإعطاء صورة عن حالة دولة في أي وقت، حيث تقاس الضغوط في فترات معينة لتحديد ما إذا كانت ظروف البلد المعني بالدراسة تتحسن أو تتدهور. وقد تمّ تقسيم هذه المؤشرات إلى ثلاث مجموعات اجتماعية واقتصادية، وسياسية / عسكرية. بعض المؤشرات تعتمد على البيانات الكمية (على سبيل المثال، مؤشر رقم 6\*) وتستفيد غيرها من البيانات النوعية (مثل مؤشر رقم 3\*\*).

ويتمّ تصنيف كل مؤشر حسب سلم تنقيط يتراوح ما بين 1 و10 (1 الأكثر استقراراً/ 10 الأكثر عرضة لخطر الانهيار والعنف). ولفهم هذا التقييم، يمكن الاستعانة بأمثلة تاريخية؛ فمثلاً العجز التام للحكومة الصومالية على تقديم الخدمات العامة لمواطنيها يستدعي منح درجة (10) للمؤشر رقم 8\*\*\* على العكس، فإن التغطية الواسعة لخدمتي الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات العامة من قبل حكومة السويد تمنح درجة واحدة (1) أو (2) لنفس المؤشر. في مثال آخر، فإن تواجد خارجي كبير مثل التحالف الذي قاده الولايات المتحدة في العراق أو بعثة لحفظ السلام للأمم المتحدة يعني منح الدرجة

<sup>1</sup> The Fund for Peace, *Failed states Index IX2013* (Washington, D.C: The Fund for Peace Publication, 2013), pp. 9-10.

\* المؤشر رقم 6: الفقر والتراجع الاقتصادي.

\*\* المؤشر رقم 3: الجماعة الشاكية.

\*\*\* المؤشر رقم 8: الخدمات العامة.

## الفصل الثاني: تشخيص ظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا

العليا (10) للمؤشر رقم 12\* في المقابل، تواجه ميانمار عوامل زعزعة الاستقرار كبيرة في المؤشرات الأخرى، لكن العزلة النسبية عن المجتمع الدولي وقلة التأثيرات الخارجية من شأنها إعطاء المؤشر رقم 12 درجة أقل بكثير (2) أو (3).<sup>1</sup>

### تصنيف الدول:

صنفت الدول حسب دليل الدولة الفاشلة الترتيبي إلى أربع مجموعات رئيسية؛ وهي:

**المجموعة الأولى:** تضم الدول الواقعة في دائرة الخطر (حالة استنفار)، وهي الدول "الفاشلة"، والتي حصلت على درجات تتراوح ما بين 90-120، ويرمز لها باللون الأحمر.

**المجموعة الثانية:** مخصصة للدول التي هي في مرحلة ترقب "الفشل" ربّما جزئياً أو كلياً (حالة تحذير)، وهي دول ليست فاشلة لكن كفاءتها بحاجة لتحسين، والتي تبلغ درجاتها ما بين 60-90، ويرمز لها باللون البرتقالي.

**المجموعة الثالثة:** للدول المستقرة أو دول تواجه مخاطر معتدلة، وهي دول ذات كفاءة معتدلة، والتي تبلغ درجاتها ما بين 30-60، ويرمز لها باللون الأصفر.

**المجموعة الرابعة:** للدول المُستدامة والناجحة، وهي دول ذات كفاءة عالية، والتي تتراوح درجاتها ما بين (12 - 30)، ويرمز لها باللون الأخضر.

### المطلب الثاني: المؤشرات المستعملة

واعتمد في إعداد الدليل على 12 مؤشر مصنفة الى ثلاثة اقسام، وهي:

\* المؤشر رقم 12: التدخل الأجنبي.

<sup>1</sup> The Fund for Peace, (CAST...), *Op. cit.*, p. 04.

## الفصل الثاني: تشخيص ظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا

أولاً. المؤشرات الاجتماعية:

وقد بلغ عددها أربعة مؤشرات، وهي:

### 1. الضغوط الديمغرافية (DP):

وتشمل الضغوط الديمغرافية<sup>1</sup>:

- ✓ الضغوط الناجمة عن الكثافة السكانية المرتفعة وعلاقتها بمستوى توفير الغذاء والموارد الأخرى؛
- ✓ الضغوط الناجمة عن أنماط استيطان الجماعات والتي تؤثر على حرية المشاركة في الأشكال العامة للنشاط البشري والفيزيائي بما في ذلك الإنتاجية الاقتصادية، السفر، التفاعل الاجتماعي والعبادات الدينية؛
- ✓ الضغوط الناجمة عن أنماط استيطان الجماعات والتموضع الفيزيائي، بما في ذلك الخلافات الحدودية، ملكية الأرض، الوصول إلى مسارات النقل، مراقبة المواقع الدينية والتاريخية؛
- ✓ الضغوط الناجمة عن النمو العالي لعدد السكان أو عن التوزيع المتباين للسكان ( التوزيع العمري أو الجماعات المختلفة المتنافسة)؛
- ✓ الضغوط الناجمة عن الكوارث الطبيعية (الأعاصير، الزلازل، الفيضانات، الجفاف،...)
- ✓ الضغوط الناجمة عن الأوبئة مثل الإيدز، أنفلونزا الطيور، السارس وغيرها من الأمراض المعدية؛
- ✓ الضغوط الناجمة عن الأخطار البيئية، تطوير البنى التحتية والمشاريع الصناعية المهددة للسكان المحليين.

### 2. اللاجئين أو الأشخاص المهجرين داخلياً (REF):

حركة اللاجئين وحركة الأشخاص المهجرين داخلياً التي ينشأ عنها نقص التغذية، انتشار الأمراض، ندرة المياه الصالحة للشرب، واضطرابات، إضافة إلى عمليات الإبادة الجماعية مما يؤدي

<sup>1</sup> Ibid., p. 05.

## الفصل الثاني: تشخيص ظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا

لمشاكل إنسانية واسعة داخل الدولة الواحدة أو فيما بين الدول.<sup>1</sup>

### 3. الجماعة الشاكية (GG):

ويشمل مؤشر الجماعة الشاكية<sup>2</sup>:

- ✓ تاريخ الجماعات الطائفية المفعمة بالضغينة نتيجة لممارسات جائرة، سواء كانت حديثة أو قديمة قد تعود إلى قرون؛
- ✓ أنماط الأعمال والممارسات الشنيعة التي تمكن مرتكبوها من الإفلات من العقوبة؛
- ✓ الجماعات الخاصة التي تمّ تحديدها من طرف سلطات الدولة، أو من طرف جماعة مهيمنة، بغية القمع والاضطهاد\*؛
- ✓ الإقصاء السياسي المؤسس؛
- ✓ إلقاء اللوم، جماهيرياً، على الجماعات التي يعتقد أنها تحوز على الثروة، المكانة أو السلطة؛
- ✓ الجماعات المجروحة بسبب رفض الحكم الذاتي، تقرير المصير أو الاستقلال السياسي.

### 4. النزوح البشري وهجرة (HF):

ويشمل هذا المؤشر<sup>3</sup>:

- ✓ "هجرة الأدمغة" من مختصين، مثقفين ومعارضين سياسيين الفارين من الاضطهاد أو السياسات القمعية؛
- ✓ الهجرة الإرادية للطبقات الوسطى "خاصة الاقتصادية منها: مثل المقاولين، رجال الأعمال والتجار بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية؛

<sup>1</sup> *Ibid.*, p. 06.

<sup>2</sup> *Ibid.*, p. 07.

\* حالة السود في جنوب إفريقيا الذين مورس عليهم التمييز العنصري في ظل نظام الأبارتيد الذي ساد إلى غاية سنة 1990.

<sup>3</sup> *Ibid.*, p. 08.

## الفصل الثاني: تشخيص ظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا

✓ نمو الجاليات في المنفى والشّتات.

ثانيا. المؤشرات الاقتصادية:

وقد بلغ عددها مؤشرين اثنين، وهما:

5. التنمية الاقتصادية اللامتكافئة (UED):

وتشمل التنمية الاقتصادية اللامتكافئة<sup>1</sup>:

✓ عدم المساواة بين الجماعات في التعليم، الوظائف والمكانة الاقتصادية؛

✓ انتشار مظاهر التفجير المقاسة بمستويات الفقر، معدلات وفيات الأطفال ومستويات التربية؛

✓ ظهور القومية الطائفية القائمة على أساس حالات اللامساواة (حقيقية أو مزعومة) بين الجماعات.

6. الفقر والتراجع الاقتصادي (ECO):

ويمكن أن يشمل مؤشر الفقر والتراجع الاقتصادي<sup>2</sup>:

✓ تراجع اقتصادي مستفحل للمجتمع ككل، والمقاس ب: الدخل الفردي، الناتج الوطني الخام، الديون،

معدلات وفيات الأطفال، مستويات الفقر...؛

✓ هبوط مفاجئ في أسعار البضائع، عائدات التجارة والاستثمار الأجنبي؛

✓ انهيار أو تراجع العملة الوطنية؛

✓ ظهور صعوبات اجتماعية حادة بسبب برامج التقشف الاقتصادي؛

✓ نمو الاقتصاديات الموازية، بما في ذلك تجارة المخدرات، التهريب وهروب رؤوس الأموال؛

✓ تزايد مستويات الفساد والمعاملات غير الشفافة بين عامة الناس؛

✓ وجود تفاوت محسوس بين المجموعات.

<sup>1</sup> *Ibid.*, p. 09.

<sup>2</sup> *Ibid.*, p. 10.

## الفصل الثاني: تشخيص ظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا

ثالثًا. المؤشرات السياسية/العسكرية:

وقد بلغ عددها ست مؤشرات، وهي:

### 7. شرعية الدولة (SL):

ويمكن أن تشمل شرعية الدولة<sup>1</sup>:

- ✓ الفساد الشامل والمستديم أو الانتهازية من قبل النخب الحاكمة؛
- ✓ مقاومة النخب الحاكمة للشفافية، المسائلة والتمثيل السياسي؛
- ✓ فقدان الثقة الجماهيرية في مؤسسات وعمليات الدولة مثل مقاطعة أو رفض الانتخابات، المظاهرات الشعبية العارمة، العصيان المدني، عدم قدرة الدولة على تحصيل الضرائب، مقاومة الخدمة العسكرية؛
- ✓ نمو العصابات الاجرامية المرتبطة بالنخب الحاكمة.

### 8. الخدمات العامة (PS):

ويمكن أن تشمل الخدمات العامة<sup>2</sup>:

- ✓ تراجع أو اختفاء وظائف الدولة الأساسية التي توفر الخدمات للشعب، بما في ذلك الفشل في حماية الشعب من الإرهاب والعنف وعن عدم توفير الخدمات الأساسية كالصحة، التربية، النقل العمومي...؛
- ✓ اقتصار استخدام أجهزة الدولة على الوكالات التي تخدم النخب الحاكمة كقوى الأمن، الطاقم الرئاسي، البنك المركزي، الخدمة الدبلوماسية...إلخ.

<sup>1</sup> *Ibid.*, p. 11.

<sup>2</sup> *Ibid.*, p. 12.

## الفصل الثاني: تشخيص ظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا

### 9. حقوق الإنسان والقواعد القانونية (HR):

وقد تشمل حقوق الإنسان والقواعد القانونية<sup>1</sup>:

- ✓ ظهور القانون الأوتوقراطي، الدكتاتوري أو العسكري أين يتم تعليق العمليات والمؤسسات الدستورية والديمقراطية والتحكم فيها؛
- ✓ اندلاع العنف ذي الأبعاد السياسية ضد المدنيين الأبرياء؛
- ✓ تزايد عدد المساجين، أو المنشقين السياسيين الذين يتم انكار حقهم في سياق يتوافق مع الممارسات والمعايير الدولية؛
- ✓ الانتشار الواسع للتعسف في استعمال الحقوق القانونية، السياسية والاجتماعية، بما في ذلك الأفراد، الجماعات أو المؤسسات (ازعاج الصحافة، تسييس القضاء، الاستعمال الداخلي للعسكر لأغراض سياسية، القمع العمومي للمعارضين السياسيين).

### 10. جهاز الأمن (SEC):

مؤشر جهاز الأمن يمكن أن يشمل<sup>2</sup>:

- ✓ ظهور نمط من الحرس النخبوي موالي لقائد، والذي يعمل بحصانة وبمعزل عن سلسلة القيادة للقوى العسكرية النظامية؛
- ✓ ظهور ميليشيا خاصة تمولها وتدعمها الدولة تقوم بإرهاب المعارضين السياسيين و"الأعداء" المشتبه بهم أو المدنيين الذين يظهر عليهم التعاطف مع المعارضة؛
- ✓ ظهور "جيش داخل جيش"، وحدات استخبارات سرية أو قوى أمنية غير نظامية التي تخدم مصالح زمرة أو قائد سياسي؛

<sup>1</sup> *Ibid.*, p. 13.

<sup>2</sup> *Ibid.*, p. 14.

## الفصل الثاني: تشخيص ظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا

✓ ظهور ميليشيات، وعصابات مسلحة أو جيوش خاصة تدخل في صراع مسلح، أو حملات عنف والتي تتحدى احتكار الدولة استعمال القوة.

### 11. النخب المنقسمة (FE):

وقد تشمل النخب المنقسمة<sup>1</sup>:

✓ تفتت النخب الحاكمة، والمؤسسات الحاكمة على مجموعة من الجماعات الإثنية، الطبقية، الدينية...؛

✓ استعمال النخب الحاكمة لخطاب سياسي قومي، خاصة فيما يتعلق بخطاب التحررية الوجدية Irredentism (مثل "صربيا العظمى") أو التضامن الجمعي (مثل "التطهير العرقي" أو "الدفاع عن العقيدة")؛

✓ غياب القيادة الشرعية المقبولة جماهيرياً والممثلة لجميع المواطنين.

### 12. التدخل الخارجي (EXT):

وقد يشمل التدخل الخارجي:

✓ وجود تدخل عسكري أو شبه عسكري، صريح أو سري، في الشؤون الداخلية للدولة، التي هي في حالة الخطر من قبل الجيوش، أو دول، أو مجموعة دول، أو جماعات هوياتية أو وحدات أخرى من الخارج قادرة على التأثير على التوازن الداخلي للقوة أو حل النزاع؛

✓ التدخل الاقتصادي لقوى خارجية والتي تشمل الشركات المتعددة الجنسيات عن طريق القروض، المشاريع التنموية أو المساعدات الخارجية لدعم الميزانية العمومية، مراقبة المالية أو إدارة الاستراتيجية الاقتصادية للدولة مما يخلق تبعية اقتصادية؛

<sup>1</sup> Ibid., p. 15

## الفصل الثاني: تشخيص ظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا

---

✓ التدخل العسكري الإنساني أو الاستراتيجي في نزاع داخلي أو لتغيير النظام<sup>1</sup>.

هذه المؤشرات تبدو موضوعية وشاملة لأبعاد فشل الدولة، بحيث يظهر من خلالها أن فشل الدولة متعدد الأبعاد، فهو يشمل غياب قوة الدولة أو عجزها عن الفعل سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً، أمنياً وعسكرياً، وأيضاً غياب حقوق الفرد وعدم وجود قواعد قانونية تكفل الكرامة الإنسانية. من جانب آخر فإن هذه المؤشرات تظهر أن انهيار الأنظمة السياسية يؤدي لغياب سلطة مركزية فعالة وقوية وهو ما يخلق مناخ يسوده الخوف للمجموعات الطائفية من بعضها البعض ومن ما تبقى من النظام السياسي، إضافة إلى مدى الانكشافية الخارجية للدولة.

---

<sup>1</sup> *Ibid.*, p. 16.

### المبحث الثاني: قراءة تحليلية في "دليل الدول الفاشلة لعام 2013"

اعتمد في إعداد دليل الدول الفاشلة لعام 2013 (الطبعة التاسعة) على البيانات التي تمّ جمعها في الفترة الممتدة من 1 جانفي 2012 و 31 ديسمبر 2012، فالأحداث التي وقعت بعد أول جانفي 2013، لم يغطها هذا الدليل<sup>1</sup>. وتناول هذا الدليل النتائج الرقمية لترتيب الدول، والمجموعات التصنيفية التي تنتمي إليها المائة والثماني والسبعين 178 دولة التي يغطيها الدليل وخريطة بتوزيعاتها.

#### المطلب الأول: قراءة في المؤشرات الإفريقية

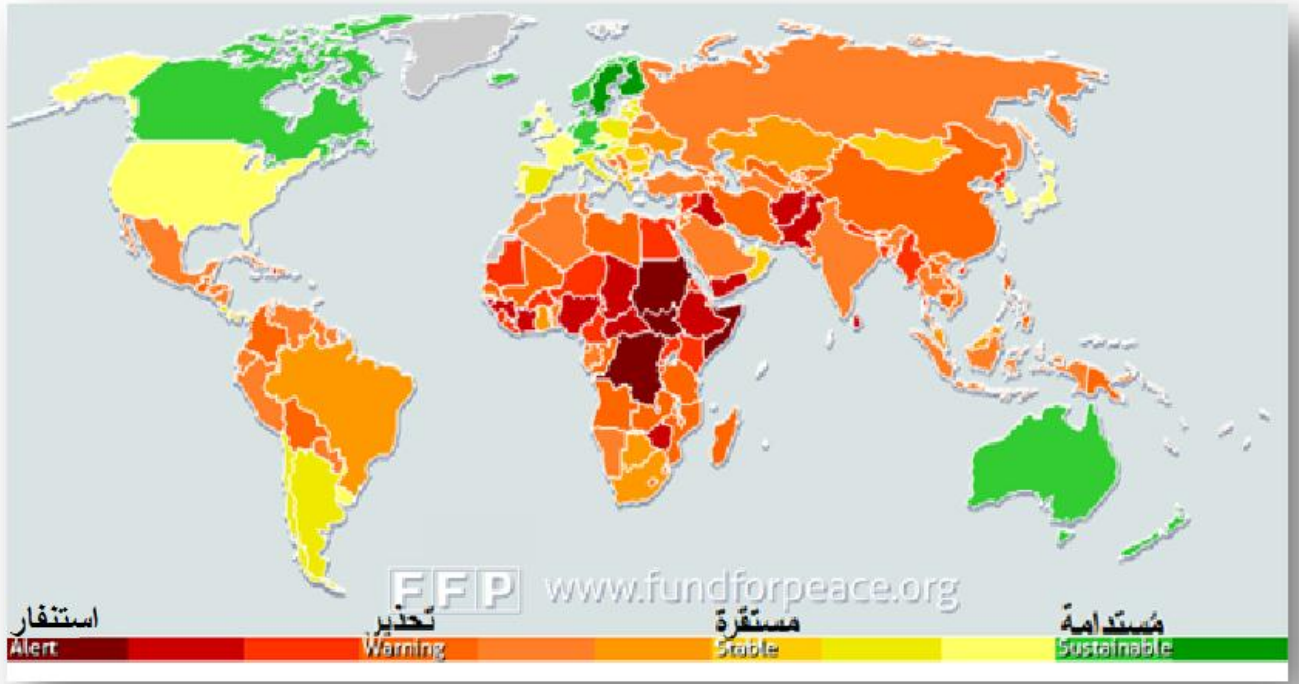
أظهرت خريطة التوزيع الجغرافي للدول الفاشلة (أنظر الخريطة رقم 01) أن هذه الدول موزعة عبر القارات الأربعة (إفريقيا، أوروبا الشرقية، آسيا، أمريكا اللاتينية)، مع ملاحظة أن القارة الإفريقية لا تضم أكبر عدد من الدول الفاشلة\* فقط وإنما تشمل أيضاً أكثر الدول فشلاً في العالم حيث تحصلت هذه الدول على أعلى الدرجات في الدليل. ومما يلاحظ أيضاً أن أغلب هذه الدول تقع في ما درجنا على تسميته بالجنوب أو العالم الثالث، فالخريطة ترجمت الواقع الاقتصادي إلى ظاهرة سياسية.

---

<sup>1</sup> The Fund for Peace, (Failed...), *Op.cit.*, p.03.

\* بلغ عدد الدول الإفريقية التي تناولها الدليل (52) دولة.

الخريطة رقم 01: التوزيع الجغرافي للدول الفاشلة حسب دليل الدول الفاشلة لعام 2013



The Fund for Peace, *Failed states Index IX2013*, 2013.

المصدر:

ويتوفر الدليل على جدول ترتيبى،\* والذي يحتوي على: ترتيب كل دولة، درجات كل مؤشر، الرصيد العام الخاص بكل دولة، ويقسم التقرير الدول الى أربع مجموعات (بحسب لونها) دلالة على درجة فشلها، وقربها من الانهيار، أو مستوى نجاحها واستقرارها، وهي:

**المجموعة الأولى (حالة استنفار):** وتضم الدول المرتبة من (1-35) أي 35 دولة، منها 23 دولة إفريقية التي تمثل نسبة 65.71% من مجموع الدول الفاشلة في العالم، كما تعتبر 67.30% من الدول الإفريقية دولاً فاشلة، منها أربع دول الأكثر فشلاً (رصيد أكبر من 110)، حيث احتلت الصومال المرتبة الأولى

\* راجع الملحق رقم 01.

## الفصل الثاني: تشخيص ظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا

برصيد 113.9 درجة، تليها جمهورية الكونغو الديمقراطية في المرتبة الثانية برصيد 111.9 درجة، وفي المرتبة الثالثة حلت السودان برصيد 111.0 درجة، تتبعها جنوب السودان ب 110.6 نقطة.

**المجموعة الثانية (حالة تحذير):** وتضم الدول المرتبة من (36-138) أي 102 دولة، وهي أكبر مجموعة، والتي تضم 29 دولة إفريقية. ويلاحظ من المجموعتين السابقتين تواجد بعض الدول الإفريقية الكبرى كنيجيريا في الرتبة 16 برصيد 100.7 درجة، مصر في الرتبة 34 برصيد 90.6 درجة، الجزائر في الرتبة 73 برصيد 78.7 درجة، إفريقيا الجنوبية في الرتبة 113 برصيد 67.7 درجة، وتبقى كل من بوتسوانا وسيشيل، حسب التقرير أقل الدول الإفريقية تهديداً بالفشل، واحتلا نفس الرتبة 121 برصيد 64 درجة.

**المجموعة الثالثة (استقرار):** وتضم الدول المرتبة من (109-164) أي 25 دولة، ليس بينها دولة إفريقية واحدة.

**المجموعة الرابعة (مُستدامة):** وتضم الدول المرتبة من (165-178) أي 14 دولة، وغياب كلي للدول الإفريقية.

ورُتبت الدول العشرة الأكثر فشلاً في تقدير الباحثين الذين أعدوا هذا الدليل كما يلي: الصومال - جمهورية الكونغو الديمقراطية - السودان - جنوب السودان - تشاد - اليمن - أفغانستان - هايتي - جمهورية إفريقيا الوسطى - زيمبابوي.

يبدو ترتيب الدول العشر الأكثر فشلاً منطقياً، فأغلب هذه الدول شهدت حروباً أهلية عنيفة وتدهوراً كبيراً لمستويات المعيشة، لكن يمكن منازعة هذا التقرير بالنظر إلى نتائجه كأنها أقرب للتجريدات الرقمية منها إلى المعرفة الدقيقة بالسياق التاريخي لواقع الدولة والمجتمع. وعلى سبيل المثال، يصعب القبول بأن موقع مصر يجعلها أكثر فشلاً من مالي (رقم 38) وتوغو (رقم 42) وليبيا (رقم 54) وحتى كمبوديا

## الفصل الثاني: تشخيص ظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا

(رقم 41) التي شهدت مقتل ثلث سكانها على يد نظام الخمير الحمر\* في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي، كما شهدت حروب تدخل أمريكية وفيتنامية وحروباً أهلية ومجاعات متكررة ومآسي إنسانية وسياسية.

على العموم، حصل تغيير طفيف في ترتيب الدول الأكثر فشلاً مقارنة بترتيب عام 2012، ويرجع ذلك إلى الدخول الرسمي لجنوب السودان ضمن القائمة، كما حافظت كل من الصومال، جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان على رتبها في صدارة الترتيب، نفس الأمر كان سيحدث بالنسبة لتشاد، أفغانستان وهايتي لو لم تسبقها جنوب السودان في الترتيب<sup>1</sup>. وهذا يبين أن جنوب السودان المستقل حديثاً عرف في عام 2012 نفس دوامة اللااستقرار التي شهدتها الدول المجاورة له (السودان، جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية إفريقيا الوسطى) من فساد مستشري حيث قدرت الأموال المنهوبة من الخزينة العمومية بأكثر من 4 ملايين دولار أمريكي إلى غاية منتصف عام 2012 فقط، حركة اللاجئين\* وما ترتب عنها من حالات نقص التغذية، انتشار الأمراض... إلخ وانتهاك حقوق الإنسان<sup>2</sup>.

كما تضمن التقرير جداول مقارنة للدول التي حسنت موقعها والأخرى التي أساءت إلى موقعها من حيث النتيجة والرتبة، ففي قائمة الدول الأكثر سوءاً (أنظر الجدول رقم 01)، حلت مالي في الرتبة الأولى بزيادة قدرت ب +11.4، وهذا ما جعلها تتقدم في الترتيب ب 41 رتبة (من رتبة 79 سنة 2012 إلى رتبة 38 سنة 2013). ويرجع ذلك إلى الأزمات السياسية والأمنية والإنسانية التي عصفت بمالي، حيث عرف مطلع عام 2012 نشوب نزاع مسلح ترتب عنه سيطرة الجماعات المسلحة على أغلب أجزاء الشمال المالي "إقليم الازواد"، الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس أمادو توري Amadou

\* الخمير الحمر هي حركة شيوعية حكمت كمبوديا في الفترة الممتدة من 1975 إلى 1979.

<sup>1</sup> J. J. Messner and Kendall Lawrence, "The Troubled Ten in 2013", disponible sur <http://library.fundforpeace.org/fsi13-troubled10>, consulté le 10 avril 2014.

\* عرفت سنة 2012 تدفق أكثر من 170 ألف لاجئ إلى دولة جنوب السودان قادمين من الجارة الشمالية السودان.

<sup>2</sup> Idem.

## الفصل الثاني: تشخيص ظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا

Toumani Touré، هذه التطورات المتسارعة عجلت بتفاقم أزمة إنسانية تهدد سلامة ستة ملايين

شخص<sup>1</sup>.

**الجدول رقم 01: الدول الأكثر سوء 2012-2013 (حسب النتائج)**

مقدار التحرك	الدولة	نتائج 2012	نتائج 2013
11.4 +	مالي	77.9	89.3
4.1 +	موريتانيا	87.6	91.7
2.9 +	سوريا	94.5	97.4
2.8 +	بوركينافاسو	87.4	90.2
2.3 +	تونس	74.2	76.5
2.2 +	جنوب السودان	108.4	110.6
	السنغال*	79.3	81.4
2.1 +	اليمن**	104.8	107
	النيجر	96.9	99
	سوازيلاند	83.5	85.6

المصدر: The Fund for Peace, *Failed states Index IX2013*, 2013.

<sup>1</sup> The Fund for Peace, (Failed...), *Op.cit.*, p.13.

\* خطأ في الحساب 79.3-81.4 = 2.1+ بدل 2.2 +  
 \*\* خطأ في الحساب 104.8-107 = 2.2+ بدل 2.1 +

## الفصل الثاني: تشخيص ظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا

وتضمن التقرير أيضاً جدولاً يحتوي على قوائم الدول التي نالت الرتب العشرة الأولى في الفترة

الممتدة من (2005-2013) (أنظر الجدول رقم 02).

### الجدول رقم 02: الدول الأكثر فشلاً (2005-2013)

السنة	الترتيب	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
		1	ك د*	السودان	السودان	السودان	السودان	السودان	السودان	السودان
2	ج ك د**	العراق	ج ك د	التشاد	التشاد	زيمبابوي	السودان	العراق	ج ك د	ج ك د
3	السودان	ك د	السودان	السودان	السودان	السودان	زيمبابوي	الصومال	ك د	السودان
4	العراق	العراق	زيمبابوي	التشاد	ج ك د	التشاد	التشاد	زيمبابوي	العراق	ج.سودان
5	الصومال	زيمبابوي	التشاد	العراق	ج ك د	ج ك د	ج ك د	هايتي	زيمبابوي	التشاد
6	سيراليون	التشاد	ك د	العراق	ج ك د	أفغانستان	أفغانستان	زيمبابوي	أفغانستان	اليمن
7	التشاد	الصومال	ج ك د	أفغانستان	أفغانستان	العراق	أفغانستان	هايتي	أفغانستان	أفغانستان
8	اليمن	هايتي	أفغانستان	ك د	ج إ و	ج إ و	ج إ و	ج إ و	اليمن	هايتي
9	ليبيريا	باكستان	غينيا	باكستان	غينيا	غينيا	باكستان	باكستان	العراق	ج إ و
10	هايتي	أفغانستان	ج إ و***	ج إ و	باكستان	باكستان	باكستان	ك د	ج إ و	زيمبابوي

The Fund for Peace, *Failed states Index IX2013*, 2013. المصدر:

ما يمكن أن نلاحظه من الجدول السابق:

\* ك د: كوت ديفوار.  
 \*\* ج ك د: جمهورية الكونغو الديمقراطية.  
 \*\*\* ج إ و: جمهورية إفريقيا الوسطى.

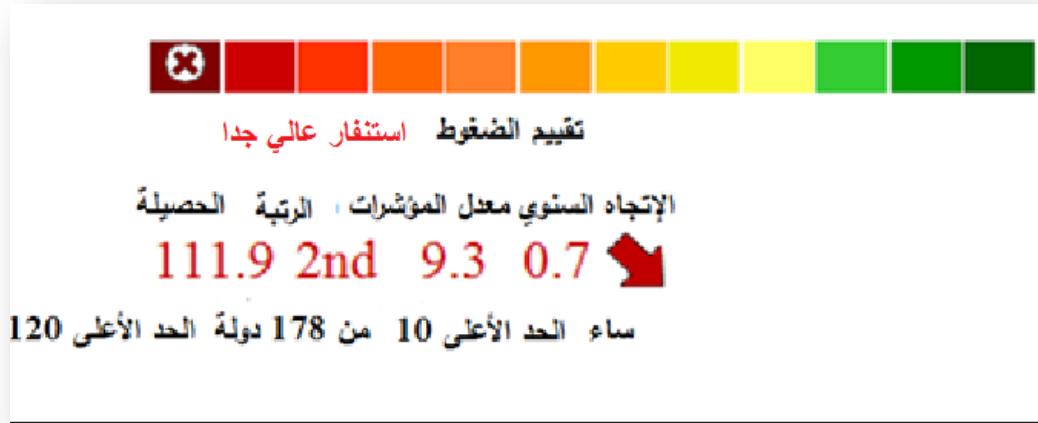
## الفصل الثاني: تشخيص ظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا

- أغلب الدول المتضمنة في القوائم التسعة للدول الفاشلة تقع في إفريقيا جنوب الصحراء، باستثناء العراق، اليمن، هايتي، أفغانستان وباكستان.
- حافظت الصومال على صدارة الترتيب للعام السادس على التوالي.
- التواجد الدائم ضمن القائمة لكل من: الصومال، السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. محافظة الصومال على صدارة الترتيب طيلة هذه السنوات يؤيد تصنيفها كدولة منهاره.

### المطلب الثاني: تحليل لنتائج جمهورية الكونغو الديمقراطية

تضمن دليل الدول الفاشلة لعام 2013 بيانات إحصائية مفصلة للدول العشرة الأكثر فشلاً، على غرار جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي جاءت نتائجها على النحو التالي:

#### الشكل رقم 01: البيانات العامة لمؤشرات جمهورية الكونغو الديمقراطية



المصدر:

The Fund For Peace, “Democratic Republic of the Congo in 2013”, in:  
<http://ffp.statesindex.org/drcongo>

## الفصل الثاني: تشخيص ظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا

يوفر الشكل رقم 01 بيانات إحصائية عامة عن نتائج جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي احتلت الرتبة الثانية في قائمة "الدول الفاشلة"، أي أن ثمة دولة واحدة فقط تحت جمهورية الكونغو الديمقراطية في الترتيب "السلبى" وهي الصومال بينما يتفوق عليها في النجاح 176 دولة، بحصيلة إجمالية قدرت بـ 111.9 درجة، أي أن وضعها ساء بـ 0.7 درجة، وبمعدل مؤشرات مرتفع جداً يساوي 9.3، وعليه تم تصنيفها في المجموعة الفرعية "استنفار عالي جداً" (أكثر من 110 درجة)، بمعنى أن انهيار وتفكك جمهورية الكونغو الديمقراطية كبير جداً.

### الشكل رقم 02: يوضح درجة كل مؤشر وتطورها

جمهورية الكونغو الديمقراطية 2013: مؤشر بمؤشر											
DP	REF	GG	HF	UED	ECO	SL	PS	HR	SEC	FE	EXT
10.0	10.0	9.4	7.1	8.8	8.5	9.6	9.5	9.8	10.0	9.5	9.7
سيئ	سيئ	سيئ	ضعيف	سيئ	سيئ	سيئ	سيئ	سيئ	سيئ	سيئ	سيئ
إتجاه تطور حصيلة المؤشرات منذ 2012											
DP	REF	GG	HF	UED	ECO	SL	PS	HR	SEC	FE	EXT
⇒ 0.1	↓ 0.3	⇒ 0.1	↑ -0.3	⇒ -0.1	↑ -0.3	⇒ 0.1	↓ 0.3	⇒ 0.1	↓ 0.3	⇒ 0.0	⇒ 0.1
إتجاه التطور الخماسي منذ 2008											
DP	REF	GG	HF	UED	ECO	SL	PS	HR	SEC	FE	EXT
↓ 0.4	↓ 0.8	↓ 0.6	↑ -0.8	⇒ -0.2	⇒ 0.2	↓ 1.3	↓ 0.4	↓ 0.9	↓ 0.4	↓ 0.9	↓ 0.3

المصدر: The Fund For Peace, "Democratic Republic of the Congo in 2013", in:

<http://ffp.statesindex.org/drcongo>

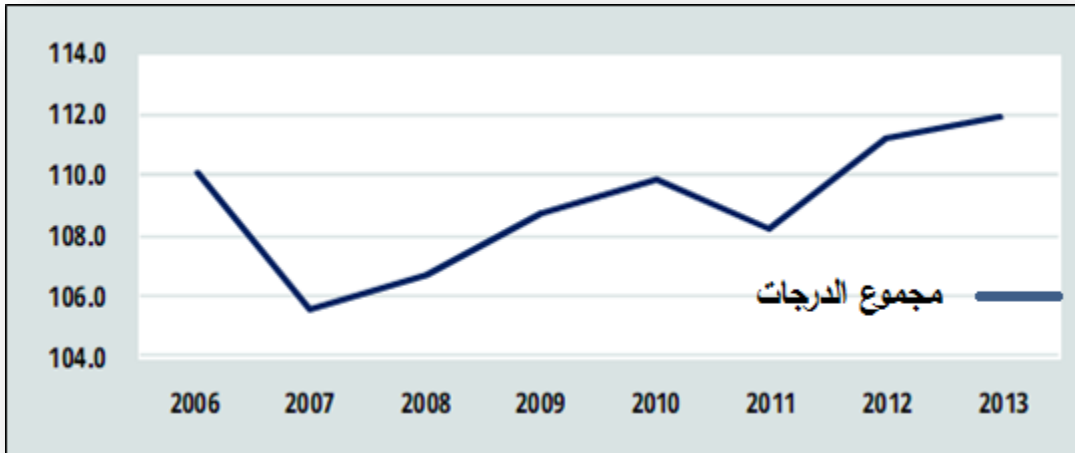
ويعطي الشكل رقم 02 المعلومات التالية<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> The Fund For Peace, "Democratic Republic of the Congo in 2013", disponible sur <http://ffp.statesindex.org/drcongo>, consulté le 10 avril 2014.

## الفصل الثاني: تشخيص ظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا

- سجلت جمهورية الكونغو الديمقراطية العلامة الكاملة (10) في ثلاثة مؤشرات هي مؤشر الضغوط الديمغرافية (DP)، مؤشر اللاجئين أو الأشخاص المهجرين داخلياً (REF) ومؤشر جهاز الأمن (REF).
- ساءت حصيلة الكونغو مقارنة بسنة 2012، نتيجة تدهور بدرجة +0.3 في مؤشرات اللاجئين أو الأشخاص المهجرين (REF)، الخدمات العامة (PS) وجهاز الأمن (REF).
- خلال خمس سنوات، مؤشر واحد فقط تحسن: النزوح البشري وهجرة الأدمغة (HF).
- منذ 2008 كل المؤشرات تقريباً ساءت حصيلتها، خصوصاً شرعية الدولة (SL)، حقوق الإنسان (HR) والنخب المقسمة (FE).

### الشكل رقم 03: جمهورية الكونغو الديمقراطية: الاتجاه 2006-2013



The Fund For Peace, “Democratic Republic of the Congo in 2013”, in: **المصدر:**

<http://ffp.statesindex.org/drcongo>

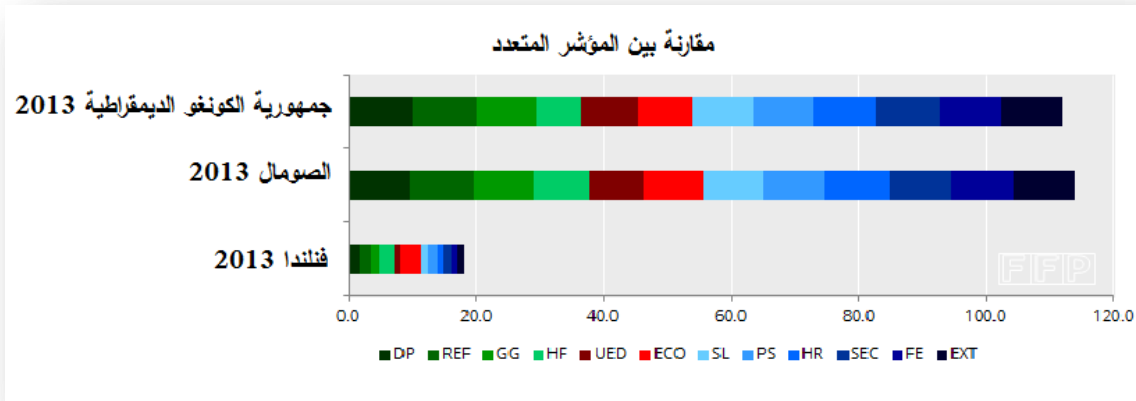
يظهر الشكل السابق (الشكل رقم 03) أنّ هناك اتجاهاً عاماً نحو تدهور الأوضاع رغم فترات

التحسن القصيرة خلال سنتي 2007 و 2011<sup>1</sup>، وهي الفترات التي تزامنت مع إجراء الانتخابات الرئاسية

في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

<sup>1</sup> Idem.

### الشكل رقم 04: مقارنة بين المؤشر المتعدد



The Fund For Peace, “Democratic Republic of the Congo in 2013”, in: المصدر: <http://ffp.statesindex.org/drcongo>

ويوضح الشكل رقم 04 نسبة مساهمة كل مؤشر في الحصيلة الإجمالية، ومقارنتها مع تلك المتعلقة ببلد يعاني ضغطاً عالياً (الصومال) وبلد يشهد ضغطاً منخفضاً (فنلندا)<sup>1</sup>، أي مقارنة جمهورية الكونغو الديمقراطية مع دولة متصدرة ترتيب "دليل الدول الفاشلة" وهي الصومال ودولة مصنفة في ذيل الترتيب فنلندا (رقم 178)، ويلاحظ أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تعاني تقريباً من نفس كمية الضغوط التي تعرفها الصومال، وستة أضعاف كمية الضغوط التي تعرفها فنلندا.

ما يلفت النظر في هذه النتائج هو أن جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زالت تواصل صعودها في ترتيب دليل الدول الفاشلة، وزحفها الثابت نحو الأسوأ لبلوغ صدارة المؤشر للدول الأكثر فشلاً خلفاً للصومال. وهذه نتيجة منطقية لما شهدته كل مناطق جمهورية الكونغو الديمقراطية سنة 2012، من اضطرابات سياسية، وتواجد مكثف للحركات المتمردة، أهمها حركة M23، المتهمه بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في المناطق التي تسيطر عليها، وتشمل هذه الانتهاكات الهجمات العشوائية ضد

<sup>1</sup> Idem.

## الفصل الثاني: تشخيص ظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا

المدنيين، وما صاحب ذلك من عمليات الخطف والاعتصاب، وهناك شكوك حامت حول الدعم الذي تلقته هذه الحركة من حكومتي أوغندا ورواندا. نفس الأمر بالنسبة للقوات النظامية لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي واجهت أيضاً تهماً بالانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان خاصة ضد سكان إقليم شمالي وجنوب كيفو، شرقي الكونغو الديمقراطية. وترتب عن استمرار حالة عدم الاستقرار تهجير الآلاف من الأشخاص، مما ساهم في تفاقم الأزمة الإنسانية في بلد لا يعرف الاستقرار. إلى جانب هذا العنف المتنامي، واجهت جمهورية الكونغو الديمقراطية ظهور أمراض وأوبئة، أخطرها فيروس إيبولا\* والكوليرا باستخدام وسائل طبية بدائية.

كما صنفت جمهورية الكونغو الديمقراطية من بين أسوأ البلدان إساءة للمرأة، حيث يطلق على المنطقة الشرقية للبلد تسمية "العاصمة العالمية للاغتصاب" *The rape capital of the world*؛ إذ شهدت هذه المنطقة جميع أشكال العنف الجنسي، بما فيها تلك المرتكبة ضد الأطفال. وحسب تقرير الجمعية الطبية الأمريكية *American Medical Association* فإن 40% من نساء أصليات المنطقة تعرّضن لعملية اغتصاب على الأقل لمرة واحدة في حياتهن<sup>1</sup>.

إنّ تعدّد مؤشرات فشل الدولة يظهر مدى تعقّد هذه الظاهرة وتعدد أبعادها، وهذا ما يستدعي البحث عن الأسباب والعوامل المسببة لفشل الدول الإفريقية.

---

\* إيبولا مرض فيروسي خطير يصيب الإنسان وبعض أنواع القرود، وهو مرض معدي يتصف بمعدلات إماتة عالية، اكتشف هذا المرض لأول مرة سنة 1976 في بلدة تقع على طرفي غابة تسمى "كيبويت" في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

<sup>1</sup> The Fund for Peace, (Failed...), *Op.cit.*, p.16.

### المبحث الثالث: عوامل فشل الدولة في إفريقيا

رغم اختلاف الآراء حول تحديد الأسباب التي تقف وراء ظاهرة فشل الدولة التي تعصف بالكثير من البلدان الإفريقية، إلا أنه يمكن أن نجلد الدوافع والأسباب في ثلاثة عوامل رئيسية هي العامل الهيكلي، عامل الاقتصاد السياسي وعامل الهوية.

#### المطلب الأول: العامل الهيكلي

ويستند هذا العامل على هيكل النظام الدولي والتغيرات التي طالته بعد انتهاء الحرب الباردة، ويهتم بقضايا السياسة العليا\*؛ حيث يرى هانس هنريك هولم Hans H. Holm أنه مع نهاية مرحلة الاستعمار شكّلت مجموعة من الدول ما سمّي بـ "أشباه الدول" (Quasi-State) على أساس الشرعية القانونية، وقد ضمنت ظروف الحرب الباردة لهذه الدول القدرة على الاستمرار بغض النظر عن فقدانها للمشروعية أو غياب دولة القانون أو الأساس الاجتماعي للدولة. وقد استمرت هذه الدول طيلة الحرب الباردة بفضل الدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي من هذا المعسكر أو ذاك من قطبي الحرب الباردة أو حلفائهما<sup>1</sup>. فعندما نالت معظم الدول الإفريقية استقلالها كانت الحرب الباردة في أوجها، وأصبحت هذه المناطق ساحات صراع أو مسارح حروب بالوكالة عن القطبين الكبارين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقاً. ففي إفريقيا كانت حروب القرن الإفريقي، وأنغولا، وتشاد والزاير/ الكونغو الديمقراطية ذات صلة وثيقة بالصراع الاستراتيجي للحرب الباردة. وكان تغيير الحدود السياسية في أي

\* تتعلق قضايا السياسة العليا في عرف المدرسة الواقعية بالموضوعات الأمنية والعسكرية والسياسية.  
<sup>1</sup> سعيد الصديقي، *الدولة في عالم متغير: الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة* (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص. 132.

## الفصل الثاني: تشخيص ظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا

جزء من القارة له مدلولاته على توازن القوى الإقليمية، لهذا السبب عمل الاتحاد السوفياتي لنصرة نظام مونغستو هايلي ماريام Mengistu Hailé Mariam في أثيوبيا ومنع الصومال من ضم إقليم الأوغادين Ogaden، ولذات السبب تدخلت كل من القوات الكوبية والجنوب إفريقية في أنغولا، ولم تتوان الولايات المتحدة الأمريكية عن دعم حسين حبري في تشاد وأرسلت طائرات الأوكس إلى السودان لترقب الأوضاع عن كثب، وبسبب هذا البعد العالمي لم تتمكن حركات التحرير الإرتيرية من تحقيق استقلال إرتيريا عن أثيوبيا في ذلك الوقت رغم محاصرتها لأسرها<sup>1</sup>.

لقد عكس هنتجتون في كتابه الذي صدر في عام 1968 أي في أوج الحرب الباردة تحت عنوان النظام السياسي لمجتمعات متغيرة Political Order in Changing Societies ما يفكر فيه المخططون والساسة الأمريكيون وهم يواجهون غريمهم التقليدي الاتحاد السوفياتي مهتدين في ذلك بمبدأ "الاحتواء" (Containment) الذي وضع إطاره العام جورج كينان George F. Kennan

بعد الحرب العالمية الثانية\*. ويرى هنتجتون أن المهم بالنسبة لدول العالم الثالث ليس نوع الحكم وإنما درجة الحكم، بمعنى أنه ليس مهماً أن يكون النظام الحاكم ديمقراطياً، أو شمولياً، أو فاشياً وإنما الأهم قدرة النظام على تحقيق السيطرة والضبط والتحكم، فحركات التحرر التي انتشرت في مناطق العالم الثالث المختلفة تريد الإطاحة بالأنظمة المحافظة أو المتحالفة مع الغرب، ولا يكبح جماحها إلا أنظمة حكم مركزية قابضة تضمن الاستقرار، لذ دعمت الولايات المتحدة الأمريكية حكماً بقوا لعقود طويلة في الحكم مثل سيسى سيكو موبوتو في الزائير/ جمهورية الكونغو الديمقراطية وفيليكس هوافيه بوانيه Félix Houphouët-Boigny في كوت ديفوار ومجموعة أخرى من حكام إفريقيا<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> حسن الحاج علي أحمد، "الدولة الإفريقية والعلاقات الدولية"، *السياسة الدولية*، العدد 160 (القاهرة: أبريل 2005)، ص. 22.

\* عبّر كينان في مقالة له عن الحاجة إلى محاصرة التأثير السوفياتي ضمن حدوده، وبرّر موقفه هذا بتحليل دقيق للممارسات السوفياتية والمذهب الشيوعي وللخطر الذي يسببه توسع القوة السوفياتية في أوروبا.  
<sup>2</sup> المرجع نفسه، نفس الصفحة.

## الفصل الثاني: تشخيص ظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا

وكان انتهاء الحرب الباردة يعني فقدان العديد من الدول الإفريقية لقيمتها ووظيفتها الاستراتيجية التي كانت تتمتع بها خلال مرحلة التنافس بين القطبين، وهو ما أدى من جهة إلى أن هذه الدول أصبحت تدير شؤونها الداخلية والخارجية بمفردها، وبدون مساعدات مالية أو سياسية، حيث أن رؤوس الأموال سواء كانت في شكل معونات أو استثمارات انحسرت عن العديد من الدول الإفريقية، وازداد اهتمام العالم الغربي بدول أوربا الشرقية، وهو ما فاقم الأزمة الاقتصادية لهذه الدول، وأدى للانحسار الذي كانت شروطه متوفرة من قبل، من جهة أخرى فإن سقوط الاتحاد السوفيتي الذي كان مصدر التسليح للعديد من الدول، جعلها أمام مصدر وحيد للسلاح هو الغرب، هذا المصدر يقوم بفرض شروطه وحجب أسلحته المتقدمة، وإغراق هذه الدول بالأسلحة التقليدية لتحقيق مصالحها على حساب مصالح شعوبها<sup>1</sup>.

ونجم عن هذا الوضع أيضاً قبول الدول الكبرى ودول القارة الإفريقية فكرة تغيير الحدود السياسية، فانفصلت اريتيريا عن أثيوبيا، وقبل السودان مبدأ تقرير المصير لجنوبه. جاء هذا التحول في الموقف الإفريقي بعد أن ظل القادة الأفارقة يعتمدون في مشروعاتهم على المحافظة على الحدود القائمة والإبقاء عليها<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: عامل النفوذ السياسي والسيطرة على الموارد

كان للتطورات الاقتصادية التي صاحبت التغييرات السياسية أثرها الواضح في إضعاف قدرات عدد من الدول الإفريقية، فبعد تجارب فاشلة في التخطيط الاقتصادي المركزي، وتدني أسعار المواد الخام في الأسواق الدولية، وسوء الإدارة، تراكمت الديون وتدهورت الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول.

<sup>1</sup> عصام نور سرية، *دول العالم النامية وتحديات القرن الحادي والعشرين* (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2002)، ص. 33.

<sup>2</sup> حسن الحاج علي أحمد، *مرجع سابق*، ص. 22.

## الفصل الثاني: تشخيص ظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا

كما أن ضغوط المؤسسات الاقتصادية الدولية ووصفتها المعروفة بـ "إجماع واشنطن" Washington Consensus المطالبة بإعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي، من خلال خصخصة المؤسسات العامة، ورفع الدعم عن السلع والخدمات وتخفيض العملة. وكان هذا يعني إضعاف أو إنهاء السيطرة الحكومية على الاقتصاد المحلي، ونتج عن ذلك أن اقتضت سلطة الحكومة على الجانب السياسي الذي سرعان ما ضعف بعد نهاية الحرب الباردة بسبب الشروط السياسية الخارجية المطالبة بتطبيق الديمقراطية<sup>1</sup>.

إن سيطرة حركات التمرد التي تقوم في الغالب على التخوم\* والأطراف تعني سيطرتها على الفائض الاقتصادي\*\* وذلك عبر تحكمها في الاقتصاد غير الرسمي الموجود في تلك المناطق. فمثلاً نجد أن حركات التمرد في أنغولا وليبيريا وسيراليون تحكمت في تجارة الجواهرات عبر شبكات إقليمية وعالمية<sup>2</sup>. وأشار عدد من الباحثين إلى وجود علاقة قوية بين توافر الموارد الطبيعية في بلد وقيام حرب أهلية فيه وقدم مايكل روس Michael L. Ross تسعة متغيرات يعتقد أنها تفسر وجود هذه العلاقة\*\*\*.

إن بروز الشبكات غير الرسمية الإقليمية والعالمية وانتشارها في بعض مناطق إفريقيا، يشير إلى أن هذه الشبكات قد حلت محل الدولة اقتصادياً، وأصبحت أيضاً تقدم الدعم والحافز للوكلاء داخلياً

<sup>1</sup>Christopher Clapham, "Degrees of Statehood" in : Sarah Owen Vanderslus (ed), *The State and Identity Construction in International Relations* (London: Macmillan Press, 2000), p. 36.

\* التخوم: المناطق الحدودية.  
\*\* لما كانت قيمة الإنتاج الكلي في المجتمع هي قيمة ما تنتجه وحداته الإنتاجية من سلع وخدمات، فلو استبعدنا من هذه القيمة الكلية قيمة مستلزمات هذا الإنتاج لتوصلنا إلى القيمة المضافة الإجمالية، ولو استبعدنا الأجور الإجمالية من القيمة المضافة الإجمالية لتوصلنا إلى الفائض الاقتصادي.  
<sup>2</sup> حسن الحاج علي أحمد، مرجع سابق، ص. 22.

\*\*\* المتغيرات التسع التي ذكرها روس هي: أولاً. المتعلقة بنشوب الحرب: 1. النهب من قبل مجموعة من المتمردين المحتملين لتبدأ تمويل الحرب الأهلية. 2. استغلال الموارد يولد غنماً وسط السكان المحليين. مما يؤدي إلى نشوب الحرب الأهلية. 3. استغلال الموارد يؤدي إلى تنامي الروح الانفصالية ثم الحرب الأهلية. 4. اعتماد الدولة على عائدات الموارد، التذبذب فيها يضعف الدولة، مما يؤدي إلى قيام الحرب الأهلية. ثانياً. المتعلقة بفترة الحرب: 5. النهب من قبل الجانب الضعيف في الحرب الأهلية لشراء السلاح، مما يؤدي إلى إطالة أمد الحرب. 6. الحرب (السلام) تبدو مربحة مادياً، مما يؤدي إلى وجود حافز أقل (أكبر) للسلام، مما يعني إطالة (قصر) أمد الحرب. 7. وجود ثروة الموارد في الإقليم الساعي للانفصال، مما يؤدي إلى مشكلة الالتزام واستمرار الحرب. ثالثاً. المتعلقة بضرارة الحرب: 8. يدخل الطرفين في معارك الموارد، مما يؤدي إلى مزيد من الضحايا. 9. تعاون الطرفين في نهب الموارد وهذا يؤدي إلى التقليل من الضحايا.

## الفصل الثاني: تشخيص ظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا

وخارجياً. ونتج عن هذا الوضع تشكيل شبكات غير الرسمية كممارس أساسي للأبوية التي كان يقوم بها في السابق الزعيم أو القائد. ويرى روتبرج أن قرارات القيادة وإفلاس الزعامات دمرت الدول وتستمر في إضعاف السياسات الهشة التي تقود إلى الفشل، ويخلص روتبرج إلى هذا الاستنتاج من خلال استعراض نماذج عدة من الدول الفاشلة التي تؤكد افتراضه. ففي نظره أن حكم موبوتو الاستبدادي هو الذي استخرج ثروات الزائير/ جمهورية الكونغو الديمقراطية ولم يترك شيئاً للمواطنين، وأن الكثير من مصادر الثروة في هذا البلد المترامي الأطراف انتهت إلى جيوب موبوتو وعشيرته، بحيث لم تتفق أية أموال طيلة أربعة عقود لتزقية الشعب الكونغولي، أو لتحسين معيشتهم، أو لتأسيس البنى التحتية، أو حتى لضمان أمن أولي، فقد اشتغلت حكومة موبوتو فقط من أجله وليس من أجل الزائير/ جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أن نموذج أنغولا الغنية بالبتروول مستمر في الفشل طيلة ثلاثة عقود ليس فقط بسبب الحروب، بل أيضاً لأن إدواردو دوس سانتوس José Eduardo Dos Santos ومساعديه رفضوا ترك الحكومة الأنغولية تقدم أكثر من الخدمات الأساسية داخل المنطقة الواسعة التي يراقبونها.

وفي ليبيريا، كان الجشع الكبير لرؤسائها (صامويل دو Samuel K. Doe وبرانس جونسن Prince Johnson وشارلز تايلور Charles Taylor) العامل الحاسم في فشل الدولة. وفي الصومال استحوذ محمد سياد بري وعشيرته بشكل متصاعد على السلطة، وأخيراً، لم يترك أي شيء لباقي الطامحين للسلطة، لينتهي مسلسل الفشل إلى حالة الانهيار التام للدولة. وفي زيمبابوي قاد الرئيس روبرت جابرييل موغابي Robert Gabriel Mugabe شخصياً الدولة من القوة إلى الضعف والفشل، إذ استنزف حكمه الاستبدادي والفاشل جداً موارد الدولة، وأهدر العملة الصعبة، وأغرق الاستثمار الداخلي والخارجي على السواء، وأفسد القضاء، وخلال عام 2000 قاد بلاده نحو حافة مجاعة حقيقية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Robert Rotberg, "The New nature of Nations-State Failure", *The Washington Quarterly*, issue 3, vol. 25, (2002), pp. 93-94.

### المطلب الثالث: عامل الهوية

في بداية تسعينيات القرن الماضي جرت إعادة ترتيب الهويات في إفريقيا، بمعنى طغيان هوية جديدة وضعف أو زوال هوية أو هويات أخرى، ونجد أن الهوية الجديدة كانت مستترة تنتظر الفرصة المناسبة مثلما جرى في الصومال أو كوت ديفوار، أو أنها كانت جلية واضحة ترسخت وتمكنت بسبب الحرب والصراع مثل حالة إريتريا، وقد أدى إعادة تعريف الهوية على بروز نقاش أكاديمي حول أثر العلاقة بين الإثنية والقومية على تعريف وتحديد القومية. فهل تقوم القومية على معايير موضوعية؟ أو أنها تعتمد على أبعاد ذاتية ويتم تعريفها وإعادة تعريفها بصورة دائمة مثلما يحدث في الانتخابات والاستفتاءات وسن القوانين الجديدة؟ يحاول كل تيار أن يعزز رأيه بنماذج وحالات من التاريخ. فالتيار الموضوعي يرى ثباتاً نسبياً في الولاءات القومية، لأنها تقوم على اعتبارات موضوعية مثل اللغة والتاريخ والأرض، بينما يعتقد التيار الذاتي أن هذه الولاءات متغيرة ويعاد تعريفها من حين لآخر<sup>1</sup>.

هناك عدة أشكال من الهويات الإثنية التي ترمي إلى إبراز سيادتها الإقليمية، وكما يوضح الجدول رقم 03 العلاقة بين الإقليم أو الأرض وبين المجموعة الإثنية تعزز لنا عدة أنماط من الهويات الإثنية. فهناك مثلاً تطابق بين الهوية والأرض (إريتريا) أو تنقسم الهوية في أكثر من بلد (الهوتو والتوتسي)، أو تجتمع أكثر من هوية في أرض واحدة (جمهورية الكونغو الديمقراطية).

<sup>1</sup> Dominique Jacquin Berald, "State and War in The Formation of Eritrean National Identity" in : Sarah Owen Vanderslus ( Editor), *The State and Identity Construction in International Relations* (London: Macmillan Press, 2000), p. 51.

## الفصل الثاني: تشخيص ظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا

### الجدول رقم 03: الأسس المساعدة للحركات الإثنية أو الجهوية

من غير إقليم	تكامل إقليمي	مجتمعات مقسمة	أمة عابرة للحدود	إقليمي صرف
مجموعة واحدة من دون إقليم	مجموعة واحدة في أرض محددة	هويتان وأرض واحدة	أرضان وهوية واحدة	لا توجد هوية للمجموعة

المصدر:

Michael Keating, *Nations without States: The Accommodation of Nationalism in the New State Order*, 2001.

ومن الأسباب التي أدت إلى بروز الإثنيات والهويات وطغيانها في بعض مناطق إفريقيا الخوف من تأثيرات العولمة الاقتصادية والثقافية التي ربما أدت إلى تناقص الموارد المتاحة للمجموعة الإثنية، فيجئ تحركها من أجل حماية هذه الموارد، أو جاءت نتيجة لبيئة وظروف الحروب مثل إريتريا أو جمهورية أرض الصومال التي مازالت تنتظر الاعتراف. كما أن الاستعمار - حتى يتمكن من بسط سيطرته - قد عمد إلى انتهاج سياسة "فرق تسد" بين الوحدات الإثنية في البلد الواحد، كما وضح ذلك في التمييز بين شمال وجنوب كل من تشاد والسودان ونيجيريا، مما أسفر عن تنامي النعرات الإثنية والعدوات التاريخية داخل هذه البلدان. وعندما خرج المستعمر، تفجرت هذه النزاعات في شكل اضطرابات وحروب أهلية<sup>1</sup>.

وفي الواقع كل العوامل سواء العامل الهيكلي، أو عامل الاقتصاد السياسي، أو عامل الهوية والأثنية والثقافة يمكن أن يفسروا جانباً من فشل الدول، وعليه فلتحديد أسباب هذه الظاهرة بشكل دقيق يجب دراسة كل حالة على حدى لتحديد التأثير النسبي لكل عامل، مع استحضار السياق التاريخي والتطوري لهذه الظاهرة.

<sup>1</sup> W. Walade Fawole, "A Continent In Crises : Internal Conflit and External Intervention in Africa", *African Affaires*, vol. 103, no. 411 (April 2004), p. 298.

## الفصل الثاني: تشخيص ظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا

ممّا تقدم يمكننا الخروج بالاستنتاجات التالية:

1. تمحورت مؤشرات صندوق دعم السلام المعتمدة في دليل الدولة الفاشلة حول ثلاثة أبعاد وهي البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي والبعد السياسي/ العسكري، هذه المؤشرات وبخلاف مؤشرات المؤسسات الأخرى تلقي الضوء على ظاهرة الدولة الفاشلة من منظور طبيعة العلاقة بين المجتمع، السلطة والعالم الخارجي.
  2. صنف دليل الدول الفاشلة لعام 2013 ثلثي البلدان الإفريقية ضمن مجموعة الدول الفاشلة، منها سبع دول الأكثر فشلاً وهي: الصومال، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السودان، جنوب السودان، التشاد، جمهورية إفريقيا الوسطى وزيمبابوي.
  3. تعدد العوامل والأسباب التي أدت إلى فشل وانهيار الدولة أو ضعفها في بعض مناطق القارة الإفريقية، منها المرتبطة بآثار التغييرات التي طالت النظام العالمي، وتلك المتعلقة بتعدد الأوضاع في القارة وتداخل القضايا السياسية مع الحقائق الاجتماعية، الاقتصادية والهوياتية.
- إنّ تشخيص ودراسة المعطيات المتعلقة بالدول الفاشلة أو تلك التي في طريقها للفشل مهم للغاية، بالنسبة للدول "المعنية"، للدول المجاورة وللمجتمع الدولي، وهذا ما سنتناوله في الفصل المقبل من خلال دراسة التداعيات الجيوسياسية لفشل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

## الفصل الثالث:

فشل دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية

## الفصل الثالث: فشل دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية

---

تصنف جمهورية الكونغو الديمقراطية كدولة فاشلة رغم شساعة رقعتها الجغرافية وغناها الطبيعي والبشري، لذلك ارتأينا أن نخصص الفصل الثالث كدراسة تطبيقية، تأخذ هذا البلد كنموذج يتجسد فيه مسار فشل الدولة وأيضاً التداعيات الخارجية والداخلية لهذا الفشل، من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث؛ يتناول المبحث الأول دراسة جغرافية وبشرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأيضاً السياق التاريخي لفشل هذه الدولة، المبحث الثاني يعرض تداعيات فشل الدولة على الاستقرار الداخلي، أما المبحث الثالث فإنه يبحث في تداعيات فشل الدولة على المستوى الإقليمي والدولي.

### المبحث الأول: جمهورية الكونغو الديمقراطية ومسار الفشل

من خلال هذا المبحث نقدم نبذة مختصرة عن الاطار الجغرافي والبشري لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ثم نعرض كيف وصلت جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ما وصلت من انحطاط وفشل إلى أن أصبحت رمزاً من رموز الدولة الفاشلة في العالم.

#### المطلب الأول: الإطار الجغرافي

##### أولاً. الموقع الجغرافي:

تتوسط جمهورية الكونغو الديمقراطية القارة الإفريقية وعاصمتها كينشاسا، كانت تسمى سابقاً الزائير\*، استقلت عن بلجيكا في 30 جوان عام 1960، وهي تعتبر ثاني أكبر دولة إفريقية بعد الجزائر منذ تقسيم السودان، وتعادل مساحتها أوروبا الغربية، أمّا عن الحدود فهي تشترك فيها مع تسع دول حيث يحدها شرقاً أوغندا، رواندا، بورندي وتنزانيا، أمّا شمالاً فنجد جنوب السودان وإفريقيا الوسطى، فيما نجد جنوباً زامبيا وأنغولا وغرباً كونغو برازافيل وإقليم كابندة (أنغولا). (أنظر الخريطة رقم 02).

من خلال الخريطة نلاحظ أن حدود دولة الكونغو الديمقراطية الجنوبية الشرقية التي تمتد على شكل إصبع (إقليم شابا ذو الأهمية الاقتصادية) داخل حدود دولة زامبيا والامتداد الغربي لدولة الكونغو الديمقراطية، الذي أتاح لها مجال الاتصال مع المحيط الأطلسي وبالإضافة إلى الأهمية الاستراتيجية التي

\* الزائير كانت تسمية جمهورية الكونغو الديمقراطية التي استخدمت بين عامي 1971 و1997.

## الفصل الثالث: فشل دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية

يتمتع بها هذا الإقليم الطولي الذي يمتد بين جمهورية الكونغو وجمهورية أنغولا، فهو أيضا يضم العاصمة

كينشاسا.<sup>1</sup>

### الخريطة رقم 02: الخريطة السياسية لجمهورية الكونغو الديمقراطية



المصدر: UNITED NATIONS, *Map No. 4007 Rev. 9*, July 2011.

والجدول الموالي (الجدول رقم 04) يلخص جغرافية البلد:

<sup>1</sup> عبد الحكيم سليمان، "الإطار المفاهيمي والنظري لعلم الجيوبولتيك"، في:

<http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/280146.html> (2014/04/25).

الجدول رقم 04: بيانات أساسية عن جغرافية جمهورية الكونغو الديمقراطية

المساحة	2345410 كم <sup>2</sup>	توزيع الحدود مع دول الجوار:
مساحة اليابسة	2267600 كم <sup>2</sup>	أنغولا: 2511 كم
مساحة المياه	77810 كم <sup>2</sup>	أفريقيا الوسطى: 1577 كم
طول الساحل	37 كم	بوروندي: 233 كم
الحدود البرية الإجمالية	10744 كم	كونغو برازافيل: 2410 كم
		رواندا: 217 كم
		جنوب السودان: 628 كم
		تنزانيا: 473 كم
		أوغندا: 765 كم
		زامبيا: 1930 كم
		نسبة الأراضي الصالحة للزراعة: 3%
		نسبة الأراضي المروية: 100%

المصدر: الجزيرة، "جمهورية الكونغو الديمقراطية... بيانات أساسية"، في:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/71fcbe9f-d7d7-466b-9474-d0607a4bd732>, (25/04/214).

ثانياً. الثروات الطبيعية:

ظلت جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجاً لما يمكن أن يسمّى "بالفضيحة الجيولوجية"<sup>1</sup> (scandale géologique)، إذ في الوقت الذي تزخر فيه البلاد بموارد هائلة تتوزع بين المعادن النفيسة التي تدخل في صناعة رقائق الكمبيوتر والهواتف النقالة وبين توافر النفط بكميات معقولة بفت البلاد

<sup>1</sup> Samuel Solvit, *RDC : Rêve ou Illusion – Conflits et ressources naturelles en République Démocratique du Congo-*, (Paris: L'Harmattan, 2010), p. 15.

## الفصل الثالث: فشل دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية

غارقة في الفقر واستحالت النعمة نقمة بعدما أضحت غنيمة يتقاتل في سبيل الحصول عليها الأعداء والخصوم.

ففي سنوات الستينيات القرن الماضي كانت الكونغو الديمقراطية تنتج 60% من الانتاج العالمي لليورانيوم\*، أمّا حالياً فهي أكبر منتج في العالم لخام الكوبالت، ومنتج رئيسي من النحاس والماس الصناعي المتواجد خاصة في مقاطعة كاساي في الغرب. لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضاً 70% من الاحتياطي العالمي للكولتان، وأكثر من 30% من احتياطي الماس في العالم. والكولتان هو المصدر الرئيسي للالتتالوم، الذي يستخدم في تصنيع المكونات الإلكترونية في أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة. وفي عام 2002، تم اكتشاف القصدير في شرق البلاد، وساعد تهريب معادن الكولتان وحجر القصدير (خامات من التنتالوم والقصدير، على التوالي) في تغذية الحرب في شرق الكونغو<sup>1</sup>. وجمهورية الكونغو الديمقراطية تمتلك أيضاً 50% من الغابات في أفريقيا، وموارد مائية (نهر الكونغو وهي تشرف على بحيرات داخلية كبيرة مثل بحيرة ألبرت، كيفو، ادوارد وتتجانيقا) التي يمكن أن توفر طاقة كهربائية لكامل القارة. (أنظر الخريطة رقم 03).

ما يلاحظ من هذه الخريطة أن أغلب الثروات المعدنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية تتركز أكثر في المناطق الشرقية والجنوبية، وهي المناطق التي تعرف أكثر الاضطرابات التي تشهدها البلاد.

\*جمهورية الكونغو الديمقراطية هي مصدر اليورانيوم الذي استخدم في صنع القنبلتين الذريتين اللتين ألقيتا على مدينتي هيروشيما وناغازاكي في شهر أوت 1945.

<sup>1</sup>Ibid., p. 69.

## الفصل الثالث: فشل دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية

### الخريطة رقم 03: توزيع الثروات الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية



المصدر: Nations unies, *Atlas du continent africain*, 2000.

### المطلب الثاني: الإطار البشري

#### أولاً. الإثنيات:

يشير مفهوم الإثنية حسب رولان بريتون Roland Breton إلى أنها<sup>1</sup> "...مجموعة من الأفراد مرتبطين فيما بينهم بمجموعة من الخصائص المعقدة من الجنس، العرق، العادات، المعتقدات، اللّغة والتاريخ السياسي...". وهناك خاصيتان أساسيتان تميزان الجماعات الإثنية، الأولى تتمثل في عضوية الجماعة وهي عضوية غير تطوّعية، بمعنى أن أفراد هذه الجماعة يُولدون فيها، ويرثون خواصها الإثنية مثل الدين واللّغة أو لون البشرة، وشيئاً فشيئاً يكتسبون بقية خواصها الثقافية، والثانية هي التزاوج الداخلي،

<sup>1</sup> In Aymeric Chauprade, *Introduction à l'analyse Géopolitique* (Paris: Éditions Ellipses, 1999), p. 116.

## الفصل الثالث: فشل دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية

فالأغلبية العظمى من أفراد أي جماعة إثنية ينتهي الحال بهم إلى الزواج من أفراد نفس الجماعة الإثنية.<sup>1</sup> والإثنيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نشأت في إطار النشأة الصناعية للدول الإفريقية إبان الاستعمار الأوروبي، وقد أدت هذه النشأة إلى عدم تطابق الخريطة الإثنية والسكانية للدولة، إذ أصبحت الدولة عبارة عن كيان سياسي يضم مزيجاً متناظراً من القوميات والقبائل، فساكن جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين يقاربون ستة وستون مليون نسمة يوزعون على مجموعات إثنية مختلفة،<sup>2</sup> وتشتمل على 250 إثنية يمكن تقسيمها إلى خمس مجموعات رئيسية هي: البانتو bantous، السودانية Soudanais، النيلية Nilotiques، الحامية Chamites والأقزام Pygmées. (أنظر الجدول رقم 05). الجدول رقم 05: تصنيف أهم المجموعات الإثنية الكبيرة في الكونغو الديمقراطية

المجموعة الإثنية	تضم
البانتو (80% من السكان)	اللوبا Lubaluba (18%)، المونغو Mongo (17%)، الكونغو Kongo (12%)، الروانديون الهوتو Hutus والتوتسي Tutsis (10%)، اللواندا Lunda، التشوكوي Tchokwé، التيتيلا Tetela، البنغالا Bangala، السهي Shi، النوند Nande، الهوند Hunde، النيانغا Nyanga، التمبو Tembo، البمب Bembe.
السودانية	النجباندي Ngbandi، النغبكا Ngbaka، المبانجا Mbanja، المورو Moru، الموغبيتو Mangbetu، الزند Zande.
النيلية	الألور Alur، اللوغبارا Lugbara، اللوغو Logo.
الحامية	الهيما Hima.
الأقزام	المبوتي Mbuti، التوا Twa، البكا Baka، البانغا Babinga.

<http://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/czaire.htm>

المصدر:

(27/04/20)

<sup>1</sup> سعد الدين إبراهيم، *الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي* (القاهرة: مركز ابن خلدون، 1994)، ص. 22.

<sup>2</sup> رفيق بوبشيش، *النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإدارته: دراسة من منظور أمن إنساني*، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011-2012)، ص. 63.

## الفصل الثالث: فشل دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية

وعلى الرغم من أن الكونغوليين ينتمون في غالبيتهم إلى عرق البانتو، إلا أن التناقض الاثني الأبرز يتمثل في أقلية التوتسي في شرق البلاد، والتي لم تقطع صلة الرحم مع جماعات التوتسي على الجانب الآخر من الحدود في كل من رواندا، أوغندا وبوروندي، وهو الأمر الذي أفضى إلى تحالفات وارتباطات إقليمية على أساس إثني، مع نظام الحكم الأوغندي وحكم الأقلية التوتسية في كل من رواندا وبوروندي، مع الإشارة إلى أن سبب ارتباط التوتسي شرق الكونغو الديمقراطية بالبلدان المجاورة يعود إلى كونهم ذوي أصول رواندية وبوروندية قام الاستعمار البلجيكي بتهجيرهم إلى المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية.<sup>1</sup> (أنظر الخريطة رقم 04).

### الخريطة رقم 04: توزيع أكبر الإثنيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية



<http://www.arte.tv/fr/republique->

المصدر:

[democratique-du-congo/392,CmC=1600048,view=maps.html](http://www.arte.tv/fr/republique-democratique-du-congo/392,CmC=1600048,view=maps.html), (27/04 2014).

<sup>1</sup> خالد حنفي علي، "البحيرات العظمى ومستقبل السلام"، *السياسة الدولية*، العدد 152 (القاهرة: أكتوبر 2002)، ص ص. 154 - 155.

## الفصل الثالث: فشل دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية

ثانياً. اللغات في جمهورية الكونغو الديمقراطية:

تعتبر جمهورية الكونغو الديمقراطية واحدة من أكثر البلدان المتعددة اللغات في العالم، حيث تقدر بحوالي 221 لغة محلية وأربع لغات وطنية هي: الكيكونغو **kikongo**، لينغالا **lingala**، السواحلية **swahili** و"تشيلوبا" **tshiluba**.<sup>1</sup> وتقسم البلد حسب هذه اللغات إلى أربع مناطق هي:

- **السواحلية:** عدد المتحدثين بها حوالي تسعة ملايين يتمركزون في المناطق الشرقية، خاصة في منطقة كانتغا وكيفو، لياالبا في الغرب والبحيرات الكبرى (وأيضاً كينيا وتنزانيا).
- **لينغالا:** يتحدث بها أكثر من 8.5 مليون في العاصمة كينشاسا والكونغو الأعلى والكونغو الأوسط (وفي جمهورية إفريقيا الوسطى).
- **الكيكونغو:** بملينيون يتحدث، وتستعمل أساساً في الكونغو الأسفل (وفي أنغولا).
- **تشيلوبا:** يتحدث بها أكثر من ستة ملايين شخص يتمركزون في الجنوب، خصوصاً في منطقة كساي.<sup>2</sup> (أنظر الخريطة رقم 05).

وتجدر الإشارة إلى أن اللغة الرسمية للدولة هي اللغة الفرنسية.

---

<sup>1</sup>Jacques Leclerc, « Congo-Kinshasa (République démocratique du Congo ou RDC) », disponible sur: <http://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/czaire.htm>, consulté le 06 mai 2014.

<sup>2</sup> *Idem.*

الخريطة رقم 05: توزيع اللغات الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية



<http://www.arte.tv/fr/republique-democratique-du-:المصدر>  
[congo/392,CmC=1600048,view=maps.html](http://www.arte.tv/fr/republique-democratique-du-congo/392,CmC=1600048,view=maps.html), (27/04 2014)

المطلب الثالث: السياق التاريخي لفشل الدولة (1992-2013)

ساد جمهورية الكونغو الديمقراطية استقرار إبان الثمانينيات من القرن الماضي، لكن الوضع الاقتصادي استمر في التدهور وتراجع مستوى المعيشة لقطاع كبير من المواطنين. وأعلن موبوتو عن السماح بإقامة نظام ديمقراطي في أبريل 1990، وجرت انتخابات في جوان 1991 فاز بها موبوتو، وانتقد زعماء المعارضة النظام الانتخابي الذي منح موبوتو نتائج غير عادلة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> الجزيرة، "الكونغو تاريخ من الصراع" في:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/917e30a7-3096-4e91-91b8-1d0844c9da8d>  
(2014/04/27)

## الفصل الثالث: فشل دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولاً. نهاية موبوتو (1992-1997):

بدأ موبوتو بإعادة تنظيم برلمان الحزب الواحد وأقال زعيم المعارضة ورئيس الوزراء إتيان تشيسيكدي Étienne Tshisekedi في 5 فيفري سنة 1993، وعاد ليحل البرلمان ويقبل رئيس وزرائه فوستين بيراندوا Faustin Birindwa في 6 جويلية 1994.<sup>1</sup>

ومع غياب الشرعية لسلطة موبوتو وافتقاده الدعم الشعبي وانحطاط الجيش تصاعدت الاحتجاجات والمواجهات الداخلية، مما فسح المجال واسعاً لتدخل الدول الإقليمية وخاصة بعد تضاعف مطالب اللاجئين وتعزيز شوكتهم في مطالبة النظام بمنحهم الجنسية الزائيرية. وما أكد نهاية المحتملة لحقبة موبوتو هو رفضه التخلي عن السلطة، تفاقم أوضاعه الصحية وتراجع مكانته الدولية مع إعادة الدول الغربية ترتيب التحالفات الاستراتيجية بالمنطقة مما أسهم باندلاع الحرب الأهلية الأولى (1996-1997)<sup>2</sup>. وخلال هذه الحرب تلقى قائد المعارضة المسلحة لوران كابيلا Laurent-Désiré Kabila دعم الدول التي استضافت معارضي موبوتو وهي أوغندا، بوروندي، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي وأنغولا واحجام باقي الدول عن تقديم دعم مادي ملموس لموبوتو كرد على تواطئه مع الغرب ضد الحركات السياسية الناشطة في المنطقة والقريبة من المعسكر الشرقي خلال الحرب الباردة، لكن مع انتهاء الحرب الباردة وتراجع أهميته لدى الغرب شرعت القوى الإقليمية في بناء تحالفات لم يكن لموبوتو موطأ قدم فيها.<sup>3</sup> واستمرت قوات المعارضة في التقدم دون مقاومة تذكر لينتهي حكم موبوتو بهروبه إلى المغرب في 16 ماي 1997، والتي مات فيها بالسرطان في سبتمبر من العام نفسه.

<sup>1</sup> فوزية زراوية، النزاع في الكونغو الديمقراطية: إشكالية التقاطع بين الاعتبارات الداخلية والخارجية، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008-2009)، ص. 77.

<sup>2</sup> Gaston Mutamba Lukusa, « Congo/Zaire: La faillite d'un pays », *Cahiers Africains*, no. 37-38 (1999), pp. 111-112.

<sup>3</sup> الشيماء علي عبد العزيز، "الكونغو الديمقراطية: دولة في حالة أزمة مستمرة"، *السياسة الدولية*، العدد 143 (القاهرة: جانفي 2001)، ص. 212.

ثانياً. فترة حكم لوران كابيلا (1997-2001):

كابيلا الذي تحالف مع التوتسيين في رواندا وأوغندا ضد نظام موبوتو وساعده في الوصول إلى الحكم، تبنى استراتيجية جديدة من خلال تغيير حلفاء الأمم - كمحاولة للتخلص من نفوذهم- وأن يخلق عوضاً عن ذلك مراكز تأييد داخلية معتمداً على فلور الجيش الرواندي وجنرالات موبوتو السابقين ومقاتلي الماي ماي Mai Mai وتمردي القوى المعارضة لنظم الحكم القائمة في كل من رواندا، بوروندي وأوغندا، كما قدم جميع المناصب الحساسة للأبناء جماعته الإثنية البالوبا الأمر لذي اعتبرته الجماعات الأخرى تعدياً على حقوقها وحرمانها منها.<sup>1</sup> وكان لقرار كابيلا ترحيل الجنود الروانديين من الجيش الكونغولي الذين ساعدوه في حربه ضد موبوتو ودعمه لمليشيات الهوتو ألب عليه رواندا، وبوروندي وأوغندا خاصة في ظل استثنائها من عقود تعدينية، حيث أن كل هذه الدول تعتمد حيويتهم الاقتصادية على وصول ثروات شرق الكونغو الديمقراطية إليهم والتي تتواجد فيها مافيا ذات تفرعات دولية تشارك منذ سنوات في الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.<sup>2</sup>

استراتيجية تغيير الحلفاء في عهد كابيلا وسياسته التفضيلية نحو أنغولا، زيمبابوي، ناميبيا، السودان وتشاد كان كافياً للانقلاب عليه وبدء حرب لإسقاطه منذ عام 1998 لتصل قوات كل من رواندا، بوروندي وأوغندا إلى شرق البلاد الأمر الذي أدى إلى دخول قوات أنغولا، زيمبابوي وناميبيا المعركة إلى جانب كابيلا. هذه الحرب التي تسمى "الحرب العالمية الإفريقية" تدخلت فيها ستة جيوش وعشرات الميليشيات، وأسفرت عن تقسيم البلاد إلى نصفين؛ الغربي والجنوبي تحت سلطة النظام في كينشاسا وحلفائه، أما الشرق الغني والشمال تحت سلطة رواندا، بوروندي وأوغندا، هذه الحرب التي اندلعت بسبب سياسات كابيلا الفاشلة والتلاعب بأوراق إثنية معقدة هي التوتسي والهوتو عن طريق إعلان التحالف مع جماعة

<sup>1</sup> خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص. 155.

<sup>2</sup> Thierry Vircoulon, *Réformer le "peace making" en République démocratique du Congo*, (Paris: IFRI, 2009), p. 18.

## الفصل الثالث: فشل دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية

في وقت ما والعداء لأخرى في وقت آخر. مما يجعل هذه التحالفات التي تحكمها المصالح والاعراض الشخصية هشة للغاية.<sup>1</sup>

### ثالثاً. عهد جوزيف كابيلا (منذ 2001):

بدأ جوزيف كابيلا Joseph Kabila حكمه عقب وفاة والده في جانفي 2001 بعقلية مغايرة عما سبقه من حكام وذلك من خلال إدراكه منذ اليوم الأول أن الاستقرار في بلد كبير كجمهورية الكونغو الديمقراطية لا يكون إلا بتهدئة الوضع مع جاراته الثلاثة رواندا وبورندي وأوغندا، وتناغم المصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبلجيكا، وهو الأمر الذي تجسد من خلال إحياء اتفاقيات السلام، وكذا محاولته إيجاد مساحة من الاستقلالية في موقف بلاده عن حلفائها أنغولا، زيمبابوي وناميبيا<sup>2</sup>. وقد تزامن ذلك مع إحداث تغييرات داخلية تجسدت في الإعلان عن إصلاحات ورغبة في الحوار مع عناصر المعارضة المدعومة من دول الجوار حول اقتسام السلطة والمناصب السيادية. وفي غضون ذلك عمد للتمهيد لإنهاء الحرب التي بدأت رحاها عام 1998 وهي من التركات التي ورثها عن حكم أبيه<sup>3</sup>، والتي انتهت عام 2003 وكانت من أعنف الحروب\* التي شهدتها إفريقيا، إلا أن الإجراءات التي اتبعها كابيلا الابن لم تجد نفعاً من حيث إعادة الاستقرار إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، فلم تلبث هذه الأخيرة حتى وجدت نفسها من جديد في مواجهات مسلحة بين الحكومة الكونغولية والمتمردين كحركة M 23\*\* في كل من إقليم كيفو، وشمال البلاد الغنيتين بالمعادن.

<sup>1</sup> سمية بلعيد، النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجاً، مذكرة ماجستير (جامعة منتوري- قسنطينة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010)، ص.132.

<sup>2</sup> خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص. 156.

<sup>3</sup> سمية بلعيد، مرجع سابق، ص. 135.

\* حصيلة هذه الحرب: تقسيم البلد، أكثر من ثلاثة ملايين قتيل، مليون مهجر و 400 ألف لاجئ خارج البلد.  
\*\* حركة 23 مارس والمعروفة أيضاً باسم M23 هي حركة أسسها منشقون سابقون عن الجيش الكونغولي، ومعظمهم من التوتسي الذين ادمجوا في الجيش قبل ثلاث سنوات من ذلك بعد اتفاق السلام الذي وقع في 23 مارس 2009، وقد احتلت هذه الحركة مدينة غوما بضعة أيام عندما كانت في أوج قوتها قبل ان تتراجع بضعة كيلومترات نزولاً عند ضغط المجتمع الدولي. دام تمردھا 19 شهراً (أفريل 2012- نوفمبر 2013).

### المبحث الثاني: التداعيات الداخلية لفشل الدولة

تظهر طبيعة العلاقة بين ظاهرة فشل الدولة والتداعيات على الأمن القومي الداخلي من حيث أنها علاقة ارتدادية فمن جهة لا يكاد يخلو أي إقليم من أقاليم الدول التي صنفت بموجب التقارير الدولية كدول فاشلة من ظاهرة الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية، ومن جهة أخرى وبالرغم من تجاوز المفهوم التقليدي للأمن القومي الذي يؤكد على القوة العسكرية والقدرة على مواجهة المخاطر، ومع تضمين الأمن القومي قطاعات أخرى غير القطاع السياسي/ العسكري إلا أن هذا المستوى من الأمن ظل مرتبطاً بالدولة كوحدة تحليل.

### المطلب الأول: التداعيات على الأمن القومي للدولة

سيتم من خلال هذا المطلب معالجة تأثير فشل الدولة على مختلف القطاعات التي تشكل الأمن القومي؛ القطاع السياسي/ العسكري، القطاع الاقتصادي والقطاع المجتمعي.

#### أولاً. أزمة مؤسساتية:

يُعتبر النظام السياسي عامل وجودي لقيام الدولة، بحيث تقوم مؤسسات الدولة بالمحافظة على حياة ومصالح مواطنيها، وتتضمن هذه المهمة القضاء على أي طرف يسعى لخلق الفوضى داخل الدولة<sup>1</sup>، وأي إخفاق في أداء هذه المهمة يترجم فشل الإدارة العامة في أداء وظائفها. وأولى النتائج المترتبة على فشل الدولة هي الانهيار السياسي الذي يتجسد في عدم قدرة الحكومة على تقديم سلع سياسية لمواطنيها نتيجة لانهيار السلطة المركزية الذي قد يظهر في إحدى هاتين صورتين: إما فقدان السيطرة بشكل كامل

<sup>1</sup> William Reno, "Warfare in a post state society" in: Robert I Rotberg (Editor), *State Failure and State Weakness in a Time of Terror*, (Washington, D.C: The Brookings Institution Press, 2003), p. 75.

## الفصل الثالث: فشل دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية

على الإقليم، ويظهر هذا النمط من الانهيار حينما تنتهي الحرب الأهلية بسقوط النظام السياسي والسيطرة الكلية للجهات المتمردة على الإقليم التي تملأ الفراغ السلطوي بشكل تدريجي، أو يحدث انهيار جزئي للسلطة المركزية وهو ما يمثل الصورة الثانية من صور الانهيار السياسي والذي يتجسد إما في فقدانها السيطرة على بعض المناطق التي تصبح تحت سيطرة أمراء الحرب وهنا الحرب لا تنتهي ولكنها قد تظهر في أي وقت آخر، كما قد يكون الانهيار في شكل سيطرة جزئية للسلطة القديمة على جزء صغير من الإقليم غالبا ما يكون العاصمة، وفي هذه الحالة قد تتدخل أطراف خارجية قد تكون ممثل دولي أو تحالف دولي لتأسيس سلطة سياسية أو عسكرية مؤقتة.<sup>1</sup>

وهذا ما عرفته جمهورية الكونغو الديمقراطية خاصة خلال الحرب الأهلية الثانية، التي ترتب عنها تقسيم البلاد إلى عدة مناطق نفوذ هي:

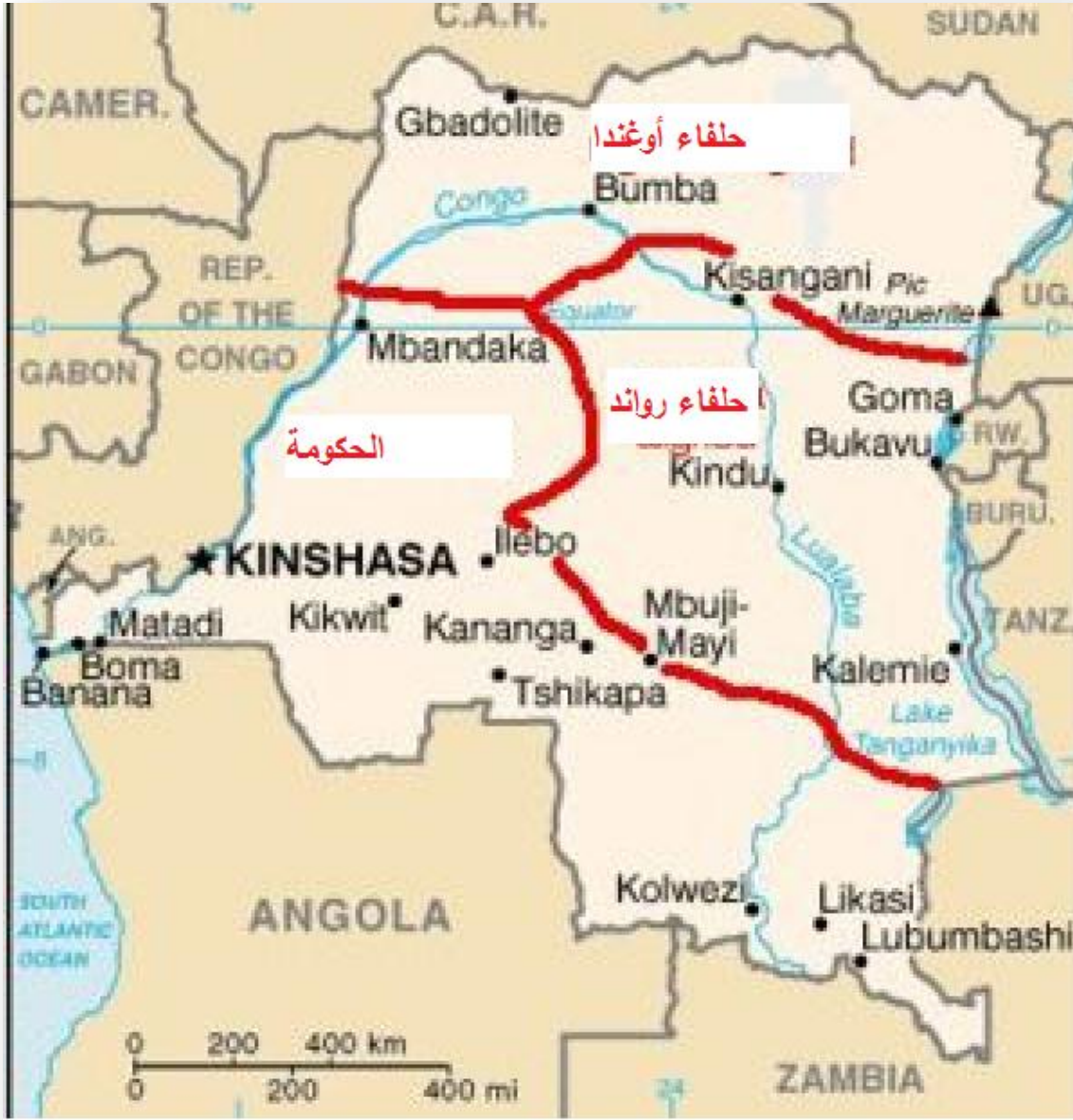
- من جهة، خضوع الجهة الغربية لنفوذ حكومة لوران كابيلا، ثم حكومة ابنه من بعده، بدعم من الحلفاء (أنغولا، زيمبابوي وناميبيا)؛
- من جهة أخرى، هيمنت كل من حركة تحرير الكونغو، التجمع الكونغولي للديمقراطية والعديد من الميليشيات على المناطق الشمالية والشرقية، مدعومة من رواندا وأوغندا. (أنظر الخريطة رقم 06).

---

<sup>1</sup> Larry Diamond, "Promoting Democracy in post-conflict and Failed States- Lesson and Challenges", *Taiwan journal of Democracy*, vol. 2, no. 2 (2005), pp. 93-116.

## الفصل الثالث: فشل دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية

الخريطة رقم 06: المناطق التي سيطر عليها مختلف الجماعات المسلحة في جوان 2003.



المصدر:

[http://www.unicef.org/arabic/infobycountry/drcongo\\_26372.html](http://www.unicef.org/arabic/infobycountry/drcongo_26372.html),  
(27/04/2014).

## الفصل الثالث: فشل دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية

ثانياً. توقف مسار النمو والتنمية:

إن لفشل الدولة آثاراً تدميرية على القطاع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بصورة مباشرة وأخرى غير مباشرة؛ فالحروب والاضطرابات التي تعرفها هذه الدول تؤثر مباشرة على الأنشطة الإنتاجية في مواقع القتال إلى الحد الذي قد يصل لدرجة توقفها نهائياً، فالتجهيزات الإنتاجية من الأهداف المباشرة للهجمات العسكرية، حيث تهدف الأطراف المتمردة إلى تدمير الطاقات الإنتاجية للدولة حتى تقلل من قدرتها على تمويل الحرب، كذلك تؤثر الصراعات على النمو الاقتصادي بصورة غير مباشرة من خلال تأثيرها على رأس المال البشري والظروف البيئية والموارد الطبيعية وهو الأمر الذي يؤثر على فرص النمو في المستقبل.<sup>1</sup>

فخلال فترة الحرب تتعاضد معضلة التوزيع غير العادل للمنافع والتكاليف فبعض الجماعات تحصل على الشطر الأعظم من المنافع على حساب الأغلبية العظمى سواء كان ذلك بسبب فساد النخب السياسية والعسكرية واستغلالها لظروف الحرب، أو بسبب ضعف القدرات الحكومية وعجزها على حماية الثروات القومية، وتمثل جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذج عن ذلك؛ فطالما شكلت مناجم الماس والبوكسيت منذ اكتشافها تحدياً كبيراً للسلطات الرسمية والسياسيين، وكانت هذه الفرص الاقتصادية غير المنظمة محل أنظار الطامعين من الداخل والخارج، فجمهورية الكونغو الديمقراطية أعدت أكبر منتج للماس عام 2007، حيث استخرج من مناجمها 28.331.376 قيراط من الماس ما عادل 17% من الإنتاج العالمي للماس والتي قدرت قيمته بـ: 600 مليون دولار أمريكي<sup>2</sup>، إلا أن عائدات الدولة من صادرات الماس في تراجع مستمر وكذلك عائدات الضرائب، حيث في دولة غنية بالثروة الماسية لم يتجاوز دخلها القومي عام 2012 قيمة 14.8 مليار دولار أمريكي، أما نصيب الفرد من الدخل القومي

<sup>1</sup> رحاب عثمان، "الاقتصاد السياسي للصراعات والحروب الأهلية في القارة الإفريقية"، *آفاق إفريقية*، العدد 21 (القاهرة: خريف 2006)، ص. 8.

<sup>2</sup> Partnership Africa Canada, *Diamonds and human security*, Annual Review, (October 2008), p. 07.

## الفصل الثالث: فشل دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية

فقد بلغ 220 دولار أمريكي<sup>1</sup>، ويرجع هذا التناقض إلى سيادة التجارة غير الشرعية للماس وعمليات التهريب، مقابل عدم قدرة الجهاز الأمني على حماية المناجم، أو حتى استقطاب العمال للعمل لحساب الدولة، بحيث يتولى حماية المناجم التي تسيطر عليها الدولة شباب مسلحين يفتقرون حتى لزي رسمي يثبت انتمائهم للحكومة وهؤلاء عددهم محدود نظرا لكون الأفراد يفضلون العمل في التجارة غير الشرعية التي يحصلون منها على 20% من الإنتاج.<sup>2</sup> ومن دلائل وجود عمليات للتهريب وإهمال إدارة القطاع الماسي هو الفرق بين الأرقام المصرح بها من طرف وزارة المناجم وبين الإحصاءات التي تقدمها هيئات "عملية كيمبرلي" "The Kimberley Process"، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

### الجدول رقم 06: تباين أرقام إنتاج الماس في جمهورية الكونغو الديمقراطية

السنة	حجم الماس المستخرج (قيراط)	حجم الماس المستخرج (قيراط)	الفرق
2006	28,253,571.15	30,177,839.65	1,924,268.50
2007	25,928,301.48	28,331,376.35	2,403,074.87

Partnership Africa Canada, *Diamonds and Human Security*, 2008.

**المصدر:**

<sup>1</sup> The World Bank , *World Development Report 2014*, (Washington, D.C: International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, 2013), p. 296.

<sup>2</sup> Partnership Africa Canada, *op-cit*. p.8.

\* بدأت "عملية كيمبرلي" بعد اجتماع البلدان الإفريقية المنتجة للماس في مدينة كمبرلي، في دولة جنوب إفريقيا عام 2000، وصممت هذه العملية لمنع الماس الخام من تأجيج النزاعات الموجهة ضد الحكومات الشرعية، من خلال منح شهادات ترخيص دولية لتطوير سبل التحكم والشفافية في تجارة الماس.

## الفصل الثالث: فشل دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية

تظهر هذه الأرقام أن الفوضى الناتجة عن حالة العنف في الدولة قد مكنت الأطراف الإجرامية من الاستغلال الجائر للثروات في ظل التراجع المستمر لأجهزة الدولة، وعجزها على حماية الثروات القومية من عمليات التجارة غير الشرعية للماس. تؤدي الحروب كذلك إلى زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من معدل زيادة الإيرادات العامة مما يؤدي إلى تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة، وعادة ما يتم تغطية هذا العجز عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي، كما أن إعادة تخصيص بنود الإنفاق العام لخدمة الإنفاق العسكري تؤثر سلباً على بقية البنود الاجتماعية والاقتصادية للإنفاق العام .

### ثالثاً. معضلة الأمن المجتمعي

الدولة ككائن سيادي تستخدم قوتها للقضاء على الفوضى وتحقيق السلام الداخلي، إلا أن استراتيجيات حفظ بقاء النظام والدعم لجماعات معينة قد يكون لها نتائج عكسية من منظور تحقيق الأمن، فتظهر معضلة الأمن المجتمعي حينما تسيطر عرقيات وإثنيات معينة سواء كانت أغلبية أو أقلية على الحكومة وتستعمل مؤسساتها (الحكومة، الجيش، الشرطة والمؤسسات الاقتصادية) لصالح الأقلية الحاكمة على حساب الأقليات الأخرى، ففي حين تعتبر المواطنة مفتاح العلاقة الأمنية بين الدولة والمجتمع فإن الأقليات الحاكمة تستخدم وسائل قانونية وبيروقراطية تنكر حق المواطنة على أقليات أخرى وتمنعهم من الممارسات الحيوية لصيانة ثقافتهم وممارسة اعتقاداتهم،<sup>1</sup> وهو ما يقود إلى ظهور فجوات على ثلاث مستويات أساسية : فجوة أمن داخل أرض الدولة، فجوة في القيم الاجتماعية، وفجوة في الشرعية من خلال العروض الرسمية التي تقدمها الدولة، مما يثير الشعور باللامن إزاء السلطة الإقليمية ويجعل الأقليات المضطهدة تتنافس للتأثير والسيطرة على الحكومة، وقد تتصاعد حدة معضلة الأمن المجتمعي وتمتد من التنافس لاستنفاد موارد المخصصات الحكومية أو الموارد الطبيعية إلى السعي لإزالة

<sup>1</sup> George Sorensen, "After the Security Dilemma: The challenge of Insecurity in Weak States and the Dilemma of liberal Values", *Security Dialogue*, vol. 38, no. 3 (September 2007), pp. 257-378.

## الفصل الثالث: فشل دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية

الطرف الآخر من الوجود.<sup>1</sup> فخلال الحرب الكونغولية الأولى (1996-1997)، وفي ظل عجز الجيش الكونغولي وأصل المتمردين زحفهم نحو الأقاليم الغنية بالمعادن مثل إقليم كانتجا (شابا حالياً) الذي حاول الانفصال عدة مرات، هذا الجيش الذي رغم تسليحه بأسلحة أمريكية وفرنسية وتدريبه الحديث إلا أنه كان منقسماً على نفسه لأسباب إثنية، واستطاع موبوتو إضعافه حيث اصطفى فرقة خاصة به هي الجيش الرئاسي الخاص، وهي فرقة جيدة التسليح والتدريب تضم 15 ألف مقاتل وولائها لموبوتو باعتبار أن عناصرها من إقليم الايكواتور معقل الرئيس. من جهته فشل لوران كابيلا في إحراز ما أعلنه من إصلاحات سياسية، عسكرية واقتصادية تخفف من حدة التوتر وتحقيق التوازن المطلوب داخل النخبة بين التوتسي والجماعات الإثنية الأخرى المتعددة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي لم يجمعها حوله سوى التخلص من حكم موبوتو الفاسد.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: التداعيات على الأمن الإنساني

إن مقارنة الأمن الإنساني تجعل من أنظمة الدول مجرد آليات ووسائل تتمتع بالسلطة والمسؤولية لمعالجة الاحتياجات الأمنية والإنسانية لمواطنيها، فدور الدول القومية وفق هذا المنظور هو ضمان الأمن الإنساني لمواطنيها بالتحقق من الحاجة ومن الخوف، أما الدول الفاشلة فهي تعجز عن تحقيق الخاصية المادية للأمن الإنساني والتي تتمثل في الكفاية المادية للأفراد والجماعات، والخاصية النوعية والتي تتمثل في المحافظة على الكرامة الإنسانية.

<sup>1</sup> Paul Roe, "The Intrastate Security Dilemma: Ethnic Conflict as a Tragedy" *Journal of Peace Research*, vol. 36, no. 2 (March 1999), pp. 183-202.

<sup>2</sup> سمية بلعيد، مرجع سابق، ص ص. 131-133.

## الفصل الثالث: فشل دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية

### أولاً. الفقر والأمراض:

إن الدول الفاشلة هي دول تفتقد إلى القدرة على انجاز الوظائف الحكومية الداخلية الأساسية وبشكل

رئيسي:

1/ حماية مواطنيها أثناء النزاعات العنيفة.

2/ تلبية الحاجات الأساسية لسكانها (غذاء، صحة وتعليم).

3/ الحكم بشكل شرعي ويقبول من أغلبية سكانها.

فهذه دول تعاني من فجوات هامة على مستوى الأمن، الأداء والشرعية، الذي يقود إلى سوء الحكم

والفساد إلى جانب الإهمال الحكومي وسوء تقديم الخدمات مما يجعلها تشكل أكبر تهديد لمواطنيها.<sup>1</sup>

وبناءً على إحصائيات اليونيسيف "Unicef" الخاصة بجمهورية الكونغو الديمقراطية فإن:

- تبلغ معدلات وفيات الأمهات والأطفال دون سن الخامسة درجة كبيرة جداً، إذ يموت طفل واحد من بين خمسة أطفال قبل بلوغه الخامسة من العمر. وتموت 13 أم من بين 1,000 أثناء الولادة.
- يعاني ما يقرب من ثلث الأطفال من نقص في الوزن. ويتسبب سوء التغذية ونقص المواد المغذية الدقيقة في نصف حالات الوفاة بين الأطفال دون سن الخامسة.
- تبلغ نسبة التحصين ضد أمراض الطفولة الشائعة 65%.
- لا تتوفر سبل الوصول إلى مصادر المياه الصالحة للشرب إلا إلى أقل من نصف عدد السكان. وتتاح لأقل من ثلث السكان فرص الوصول إلى المرافق الصحية الملائمة.

<sup>1</sup> Susan E. Rice, *Global poverty Weak States and Insecurity* (Washington, DC: Brookings Global Economy and development, 2007), p. 1.

## الفصل الثالث: فشل دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية

- وصلت نسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة (الإيدز) 4.2% وترتفع النسبة بشكل ملحوظ في مناطق النزاع المسلح حيث يسود الاستغلال الجنسي والعنف ضد المرأة.
- يزيد عدد الأطفال اليتامى في البلد على أربعة ملايين طفل.
- تتدنى باستمرار معدلات الالتحاق بالمدارس. ويزيد عدد الأطفال الغير منتظمين في المدارس على 4.4 مليون طفل (قرابة نصف عدد الأطفال في الفئة العمرية المدرسية) منهم 2.5 مليون فتاة و400,000 طفلاً مشرداً.
- تسود عمالة الأطفال، ويعمل ربع عدد الأطفال ممن تتراوح أعمارهم بين الخامسة والرابعة عشر عاماً.<sup>1</sup>

### ثانياً. حركة اللاجئين والنازحين:

تشير اتفاقية اللاجئين لعام 1969 في مادتها الأولى الفقرة الثانية إلى أن مصطلح لاجئ يعود على "كل إنسان نتيجة لهجوم، أو غزو خارجي، احتلال أجنبي أو نتيجة لأحداث أدت لاضطراب النظام العام في جزء أو في كامل أرجاء إقليم بلده الأصلي أو البلد الذي يحمل جنسيته تضطره لتغيير مقر إقامته المعتاد ليكون لاجئ في منطقة أخرى خارج البلد الذي يحمل جنسيته"<sup>2</sup> أما النازحين داخليا هم أولئك الأشخاص الذين اجبروا على الهروب أو ترك بيوتهم وأماكن سكنهم المألوف بشكل خاص نتيجة نزاعات مسلحة أو حالات العنف العام، انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو الإنسانية، دون عبور الحدود الرسمية للدولة المعترف بها دولياً.<sup>3</sup> يظهر من خلال هذين التعريفين إلى أن الدافع الأساسي للجوء

<sup>1</sup> اليونيسيف، "جمهورية الكونغو الديمقراطية"، في:

[http://www.unicef.org/arabic/infobycountry/drcongo\\_26372.html](http://www.unicef.org/arabic/infobycountry/drcongo_26372.html). (2014/04/25).

<sup>2</sup> In Boongi Efonda Efolote , " L'instabilité politique : cause Majeur de l'afflux des réfugiés en Afrique", *Mouvement et enjeux sociaux*, no. 03 (Janvier-Février 2002), pp. 1-7.

<sup>3</sup> Health Deegan: *Africa Today: Cultures Economic Religion Security* (NewYork: Rotberg. 2009), p. 33.

## الفصل الثالث: فشل دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية

إلى الخارج أو النزوح الداخلي هو المخاوف الأمنية للأفراد على وجودهم المادي أو كرامتهم، لذلك فإن حركة اللاجئين تعيد تعريف علاقة المواطنة بين الدولة ومواطنيها، فالدول الفاشلة تمتلك السيادة الخارجية إلا أنها تفتقد للشرعية الداخلية وما يرتبط من قدرة التحكم والسيطرة المؤسساتية نظراً لتفكك أجهزة الدولة أو ضعفها فإنها تصبح عاجزة عن حماية مواطنيها أو تقديم السلع السياسية\*، فنتحول إلى بيئة طاردة لمواطنيها وعاجزة على وقف عمليات انتقالهم لدول أخرى. فحسب أحد التقارير الصادرة سنة 2012 فإن عدد الأشخاص النازحين داخلياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية وصل إلى أكثر من 2 مليون شخص ومئات الآلاف اللاجئين في الدول المجاورة من بينهم أكثر من 97 ألف لاجئ في أوغندا وحدها، ويرجع هذا بشكل أساسي لاستمرار انعدام الأمن في إقليمي شمال وجنوب كيفو.<sup>1</sup>

إن علاقة حركة اللاجئين بالدول الفاشلة لا تقتصر على تحول هذه الدول إلى بيئة طاردة لمواطنيها نظراً لعجزها على توفير احتياجاتهم المادية والمعنوية، وعدم القدرة على الحفاظ على أمنهم، ولا من حيث عجزها على حمايتهم في مناطق لجوئهم، ولكن تظهر هذه العلاقة أيضاً من حيث وجود لاجئين على أقاليم دول أخرى ضعيفة، وهو ما يزيد من عجز هذه الدول ويساهم في إضعاف البنى المؤسساتية وزعزعة استقرارها. فلقد أصبح وجود اللاجئين الهوتو والتوتسي والعلاقات العدائية بينهما التي دفعت بسببها جمهورية الكونغو الديمقراطية أثماناً باهظة نتيجة استضافتها لهم نتيجة القرب الجغرافي وفشل الدولة عن استيعاب هؤلاء اللاجئين ناهيك عن السياسات الانتهازية للقادة الكونغوليين في التعامل معهم. فوجود لاجئين متعددين ومتمردين بالإضافة إلى ثروات هائلة جعلت من إقليم الشرقي للكونغو غير مستقرة لأنها شهدت فصولاً من النزاع المتكرر وذلك في 2006 وصيف 2007 وأوت 2008 بين المتمردين التوتسيين ضد مليشيات الماي ماي الموالية للحكومة ومتمردين من الهوتو ينتمون إلى القوات الديمقراطية

\* يقصد بالسلع السياسية خدمات الأمن والتعليم والصحة والفرص الاقتصادية والرقابة البيئية وإطار قانوني للنظام العام ونظام قضائي ومتطلبات البنية الأساسية الضرورية من طرق واتصالات.

<sup>1</sup> مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة العربية، "حالات طوارئ تحت المجهر: جمهورية الكونغو الديمقراطية"، في: [Ocf.gov.ae](http://Ocf.gov.ae)، (2014/04/27).

## الفصل الثالث: فشل دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية

لتحرير رواندا<sup>1</sup>. وزاد الوضع تفاقماً مع تدفق اللاجئين الفارين من جمهورية أفريقيا الوسطى على زونغو شمال جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ شهر مارس 2014 ، فارين من أعمال العنف التي اندلعت في عاصمة جمهورية أفريقيا الوسطى، بانغي. وتشير الأرقام الرسمية إلى وجود 60,000 لاجئ حالياً في البلاد، معظمهم ينتشرون على الحدود في إقليم إكواتور وإقليم أورينتال<sup>2</sup>.

### ثالثاً. ظاهرة تجنيد الأطفال:

يشير مفهوم الأطفال الجنود "Child Soldiers" إلى كل الأشخاص تحت سن الثامنة عشر ممن شاركوا بشكل مباشر أو غير مباشر في نزاعات مسلحة سواء كانوا مرتبطين بقوات مسلحة حكومية أو أي قوات نظامية أو كانوا مرتبطين بالقوات المسلحة المتمردة والميليشيات غير الحكومية<sup>3</sup>، ومهام الأطفال في التجنيد لا تقتصر على حمل السلاح وإن كانت أخطرها، فقد يشكلون القوة العاملة كطباخين، حاملين، إلى جانب أنهم قد يقومون بالجوسسة أو بنقل الرسائل.

بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وثقت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في عام 2009 وجود 848 من الأطفال المجندين حديثاً (بما في ذلك 52 فتاة). وجرت نسبة 77% من هذا التجنيد في مقاطعة كيفو الشمالية، 10% في مقاطعة كيفو الجنوبية، 7% في مقاطعة كاتانغا، 4% في المقاطعة الشرقية و1% في كل من مانييما وكاساي الشرقية. ويشمل الجناة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (24%)، وفصائل الماي ماي (6%)، والمقاومين الوطنيين الكونغوليين (31%)، ومختلف فصائل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (10%)، والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب (9%). وعلاوة على ذلك، نسب أكثر من 15 حالة تجنيد جديدة للأطفال إلى قوات

<sup>1</sup> سمية بلعيد، مرجع سابق، ص. 136.

<sup>2</sup> أطباء بلا حدود، "جمهورية أفريقيا الوسطى: أزمة اللاجئين تصل إلى البلدان المجاورة" في:

<http://www.msf-me.org/ar> (2014/04/25).

<sup>3</sup> A H-Junglee ; "Understanding and Addressing the phenomenon of child Soldier: The gap between the Global humanitarian Discourse and the local Understandings and experiences of young people's Military Recruitment", *Refugee Studies Center*, ( January 2009), pp-1-35.

## الفصل الثالث: فشل دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية

المقاومة الوطنية في إيتوري. ولم يمكن تحديد اتجاهات أو أنماط معينة لقتل الأطفال وتشويههم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، تم توثيق 23 حالة قتل و12 حالة تشويه، ونسبت تسع حالات قتل إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وستة حالات إلى القوات المسلحة، وحالتان إلى كل من الشرطة الوطنية وائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين، وحالة واحدة إلى جبهة المقاومة الوطنية في إيتوري. ولم يمكن تحديد هوية الجماعة في ثلاث حالات. وأفيد أن القوات المسلحة والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا ارتكبت أربع حالات من التشويه، وارتكبت حالة من قبل الشرطة الوطنية، وثلاث حالات من قبل مسلحين مجهولين. ولا يزال العنف الجنسي ضد الأطفال ظاهرة واسعة الانتشار رغم إحراز انخفاض طفيف مقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ففي المقاطعة الشرقية ومنطقة كيفو، نسبت 447 حالة من أصل 2 360 حالة تم الإبلاغ عن ارتكابها ضد الأطفال إلى قوات الأمن والجماعات المسلحة، ويزعم أن القوات المسلحة ارتكبت 38 حالة، وأن الشرطة الوطنية ارتكبت 30 حالة، وبأن عدة مجموعات من الماي ماي والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري وجبهة القوميين ودعاة الاندماج وجيش الرب للمقاومة وأشخاص لم تحدد هويتهم يرتدون الزي العسكري ارتكبوا 379 حالة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> هيئة الأمم المتحدة، مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، "التطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية": في: <http://www.un.org/arabic/children/conflict/drc.shtml> (2014/05/05).

### المبحث الثالث: التداعيات الخارجية لفشل الدولة

من التداعيات الخارجية لفشل الدولة أن هذه الدول أصبحت جزءاً من عالم الحسابات الأمنية الشاملة بعد الحادي عشر من سبتمبر، حينما بات ينظر للأمن كنتيجة لضعف بعض الدول وفشلها في أداء مهامها، مما يجعلها بيئة ملائمة وملاذاً آمناً للتنظيمات الإرهابية والإجرامية التي أصبح نشاطها عبر وطني.

#### المطلب الأول: الدولة الفاشلة مناطق أمنة للإرهاب

يقدم الإرهاب الدولي صورة عن تأثير الفواعل غير الدولتية على الاستقرار الأمني المحلي والدولي، ومظهر من مظاهر الحروب غير التماثلية نظراً لكونها تدور بين طرفين غير متماثلين الدول ككائن سيادي والتنظيمات الإرهابية، هذه الأخيرة التي ارتبط وجود قواعدها بعد الحادي عشر من سبتمبر بأقاليم بعض الدول الفاشلة. لذلك فقد ركزت "استراتيجية الأمن الأمريكية لعام 2002" على هذا العدو ذو الطبيعة الجديدة حيث ورد في وثيقة الاستراتيجية «الولايات المتحدة الأمريكية تشن حرباً على الإرهاب العالمي العدو ليس نظام سياسي أو دين أو عقيدة، إن العدو هو الإرهاب، العنف المدفوع سياسياً والموجه ضد الأبرياء».<sup>1</sup> وقد ربطت الاستراتيجية الأمريكية الإرهاب عبر الوطني بنوعين من الدول: **الدول المارقة** «Rogue States» وهي الدول التي لا تلتزم بقواعد القانون الدولي وتقوم بتقديم الدعم المادي للتنظيمات الإرهابية، والدول الفاشلة، حيث تشير الاستراتيجية إلى أن «...الفقر، المؤسسات الضعيفة

<sup>1</sup> The White House, *The National Security Strategy of the United States of America*, (Washington, DC: September 2002), p. v.

## الفصل الثالث: فشل دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية

والفساد، يمكن أن يجعل الدول الضعيفة منكشفة أمام التنظيمات الإرهابية والإجرامية.... والحكم حينما يفشل في دولة معينة، فإن آثار فشله قد تتجاوز حدود الدولة الواحدة لتشمل المنطقة ككل والعالم أجمع»<sup>1</sup>، يشير هذا الخطاب إلى تغير النظرة الدولية للدول الفاشلة من نظرة إنسانية إلى نظرة استراتيجية تجعل من الدول الفاشلة مصدراً محتملاً للإرهاب عبر الوطني.

وتعتبر جمهورية الكونغو الديمقراطية، الحالة التي تشهد نشاطاً إرهابياً كبيراً بين دول إفريقيا الوسطى، إذ لا يزال شمال كيفو شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يشهد وضعاً أمنياً شديداً خطورة، فالسكان يتعرضون لأعمال اغتصاب من الجماعات المسلحة، وعمليات نهب وسرقة الماشية وسلب الممتلكات والحرائق، كما يخضعون للعمل القسري الذي تفرضه الجماعات الإرهابية الإرهاب على العديد من عشرات الآلاف من الأشخاص على النزوح خلال الأشهر الأولى من عام 2010 بسبب الأعمال العدوانية.

وقد احتجرت جماعة ناشطة في جنوب كيفو فريق من اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعمل في مجال الإغاثة الإنسانية بجمهورية الكونغو الديمقراطية طوال مدة أسبوع.

كما أدانت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشدة الأساليب التي تستخدمها "الجبهة الديمقراطية لتحرير رواندا" (FDLR) والتي أحدثت الكثير من الدمار والخراب في شرق الكونغو الديمقراطية، حيث تقوم قوات تحرير رواندا، بحملة إرهابية، كما ذكرت من اغتصاب، قتل واختطاف للمدنيين في محاولة لتقويض القوات الكونغولية والقوات الكونغولية والرواندية للقضاء على المجموعة وطردها من شرق الكونغو.

<sup>1</sup> Idem.

### المطلب الثاني: القرصنة البحرية في خليج غينيا

قبل تسليط الضوء على العلاقة بين القرصنة البحرية في الوقت المعاصر وبين ظاهرة الدول الفاشلة تجدر الإشارة إلى جملة من العوامل الأساسية التي ساهمت في إعادة الظهور العام للقرصنة والتي قدمها الباحث بيتر تشالك Peter Chalk وهي:<sup>1</sup>

أولاً: زيادة حركة التجارة البحرية في العالم والذي يقابله زيادة كبيرة في الموانئ البحرية وهو ما يشجع عمليات القرصنة.

ثانياً: ارتفاع حوادث النقل البحري التجاري في المضائق والممرات البحرية، وهو ما يجعل السفن تقلل من سرعتها في المناطق الضيقة التي تشبه "عنق الزجاجة" وذلك لضمان سلامتها إلا أن ذلك بات يزيد من تعرضها للخطر.

ثالثاً: الأزمات الاقتصادية للدول والتي كان لها وقع على الأفراد والحكومات، حيث تدفع الأوضاع المعيشية المتدهورة الأفراد للانخراط في النشاط الإجرامي بما في ذلك أعضاء قوات الأمن، من جانب آخر فقد أدت الأزمات الاقتصادية إلى عجز العديد من الدول الساحلية على تمويل أنظمة مراقبة فعالة على طول أشراطهما الساحلية.

رابعاً: ارتبطت الصعوبة العامة بالمراقبة البحرية بأحداث الحادي عشر من سبتمبر حيث أدى الضغط المصاحب لهذه الأحداث إلى دفع الدول إلى التركيز على الأمن الداخلي.

خامساً: ساهم تراخي الإجراءات الأمنية على مستوى السواحل في زيادة نشاطات القرصنة إلى جانب سرقة السلع من الموانئ.

سادساً: انتشار الفساد وظاهرة الفراغ القضائي مما يوفر توطأً رسمي يزيد من مستوى القرصنة البحرية.

سابعاً: ساهم الانتشار العالمي للأسلحة الخفيفة في نشاط القرصنة، وكذلك مختلف النشاطات الإجرامية والإرهابية.

<sup>1</sup> Peter chalk, *The Maritime Dimension of International Security: Terrorism, Piracy and Challenges for The United States* (Santa Monica: RAND Corporation, 2008), pp.10-13.

## الفصل الثالث: فشل دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية

والبحث في العلاقة بين القرصنة البحرية والدول الفاشلة يقتضي الوقوف على الحالة الإفريقية، والتي باتت تشكل مصدر قلق للدول الإفريقية والمجتمع الدولي. فمذ العقدين الماضيين تركزت نشاطات القرصنة في ثلاث مناطق رئيسية هي الشواطئ الصومالية وخليج عدن على طول الساحل الشرقي لإفريقيا، والمياه الإقليمية النيجيرية في غرب إفريقيا، ثم في قناة الموزمبيق في ممر بحر الكاب بجنوب إفريقيا.

وتسجل السواحل في منطقة خليج غينيا حصة معتبرة من حالات الهجمات المسجلة في إفريقيا، حيث سجلت هذه المنطقة 427 حالة من بين 1434 حالة مسجلة في المياه الإفريقية ما بين 2003-2011، ورغم أنها ليست بحدّة نظيرتها في الشواطئ الصومالية إلا أن هذه الهجمات في تصاعد مستمر<sup>1</sup>. وفي السنوات القليلة الماضية امتدت الهجمات في عرض البحر لتركز على السفن المحملة بالنفط من أجل سرقة المنتجات النفطية، وتعتبر نشاطات القرصنة في خليج غينيا منظمة ومتطورة للغاية في بعض الأحيان من خلال الاستحواذ على سفن النفط وسرقة نفطها وإعادة تدويره في إمدادات النفط العالمية من خلال السوق السوداء. وهناك اعتقاد سائد بوقوف لهم ضلع ومعرفة واسعة في الصناعات النفطية.<sup>2</sup> (أنظر الجدول رقم 07).

كما يلاحظ من الجدول رقم 07 فإن نشاطات القرصنة لا تتوزع بالتساوي في منطقة خليج غينيا، حيث تتركز 50% من هذه الهجمات في المياه الإقليمية النيجيرية، كما يلاحظ أيضاً انخفاض لهذه الهجمات من 64 هجوم في 2003 إلى 56 هجوماً في 2004 ثم 25 هجوماً في 2005. كما ازدادت هذه الهجمات من 31 هجوماً في 2006 إلى 53 في 2007 ثم 59 هجوماً في 2008؛ ورغم أن هذه الهجمات انخفضت من 48 هجوماً في 2009 إلى 39 هجوماً في 2010 إلا أنها ارتفعت من جديد

<sup>1</sup> فريدم أونوها، *القرصنة والأمن البحري في خليج غينيا: نيجيريا نموذجا*، ترجمة الحاج ولد إبراهيم (دوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012)، ص. 7.  
<sup>2</sup> *المرجع نفسه*، نفس الصفحة.

## الفصل الثالث: فشل دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية

لتسجل 53 هجوماً في 2011. أما بالنسبة للمياه الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية فإن أول حالات القرصنة بها خلال هذه الفترة سجلت سنة 2006 بثلاث هجمات لترتفع إلى أربع هجمات في 2007، ورغم تسجيل انخفاض ملحوظ في عدد الهجمات إلى حالة واحدة في 2008، لكنها عادت لتسجل ارتفاعاً ما بين أعوام 2009-2011. وبذلك تمثل عمليات القرصنة في شواطئ جمهورية الكونغو الديمقراطية 4% من عدد الهجمات الكلية في منطقة خليج غينيا، وهذا رغم قصر الشريط الساحلي لجمهورية الكونغو الديمقراطية الذي لا يتعدى 37 كم.

### الجدول رقم 07: هجمات القرصنة ضد السفن في منطقة خليج غينيا (2003-2011)

المجموع	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	دول منطقة خليج غينيا
11	1			2	1	4			3	انغولا
22	20		1						1	بنين
19		5	3	2		1	2	4	2	الكاميرون
17	4	3	2	1	4	3				جمهورية الكونغو
1				1						غينيا الاستوائية
27	2		3	7	1	3	3	5	3	غانا
32	5	6	5		2	4	1	5	4	غينيا
1			1							غينيا
20	1	4	2	3		1	3	4	2	كوت ديفوار
6		1		1	1			2	1	ليبيريا
235	10	19	29	40	42	12	16	28	39	نيجيريا
13								5	8	السنغال
8	1				2	2		3		سيراليون
4	3	1		1						الكونغو
11	6		2	1		1			1	توغو
427	53	39	48	59	53	31	25	56	64	المجموع

المصدر: التقرير السنوي حول القرصنة والسطو المسلح الصادر عن المكتب الدولي للملاحة

(2003-2011).

## الفصل الثالث: فشل دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية

وفي مقابل هذه التحديات لم تفعل هذه الدول الكثير لتعزيز أمنها البحري<sup>1</sup>، وأبرز تجلي لهذه النظرة الأمنية الضيقة هو الدعم الكبير الذي تلقاه القوات البرية وخصوصاً الجيش مقابل إهمال قوات الأمن البحري كقوات بحرية، قوات خفر السواحل والقوات الجوية. فمثلاً يمثل الجيش عدد قوات الجيش الكونغولي من 110 ألف إلى 120 ألف جندي، في حين لا يتعدى عدد القوات البحرية 6703. نفس الأمر بالنسبة لحجم الميزانيات المعتمدة للقوات البحرية مما ينتج سوء في التجهيزات ونقص في التمويل لجهود الأمن البحري لتنفيذ عمليات الاعتراض.

ويمكن حصر هجمات القرصنة في عدة اتجاهات من أبرزها الخسائر في الأرواح والممتلكات والاصابات النفسية والجسدية التي يتعرض لها طواقم السفن وأسرههم من طرف القرصنة. إضافة لذلك تضر نشاطات القرصنة بالاستثمار وحركة التجارة في المنطقة لما تسببه من خطورة وارتفاع نسب التأمين من طرف المؤمنين على السفن. كما يمكن أن يؤدي افلات عمليات القرصنة إلى تقويض العلاقات الدبلوماسية بين الدول، كما يمكن أن يؤدي إلى تدخل قوى خارجية مما قد يؤدي إلى تداعيات سلبية على المنطقة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> M. Vogel, "Investing in Science and Technology to Meet Africa's Maritime Security Challenges", *ACSS Africa Security Briefs*, no. 10, (February 2011), p. 15.

<sup>2</sup> فريدوم أونوها، مرجع سابق، ص. 11.

## الفصل الثالث: فشل دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية

ممّا تقدم يمكننا الخروج بالاستنتاجات التالية:

- تموقع جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى جانب دول تشهد حروب أهلية عجل بنقل السيناريو إليها نتيجة حملات تدفق اللاجئين إليها بسبب التواصل الجغرافي معها، واكتسابها لثروات طبيعية هائلة في ظل فقر الدول المحيطة بها، انعكس ذلك سلباً عليها خاصة في ظل ضعف وفساد الجيش وتقاعسه عن الدفاع عن أطراف البلاد، وكذا فشل الحكومة عن التحكم في الثروة وتوزيعها بشكل عادل على السكان، جعل من جمهورية الكونغو الديمقراطية بؤرة توتر دائمة في قلب إفريقيا.

- تمثلت تداعيات فشل الدولة على الأمن القومي في: أزمة مؤسسات (القطاع السياسي /العسكري)، توقف مسار النمو والتنمية (القطاع الاقتصادي) ومعضلة الأمن المجتمعي (القطاع الاجتماعي).

- تداعيات فشل الدولة على الأمن الإنساني: حين تعجز الدولة عن تحقيق الخاصية المادية للأمن الإنساني والتمثلة في تحقيق الكفاية المادية للأفراد والجماعات، والخاصية النوعية المتمثلة في الكرامة الإنسانية، يترتب عن ذلك انتشار الفقر والأمراض، تدفق اللاجئين والنازحين، ظاهرة تجنيد الأطفال ...

- تداعيات فشل الدولة على الاستقرار الإقليمي والدولي:

➤ الإرهاب الدولي: رغم نشاط الجماعات الإرهابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلا أنه يلاحظ

غياب جماعات الإرهاب الدولي كتنظيم القاعدة.

➤ القرصنة البحرية: ليست بحدّة نظيرتها في الشواطئ الصومالية، نظراً لقصر الشريط الساحلي

الكونغولي الذي يقدر 37 كم فقط، بينما يمتلك الصومال أطول ساحل في إفريقيا والعالم العربي على

شواطئ البحر الأحمر والمحيط الهندي على مسافة قدرها 3330 كم.

خاتمة

تمّ تناول موضوع البحث الذي تمحورت إشكاليته حول ماهية أهم المحددات التي تحكم فشل الدولة في إفريقيا مع أخذ جمهورية الكونغو الديمقراطية كحالة للدراسة على أساس أن هذه الدولة هي من بين أكثر دول العالم فشلاً حسب مختلف المؤشرات الدولية لقياس فشل الدولة، لاسيما دليل الدول الفاشلة الذي تمّ اعتماده في هذا البحث.

وقد تمّت معالجة هذه الإشكالية على امتداد فصول ثلاث انطلاقاً من الفرضيات الواردة بمقدمة البحث، لذا سيتم في إطار هذه الخاتمة الوقوف على نتائج اختبار هذه الفرضيات وما تمّ التوصل إليه من نتائج مع تقديم مواضيع بمثابة آفاق للبحث.

### 1- اختبار الفرضيات:

**الفرضية الأولى:** إن مراجعة التصنيفات التقليدية للدولة لم يكن نتيجة لانكشاف ظاهرة "الدولة الفاشلة"، وإنما يرجع ذلك إلى الآليات المستعملة لـ"تسويق" مصطلح الدولة الفاشلة لخدمة الحاجات الظرفية للسياسية الخارجية للدول الغربية عموماً وللولايات المتحدة الأمريكية على الخصوص، والإنتاج المعرفي المترتب عنه، وهو ما يدحض الفرضية التي ربطت مراجعة التصنيفات التقليدية للدولة بظهور الدول الفاشلة.

**الفرضية الثانية:** إن لكل دولة فاشلة في إفريقيا طريقتها في الفشل، نتيجة اللااستقرار في جميع أبعاده (الأمني، السياسي، الاقتصادي، الإنساني والاجتماعي) ذات التأثيرات ذاتها. وهو ما يدحض الفرضية التي ركزت على اللااستقرار الأمني والسياسي فقط في فشل الدول الإفريقية.

**الفرضية الثالثة:** فشل دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية يشكل تهديدات على محيطها الجيوسياسي (انتشار الأوبئة، توسيع رقعة النزاعات المسلحة، الجريمة المنظمة والقرصنة...). وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

الفرضية الرئيسية: هناك علاقة وطيدة بين الاستقرار والأداء الجيد للدولة فحالة اللااستقرار الذي تشهده الدول الفاشلة هو نتيجة لعدم قدرة الأجهزة الدولية على التفاعل ومواجهة التغيرات والتطور الداخلي من جهة، ومن جهة أخرى عدم قدرتها على مواجهة أسباب اللااستقرار من فقر وبطالة وعنف وعجزها على توفير الاستقرار المادي والمعنوي، وهو ما يثبت الفرضية المركزية للدراسة التي تشير إلى أنه كلما ازداد العجز الوظيفي للدول في الوفاء بالتزاماتها الداخلية والخارجية ازدادت تهديدات الاستقرار الأمني المحلي والدولي.

## 2- النتائج:

من خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- تشهد العديد من الظواهر الدولية غياب إجماع أكاديمي وحتى عملي على مفهومها وتعتبر الدول الفاشلة من الظواهر التي لم يتم بعد وضع معالم محددة متفق عليها يمكن من خلالها التوصل إلى مفهوم عام يعكس حقيقة الظاهرة، ولكن ما يحدث هو تبني مختلف الأطراف الأكاديمية والعملية لمفاهيم متباينة ومصطلحات مختلفة قد تخدم مصالح معينة.
- ظاهرة الدول الفاشلة انكشفت بعد نهاية الحرب الباردة وكان ينظر للتحديات التي تخلقها نظرة إنسانية، إلا أن الظاهرة اكتسبت أهمية استراتيجية على مستوى الأجناس الأمنية لمختلف الفواعل العالمية عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، فأضحى يُنظر إلى تلك الدول من منظور أمني دفاعي بحت بمعزل عن المنظور التنموي الذي كان المعني بهذه الظاهرة.
- يعتبر مفهوم الدول الفاشلة خاتمة تصنيفية للدول وكذلك خاتمة تحليلية للكشف عن الديناميكية الأمنية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، فهو بذلك مفهوم تحليلي يخدم الأكاديميين والباحثين ومفهوم إجرائي للمنظمات الدولية ومختلف أطراف المجتمع الدولي.

- إن غياب تعريف موحد للدول الفاشلة يفرض الرجوع لمؤشرات فشل الدولة وعدم الوقوف عند المصطلحات التي تقدم، وذلك لتشخيص الظاهرة.

- فشل الدولة في الدول الإفريقية درجات، ويتراوح ما بين الضعف الهيكلي والمؤسساتي والانهييار الكلي للنظام، فقد تدخل الدولة في مرحلة ضعف قد تتحول بشكل تدريجي نحو الانهييار بسبب عدم القدرة على توفير المتطلبات الأساسية لبناء دولة قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

- إن فشل الدولة صفة متغيرة، وليس صفة ثابتة وهو ما يفسر تغير قائمة الدول الفاشلة من سنة إلى أخرى، وهذه الصفة المتغيرة ترتبط بطبيعة العلاقة بين الجهاز الدولاتي ومختلف التراكيب المجتمعية وحسب القواعد التي تتفاعل من خلالها هذه التراكيب والمبادئ التي تسيّر وفقها النخب الحاكمة، لذلك فإن الفشل الدولة لا يتعلق في جميع الحالات بغياب القدرة على الأداء وعدم رشادة إدارة الموارد البشرية والمادية، ولكن يتعلق كذلك بغياب الإرادة السياسية.

- يعتبر البعد المحلي للأمن ممثلاً في مستوييه الأمن القومي والأمن الإنساني أكثر تأثراً بفشل الدولة من البعد الخارجي وخاصة البعد الدولي، حيث تبين من خلال الدراسة أن الدول الفاشلة كجمهورية الكونغو الديمقراطية تشكل تهديداً مباشراً لمواطنيها من حيث أنها تصبح غير قادرة على تقديم الخدمات الأساسية لهم من سلع مادية ومن احتياجات معنوية وحتى حفظ البقاء، كما أن أمنها القومي موضوع تهديد من جهة من سلسلة الانهييارات التي تمس القطاعات التي تشكله، ومن جهة أخرى من إمكانية التدخل الخارجي في شؤونها.

- أمام عدم قدرة الدولة على أداء وظيفتها كفاعل أمني والسيطرة على حدودها تتحول بعض التهديدات الأمنية إلى تهديدات عبر وطنية، لكن العلاقة بين فشل الدولة والتهديدات عبر الوطنية كالإرهاب والقرصنة ليست علاقة وظيفية وطردية، فليست جميع أقاليم الدول الفاشلة تأوي تنظيمات إجرامية أو إرهابية عبر وطنية، فهذه التهديدات وإن كانت موجودة في بعض الدول الفاشلة فذلك نتيجة لتفاعل جملة

من الظروف، التي ارتبطت بشكل أو بآخر ببعيد خارجي سواء كان كيان دولاتي أو فواعل من غير الدولة تشجع هذه الجرائم عبر الوطنية، أو بسياق دولي معين.

- ليس من الضروري أن تعبر مؤشرات الفشل من ناحية، أو ترتيب الدولة في نتائج "دليل الدول الفاشلة" من ناحية أخرى عن خطورة دولة ما على السلام والاستقرار العالميين. فعلى سبيل المثال التداعيات الجيوسياسية لفشل مصر (رقم 34) أكثر حدة وخطورة من تلك الخاصة بجمهورية إفريقيا الوسطى (رقم 9).

### 3- أفاق البحث:

تناولنا في هذا البحث تشخيصا لظاهرة فشل الدول الإفريقية، وهذا ما يفتح لنا المجال لدراسة مواضيع ذات صلة وهي:

- أهم التصورات الوقائية والاستباقية الخاصة بحل معضلة الدول الفاشلة.
- حق وواجب الغرب التدخل لحماية مواطني الدول الضعيفة والفاشلة "لأسباب إنسانية"، وحقه وواجبه التدخل للدفاع عن نفسه وحماية مواطنيه "لأسباب أمنية"، كتبرير لتدخله في الشؤون الداخلية لهذه الدول.

الملحق

## الملحق رقم 01: ترتيب دليل الدول الفاشلة 2013.

Rank		Score (out of 120)
<b>Very High Alert</b>		
1.	Somalia	113.9
2.	Congo (D. R.)	111.9
3.	Sudan	111.0
4.	South Sudan	110.6
<b>High Alert</b>		
5.	Chad	109.0
6.	Yemen	107.0
7.	Afghanistan	106.7
8.	Haiti	105.8
9.	Central African Republic	105.3
10.	Zimbabwe	105.2
11.	Iraq	103.9
12.	Côte d'Ivoire	103.5
13.	Pakistan	102.9
14.	Guinea	101.3
15.	Guinea Bissau	101.1
16.	Nigeria	100.7
<b>Alert</b>		
17.	Kenya	99.6
18.	Niger	99.0
19.	Ethiopia	98.9
20.	Burundi	97.6
21.	Syria	97.4
22.	Uganda	96.6
=23.	Liberia	95.1
	North Korea	95.1
25.	Eritrea	95.0
26.	Myanmar	94.6
27.	Cameroon	93.5
28.	Sri Lanka	92.9

29.	Bangladesh	92.5
30.	Nepal	91.8
31.	Mauritania	91.7
32.	Timor-Leste	91.5
33.	Sierra Leone	91.2
34.	Egypt	90.6
35.	Burkina Faso	90.2
<b>Very High Warning</b>		
36.	Congo, Republic	90.0
37.	Iran	89.7
= 38.	Mali	89.3
	Rwanda	89.3
40.	Malawi	89.2
41.	Cambodia	88.0
42.	Togo	87.8
43.	Angola	87.1
44.	Uzbekistan	86.9
45.	Zambia	86.6
46.	Lebanon	86.3
47.	Equatorial Guinea	86.1
48.	Kyrgyz Republic	85.7
49.	Swaziland	85.6
50.	Djibouti	85.5
= 51.	Solomon Islands	85.2
	Tajikistan	85.2
53.	Papua New Guinea	84.9
54.	Libya	84.5
55.	Georgia	84.2
56.	Comoros	84.0
57.	Colombia	83.8
58.	Laos	83.7

= 59.	Mozambique	82.8
	Philippines	82.8
61.	Madagascar	82.7
= 62.	Bhutan	81.8
	Gambia	81.8
64.	Senegal	81.4
65.	Tanzania	81.1
66.	China	80.9
	Bolivia	80.8
=67.	Fiji	80.8
	Israel	80.8
70.	Guatemala	80.7
<b>High Warning</b>		
71.	Lesotho	79.4
72.	Nicaragua	79.2
73.	Algeria	78.7
74.	Ecuador	78.6
75.	Honduras	78.3
=76.	Azerbaijan	78.2
	Indonesia	78.2
78.	Benin	77.9
79.	India	77.5
80.	Russia	77.1
= 81.	Belarus	76.7
	Turkmenistan	76.7
= 83.	Bosnia	76.5
	Moldova	76.5
	Tunisia	76.5
86.	Turkey	75.9
87.	Jordan	75.7
88.	Maldives	75.4
89.	Venezuela	75.3

## الملحق رقم 01: ترتيب دليل الدول الفاشلة 2013.

90.		Thailand	75.1
91.		Sao Tome and Principe	74.6
92.		Serbia	74.4
93.		Morocco	74.3
94.		Cape Verde	73.7
= 95.		Dominican Republic	73.2
		El Salvador	73.2
= 97.		Mexico	73.1
		Vietnam	73.1
= 99.		Gabon	72.9
		Micronesia	72.9
101.		Cuba	72.8
102.		Saudi Arabia	72.7
103.		Peru	72.3
104.		Paraguay	71.8
105.		Armenia	71.3
106.		Suriname	71.2
107.		Guyana	70.8
108.		Namibia	70.4

### Warning

109.		Kazakhstan	69.8
110.		Ghana	69.1
111.		Samoa	68.7
112.		Macedonia	68.0
113.		South Africa	67.6
114.		Belize	67.2
115.		Cyprus	67.0
116.		Malaysia	66.1
117.		Ukraine	65.9
118.		Jamaica	65.6
119.		Albania	65.2
120.		Grenada	64.6

=121.		Botswana	64.0
		Seychelles	64.0
123.		Brunei	63.2
124.		Bahrain	62.9
125.		Trinidad & Tobago	62.6
126.		Brazil	62.1

### Less Stable

127.		Kuwait	59.6
128.		Antigua & Barbuda	58.0
129.		Mongolia	57.8
130.		Romania	57.4
131.		Panama	55.8
132.		Bulgaria	55.0
133.		Bahamas	54.7
134.		Montenegro	54.4
135.		Croatia	54.1
136.		Oman	52.0
137.		Barbados	50.8
138.		Greece	50.6

### Stable

139.		Costa Rica	48.7
140.		Latvia	47.9
141.		Hungary	47.6
142.		United Arab Emirates	47.3
143.		Qatar	47.1
144.		Argentina	46.1
=145.		Estonia	45.3
		Slovakia	45.3
147.		Italy	44.6
148.		Mauritius	44.5
149.		Spain	44.4
150.		Lithuania	43.0

151.		Malta	42.4
152.		Chile	42.3
153.		Poland	40.9

### Very Stable

154.		Czech Republic	39.9
155.		Uruguay	38.4
156.		Japan	36.1
157.		South Korea	35.4
158.		Singapore	34.0
159.		United States	33.5
160.		United Kingdom	33.2
=161.		France	32.6
		Portugal	32.6
163.		Slovenia	32.3
164.		Belgium	30.9

### Sustainable

165.		Germany	29.7
=166.		Austria	26.9
		Netherlands	26.9
168.		Canada	26.0
169.		Australia	25.4
170.		Ireland	24.8
171.		Iceland	24.7
172.		Luxembourg	23.3
173.		New Zealand	22.7
174.		Denmark	21.9
=175.		Norway	21.5
		Switzerland	21.5

### Very Sustainable

177.		Sweden	19.7
178.		Finland	18.0

## قائمة المراجع

## المراجع بالعربية:

### الكتب:

1. إبراهيم، سعد الدين. *الملل والنحل والأعراف: هموم الأقليات في الوطن العربي*. القاهرة: مركز ابن خلدون، 1994.
  2. بن طالب، ليندا. *غسيل الأموال وعلاقته بمكافحة الارهاب: دراسة مقارنة*. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2011.
  3. بن عنتر، عبد النور. *البعد المتوسطي للأمن الجزائري*. الجزائر: المكتبة العصرية، 2005.
  4. سرية، عصام نور. *دول العالم النامية وتحديات القرن الحادي والعشرين*. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2002.
  5. الصديقي، سعيد. *الدولة في عالم متغير: الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008.
  6. تشومسكي، نعوم. *الدول الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية*. ترجمة سامي الكعكي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2007.
  7. الخزرجي، ثامر كامل. *العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات*. عمان: دار مجدلاوي، 2005.
  8. غريفيثس، مارتن و أوكالاهان تيري. *المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية*. ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.
- الدوريات العلمية:
1. حنفي علي، خالد. "البحيرات العظمى ومستقبل السلام"، *السياسة الدولية*، العدد 152 (القاهرة: أكتوبر 2002).

2. علي أحمد، حسن الحاج. "الدولة الإفريقية والعلاقات الدولية"، *السياسة الدولية*، العدد 160 (القاهرة: أبريل 2005).

3. علي عبد العزيز، الشيماء. "الكونغو الديمقراطية: دولة في حالة أزمة مستمرة"، *السياسة الدولية*، العدد 143 (القاهرة: جانفي 2001).

4. روتبرج، روبرت. "الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية"، ترجمة د. شهرت العالم، *الثقافة العالمية*، العدد 117 (الكويت: مارس-أفريل 2003).

5. رحاب، عثمان. "الاقتصاد السياسي للصراعات والحروب الأهلية في القارة الإفريقية"، *آفاق إفريقية*، العدد 21 (القاهرة: خريف 2006).

#### أوراق عمل المقدمة في المؤتمرات والمحاضرات:

1. منايفي، فريال و غربي، رقية. "طبيعة العلاقة بين الدول الفاشلة والإرهاب الدولي: منطقة الساحل الإفريقي نموذجاً". ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي الأول حول: *المقاربة الأمنية الجزائرية حول الساحل الإفريقي*، جامعة 08 ماي 1945 قالمة- الجزائر، قسم العلوم السياسية، 24 و 25 نوفمبر 2013.

#### الرسائل الجامعية:

1. بوبشيش، رفيق. *النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإدارته: دراسة من منظور أمن إنساني*، مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011-2012.

2. بلعيد، سمية. *النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا*، مذكرة ماجستير. جامعة منتوري- قسنطينة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010.
3. زراوية، فوزية. *النزاع في الكونغو الديمقراطية: إشكالية التقاطع بين الاعتبارات الداخلية والخارجية*، مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008-2009.
4. زياني، زيدان. *التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة: دراسة حالة دارفور*، مذكرة ماجستير. جامعة الحاج لخضر-باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008-2009.
5. شرايطية، سميرة. *تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني: دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة*، مذكرة ماجستير. جامعة محمد خيضر- بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010.

#### المصادر الإلكترونية:

1. أطباء بلا حدود. "جمهورية أفريقيا الوسطى: أزمة اللاجئين تصل إلى البلدان المجاورة" في:

<http://www.msf-me.org/ar>، (2014/04/25).

2. الجزيرة. "جمهورية الكونغو الديمقراطية... بيانات أساسية"، في:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/71fcbe9f-d7d7-466b-9474-d0607a4bd732>

(25/04/214).

3. \_\_\_\_\_ . "الكونغو تاريخ من الصراع " في:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/917e30a7-3096-4e91-91b8-1d0844c9da8d>

(2014/04/27).

4. هيئة الأمم المتحدة، مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة.

"التطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية": في:

<http://www.un.org/arabic/children/conflict/drc.shtml> (2014/05/05).

5. اليونيسيف، "جمهورية الكونغو الديمقراطية"، في:

[http://www.unicef.org/arabic/infobycountry/drcongo\\_26372.html](http://www.unicef.org/arabic/infobycountry/drcongo_26372.html) (2012/04/25).

6. مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة العربية. "حالات طوارئ تحت

المجهر: جمهورية الكونغو الديمقراطية"، في: [Ocf.gov.ae](http://Ocf.gov.ae) (2014/04/27).

7. سليمان، عبد الحكيم. "الإطار المفاهيمي والنظري لعلم الجيوبولتيك"، في:

<http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/280146.html> (2014/04/25).

المراجع الأجنبية:

#### Books :

1. Boniface Pascal. *La géopolitique : les relations internationales*. Paris: Groupe Eyrolles, 2011.
2. Buzan, Barry & Waever, Ole. *Regions and Powers: The Structure of International Security*. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.
3. Chalk, Peter. *The Maritime Dimension of International Security: Terrorism, Piracy and Challenges for The United States*. Santa Monica: RAND Corporation, 2008.
4. Chauprade , Aymeric. *Introduction à l'analyse Géopolitique*. Paris: Éditions Ellipses, 1999.
5. Deegan, Health. *Africa Today: Cultures Economic Religion Security*. New York: Rotberg. 2009.
6. Holsti, Kalevi J.. *The State, War, and the State of War*. Cambridge: Cambridge University Press, 1996.
7. Keating, Michael & Mac Garry, John. *Minority Nationalism and Changing International Order*. New York: Oxford University Press, 2001.

8. Krause, Keith & Williams, Michael C.. *Critical Security Studies: Concepts and Cases*. London: UCL Press Limited, 1997.
9. Kreijen, Gerard. *Sovereignty And Effectiveness: Legal Lessons from the Decolonization of Sub-Saharan Africa*. Boston: Martinus Nijhoff Publishers, 2004.
10. Morelli, Anne. *Principes élémentaires de propagande de guerre*. Bruxelles: Labor, 2001.
11. Rice, Susan E.. *Global poverty Weak States and Insecurity*. Washington, DC: Brookings Global Economy and development, 2007.
12. Rotberg, Robert I. (Ed). *State Failure and State Weakness in a Time of Terror*. Washington, D.C: The Brookings Institution Press, 2003.
13. Solvit , Samuel. *RDC : Rêve ou Illusion – Conflits et ressources naturelles en République Démocratique du Congo-*. Paris: L’Harmattan, 2010.
14. Todaro, Michael P. & Smith, S. C.. *Economic Development* .Boston: Pearson, 2009.
15. Vanderslus, Sarah Owen. *The State and Identity Construction in International Relations*. London: Macmillan Press, 2000.
16. Vircoulon,Thierry *Réformer le “peace making” en République démocratique du Congo*. Paris: IFRI, 2009.
17. Weber, Cynthia. *Simulating Sovereignty: Intervention, the State, and Symbolic Exchange*. Cambridge: Cambridge University Press, 1995.
18. Williams, Paul D.. *Security Studies: An Introduction*. London: Routledge, 2008.
19. Zartman, I. William. *Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority*. London: Lynne Rienner Publishers, 1995.

#### **Journals :**

1. Bilgin, Pinar & Morton, Adam David. "Historicising Representation of “Failed States”": Beyond the Cold-War Annexation of the Social Sciences", *Third World*, vol. 23, no. 1 (2002).
2. Brooks, Rosa Ehrenreich. “Failed States, or State as a Failure“, *The University of Chicago Law Review*, vol. 72, no. 4 (Fall 2005).
3. Diamond, Larry. “Promoting Democracy in post-conflict and Failed States- Lesson and Challenges”, *Taiwan journal of Democracy*, vol. 2, no. 2 (2005), pp. 93-116.
4. Efolote, Boongi Efonda , "l’instabilité politique : cause Majeur de l’afflux des réfugiés en Afrique", *Mouvement et enjeux sociaux*, no. 03 (Janvier-Février 2002).

5. Fawole, W. Walade. "A Continent In Crises : Internal Conflit and External Intervention in Africa" , *Africain Affaires*, vol. 103, no. 411 (April 2004).
6. Helman, Gerald B. & Ratner, Steven R.. "Saving Failed States", *Foreign Policy*, (winter 1992-1993).
7. Kinnan, Christopher J.. "Failed State 2030: Nigeria A-Case Study", *Occasional Paper*, no. 67 (Feb 2011) .
8. Lukusa, Gaston Mutamba. « Congo/Zaïre: La faillite d'un pays», *Cahiers Africains*, no. 37-38 (1999).
9. Miliken, Jennifer & Krause, Keith. "State Failure, State Collapse, and State Reconstruction: Concepts, Lesson and Strategies", *Development and Change*, vol. 33, no. 5 (2002).
10. Newman, Edward. "Failed States and International Order: Constructing a Post-Westphalian World", *Contemporary Security Policy*, vol. 30, no. 3 (2009).
11. Roe, Paul. "The Intrastate Security Dilemma: Ethnic Conflict as a Tragedy", *Journal of Peace Research*, vol. 36, no. 2 (March1999), pp. 183-202.
12. Rotberg, Robert. "Clinton was right", *Foreign Policy*, (Spring 1996).
13. \_\_\_\_\_,\_\_\_\_\_. "The New nature of Nations-State Failure", *The Washington Quarterly*, issue 3, vol. 25, (2002).
14. \_\_\_\_\_,\_\_\_\_\_. "Failed State in a Word of Terror", *Foreign Affairs*, issue 4, vol. 81 (July/August 2002).
15. \_\_\_\_\_,\_\_\_\_\_. "The Roots of Africa Leadership Deficit", *Compass A journal of Leadership*, issue 1, vol. 1 (Oct. 2003).
16. \_\_\_\_\_,\_\_\_\_\_. "Strengthening African Leadership", *Foreign Affairs*, issue 4, vol. 83 (July/August 2004).
17. \_\_\_\_\_,\_\_\_\_\_. "Leadership in Africa", *Chimera*, issue 2, vol. 2 (Summer 2004).
18. \_\_\_\_\_,\_\_\_\_\_. "Weak and Failing States: Critical new Security Issues", *Turkish Policy Quarterly*, issue 2, vol. 3 (Summer 2004).
19. \_\_\_\_\_,\_\_\_\_\_. "Strengthening Governance: Ranking Countries Would Help", *The Washington Quarterly*, issue 1, vol. 28 (Winter 2004/2005).
20. Rouha, Xavier. « Etats fragiles population en danger » , *Dimension*, no. 3 (Mars-Avril 2010).

21. Sorensen, George. "After the Security Dilemma: The challenge of Insecurity in Weak States and the Dilemma of liberal Values", *Security Dialogue*, vol. 38, no. 3 (September 2007).
22. Sur, Serge. « Sur les Etats défailants », *Commentaire*, no. 112 (hiver 2005).
23. Vogel, M.. "Investing in Science and Technology to Meet Africa's Maritime Security Challenges", *ACSS Africa Security Briefs*, no. 10, (February 2011).

## **MAGAZINES AND NEWSPAPERS**

1. Michael R. Gordon, "Faction in Somalia Delaying U.S. Plan To Pull Out Troops", *N.Y.T.*, August 10, 1993.

## **Rapports**

1. The Fund for Peace, *Failed states Index IX2013*, Washington, D.C, 2013.
2. \_\_\_\_\_, *CAST Conflict Assessment Framework Manual*, Washington, D.C, 2014.
3. Partnership Africa Canada, *Diamonds and human security*, Annual Review, October 2008.
4. Rice, Susan E., Stewart Patrick, *Index of State Weakness in the Developing World*, Washington, D.C, 2008.
5. The White House, *The National Security Strategy of the United States of America*, Washington, DC, September 2002.
6. The World Bank, *World Development Report 2014*, Washington, D.C, 2013.

## **Electronic Resources:**

1. Arte.tv. « République Démocratique du Congo », in :   
<http://www.arte.tv/fr/republique-democratique-du-congo/392,CmC=1600048,view=maps.html>, (27/04 2014)

2. Chapaux, Vincent. "Réussite, Fragilité, Faillite: Les états de l'Etat dans les discours politiques et les discours « experts»", in:

[www.absp-cf.be/IMG/pdf/chapaux.pdf](http://www.absp-cf.be/IMG/pdf/chapaux.pdf), (18/02/2014).

3. Dupont, Benoit et autres, "La gouvernance de la sécurité dans les États faibles et défaillants", in : <http://champpenal.revues.org/620> ; DOI : 10.4000/champpenal.620, (29/03/2014).

4. Economics & Peace Institute:

<http://economicsandpeace.org/research/iep-indices-data/global-peace-index>, (14/03/2014).

5. Foreign Policy :

<http://fpgroup.foreignpolicy.com/about/history/>, (16/02/2014).

6. The Fund For Peace, "Democratic Republic of the Congo in 2013", in: <http://ffp.statesindex.org/drcongo>, (10/04/2014).

7. \_\_\_\_\_, "The Methodology Behind the Index", in: <http://ffp.statesindex.org/methodology>, (10/04/2014).

8. Gallet, Lionel. "L'indexation des États fragiles : nouvel outil des relations internationales", in: [http://www.psi.ulaval.ca/fileadmin/psi/documents/Documents/Mise\\_au\\_point/Mise\\_au\\_point\\_-\\_Les\\_Etats\\_Fragiles.pdf](http://www.psi.ulaval.ca/fileadmin/psi/documents/Documents/Mise_au_point/Mise_au_point_-_Les_Etats_Fragiles.pdf), (29/03/2014).

9. Leclerc, Jacques, « Congo-Kinshasa (République démocratique du Congo ou RDC) », in <http://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/czaire.htm>, (06 mai 2014).

10. Messner, J. J. & Lawrence, Kendall, "The Troubled Ten in 2013", in <http://library.fundforpeace.org/fsi13-troubled10>, (10/04/2014).

11. Political Instability Task Force: <http://globalpolicy.gmu.pitf>, (18/02/2014).

12. Thürer, Daniel. "The « Failed State » and International Law", International *Review of the Red Cross*, no. 836 (1999), in: <http://www.globalpolicy.org/component/content/article/173-sovereign/30464.html>, (29/03/2014).

## فهرس الجداول، الأشكال والخرائط:

### 1. فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
56	الدول الأكثر سوء 2012-2013 (حسب النتائج)	1
57	الدول الأكثر فشلاً (2005-2013)	2
69	الأسس المساعدة للحركات الإثنية أو الجهوية	3
75	بيانات أساسية عن جغرافية جمهورية الكونغو الديمقراطية	4
78	تصنيف أهم المجموعات الإثنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية	5
89	تباين أرقام إنتاج الماس في جمهورية الكونغو الديمقراطية	6
101	هجمات القرصنة ضد السفن في منطقة خليج غينيا (2003-2011)	7

### 2. فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
58	البيانات العامة لمؤشرات جمهورية الكونغو الديمقراطية	1
59	مؤشرات جمهورية الكونغو الديمقراطية وتطورها (2008-2013)	2
60	منحنى بياني يبين التطور الاتجاهي لنتائج الكونغو الديمقراطية (2006-2013)	3
61	مقارنة بين المؤشرات المتعددة (الكونغو الديمقراطية- الصومال- فنلندا)	4

### 3. فهرس الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	رقم الصفحة
1	التوزيع الجغرافي للدول الفاشلة حسب دليل الدول الفاشلة لعام 2013	53
2	موقع جمهورية الكونغو الديمقراطية	74
3	توزيع الثروات الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية	77
4	توزيع أكبر الإثنيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية	79
5	توزيع اللغات الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية	81
6	المناطق التي سيطرت عليها مختلف الجماعات المسلحة في جوان 2003	87

## فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
	الإهداء
	الشكر
أ	خطة البحث
ب	قائمة المختصرات والرموز
ج	الملخصات
1	مقدمة
38-8	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة
10	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدولة الفاشلة
10	المطلب الأول: مفهوم الدولة الفاشلة
15	المطلب الثاني: نشأة وتطور مفهوم الدولة الفاشلة
22	المطلب الثالث: مظاهر فشل الدولة
25	المبحث الثاني: التصورات النظرية للدول الفاشلة
25	المطلب الأول: مقارنة الدول الضعيفة والفاشلة عند باري بوزان
27	المطلب الثاني: نظرية الدولة الضعيفة لكالفي هولستي
29	المطلب الثالث: التصور النقدي للدول الفاشلة
32	المبحث الثالث: معايير درجة فشل الدول ومؤشراتها
32	المطلب الأول: طبيعة المناهج الدولية لقياس فشل الدولة
35	المطلب الثاني: دليل الدول الفاشلة (FSI)

## فهرس الموضوعات

70-39	<b>الفصل الثاني: تشخيص ظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا</b>
41	المبحث الأول: المنهجية والمؤشرات المستخدمة في "دليل الدول الفاشلة"
41	المطلب الأول: المنهجية المستخدمة
44	المطلب الثاني: المؤشرات المستعملة
52	المبحث الثاني: قراءة تحليلية في "دليل الدول الفاشلة لعام 2013"
52	المطلب الأول: قراءة في المؤشرات الإفريقية
58	المطلب الثاني: تحليل لنتائج جمهورية الكونغو الديمقراطية
63	المبحث الثالث: عوامل فشل الدولة في إفريقيا
63	المطلب الأول: العامل الهيكلي
65	المطلب الثاني: عامل النفوذ السياسي والسيطرة على الموارد
68	المطلب الثالث: عامل الهوية
103-71	<b>الفصل الثالث: فشل دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية</b>
73	المبحث الأول: جمهورية الكونغو الديمقراطية ومسار الفشل
73	المطلب الأول: الإطار الجغرافي
77	المطلب الثاني: الإطار البشري
81	المطلب الثالث: السياق التاريخي لفشل الدولة (1992-2013)
85	المبحث الثاني: التداعيات الداخلية لفشل الدولة
85	المطلب الأول: التداعيات على الأمن القومي للدولة
91	المطلب الثاني: التداعيات على الأمن الإنساني

## فهرس الموضوعات

97	المبحث الثالث: التداعيات الخارجية لفشل الدولة
97	المطلب الأول: الدولة الفاشلة مناطق أمنة للإرهاب
99	المطلب الثاني: القرصنة البحرية في خليج غينيا
104	خاتمة
109	الملحق
112	قائمة المراجع
121	فهرس الجداول
122	فهرس الأشكال
122	فهرس الخرائط
123	فهرس الموضوعات